جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الأصل وتوجيه الظاهرة اللغوية
دراسة وصفية تحليلية في كتاب الأصول في النحو لابن السَّراج

إعداد الطالب
عبد العزيز منور عايض الرشيدي

إشراف
الدكتور أحمد الزعبي

مشرف مساعد
الدكتور عمر أبو نواس

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمـــــالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الدراسات
اللغويـــــة قسم اللغـــــة العربيــــــة وآدابهـــــــا
جامعة مؤتة، 2014

الآراء الواردة في هذه الرسالة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر

جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عبدالعزيز منور الرشيدي الموسومة بـ:

الاصل وتوجيه الظاهرة اللغوية "دراسه وصفيه تحليلية في كتاب الاصول في النحو لابن السراج

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. احمد صالح الزعبي		23/12/2014	مشرفاً ورئيسا
د. عمر محمد ابو نواس		23/12/2014	مشرفا مساعدا
د. فايز عيسى المحاسنة		23/12/2014	عضواً
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		23/12/2014	عضواً
د. مصطفى ظاهر الحيادرة		23/12/2014	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٩٩-٠٣/٢٣٧٢٣٨٠
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى أمي التي وقفت إلى جانبي بعطفها وحنانها ودعائها ومنحت كل ما ملكت من صادق الودّ لأبنائها وبذلت لهم عصارة عمرها وروحها وفكرها

أمد الله في عمرها....

إلى من حال الأجل دون أن يرى غرسه قد اكتمل والدي طيب الله ثراه....

إلى من لهم في القلب مكانة وفي النفس منزلة

إخوتي وأخواتي سدد الله خطاهم إلى كل خير....

إلى زوجتي الغالية حفظها الله...

إلى كل من ساعد في إنجاز هذا البحث

أهدي عملي هذا....

عبد العزيز منور عايض الرشيدي

الشكر والتقدير

إحقاقاً للحق واعترافاً بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل...

لمشرفي أستاذي الفاضل الدكتور: أحمد الزعبي على ما بذله من جهد وسعة صدر في توجيهي ونصحي والصبر على هفواتي.

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور عمر أبو نواس من الجامعة الألمانية الذي وضعني على بداية الطريق وما تأخر يوماً في توجيهي وإرشادي إلى الصواب.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية بجامعة مؤتة على ما يقومون به من جهد لطلاب الدراسات العليا.

وأتقدم بالشكر الموفور لأعضاء هيئة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة لتقويم ما اعوج فيها.

وفي النهاية أقول إنه إذا كان في هذا العمل من خير فإنه بتوفيق من الله ثم من نصح أساتذتي وتوجيهاتهم جزاهم الله عنيّ خير الجزاء، وإن كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان.

عبد العزيز منور عايض الرشيدي

قائمة المحتويات

الملخص

الأصل وتوجيه الظاهرة اللغوية

دراسة وصفية تحليلية في كتاب أصول النحو لابن السراج

عبد العزيز منور الرشيدي

جامعة مؤتة، 2014م

تتناول هذه الدراسة الحديث عن أثر الأصل اللغوي في توجيه الظاهرة اللغوية سواء في المستوى الصوتي، أم في المستوى الصرفي، أم في المستوى النحوي، وبيان أثر ذلك الأصل في توجيه الظاهرة اللغوية ضمن مستويات اللغة سابقة الذكر، وذلك من خلال استقاء مادة هذه الدراسة من كتاب الأصول في النحو لابن السراج.

ولقد قام الباحث بتقسيم دراسته إلى الفصول الآتية:

التمهيد: ويشتمل على الحديث عن مفهوم الأصل اللغوي، ومفهوم الظاهرة اللغوية، والتعريف بابن السراج الذي يعدّ أساس هذه الدراسة.

الفصل الأول: ويتناول الحديث عن الأصل اللغويّ وأثره في توجيه الظاهرة الصوتية عند ابن السراج، وتناولت فيه الحديث عن ظاهرتي التنوين والتمييم، والحديث عن ظاهرة الإدغام، والإبدال الصوتيّ، والهمس، والروم والإشمام، والإمالة.

الفصل الثاني فقد خصصته للحديث عن الأصل اللغوي وأثره في توجيه الظاهرة اللغوية ضمن المستوى الصرفي، وتناولت فيه الحديث عن الزيادة، والحذف، والإعلال بالقلب، وضمن باب الصيغ المشتقة: اسم الفاعل، والصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول.

الفصل الثالث فقد خُصّص للحديث عن الأصل اللغويّ وأثره في توجيه الظاهرة اللغوية ضمن المستوى النحويّ، وتناولت فيه الحديث عن هذا الأثر ضمن باب الممهدات النحوية: وذلك ظاهر في الأسماء الخمسة، والضمائر، وإعراب المثنى وجمع المؤنث السالم، وفي الأسماء الموصولة، وفي الممنوع من الصرف، كما تحدثت فيه عن الرتبة وما يتعلق بها من أصول لغوية ذات أثر في توجيه الظاهرة ضمن المستوى النحويّ، سواء في باب التقديم والتأخير، أم في باب الحذف أم في باب الاستغناء، كما تحدّثت عن ذلك الأثر الأصوليّ في توجيه الظاهرة النحوية ضمن باب التوابع، كالحديث عن مطابقة النعت للمنعوت، ومعنى التشارك بين المتعاطفين.

Abstract

The linguistic origin of vocabularies and its effect on linguistic phenomena
A descriptive analytical study on Ibn Al-Sarraj’s book “Asoul Al-Nahow”

by

Abdul-Aziz Al-Rashidi

Mutah University, 2014

The current study addressed the linguistic origin of vocabularies and its effect on linguistic phenomena whether on phonetics, morphological or grammatical level, in order to identify the effect of the linguistic origin of vocabularies and its impact on linguistic phenomena according to Ibn Al-Sarraj’s book entitled “Asoul Al-Nahow” (the grammatical origin of vocabularies”.

The researcher has divided the current study into the following chapters:

Introduction: the introduction of the current study has addressed the concept of

the linguistic origin, the concept of the linguistic phenomena, as well as Ibn Al-Sarraj’s biography.

Chapter (I): this chapter addresses the linguistic origin of a vocabulary and its effect on phonetic phenomena as it is discussed by Ibn Al-Sarraj.This chapter addresses the “Tanween” (literally means marginalize/pushing aside; but usually translated as "nunation", "to 'n'", or "'n'ing"; making an "n" sound. Tanween is indicated by doubling the short vowel at the end of the word) ,Tam’eem (sually translated as "mumation", "to 'm'", or "'m'ing"; making an "m" sound) , Idgham (Idgham means to merge. To make idgham you need the letters in noon sakinah is a nonvoweled letter.,Ibdal Sawti (the phonetic change of a letter),Al-Hams (literally means susurration, linguistically means voicelessness,Al-Rum الروم (Muteness,a sound barely heard / The linguistic definition of الرَّوْمُ : Weakening of the sound with a vowel until most of its sound disappears with that weakening. It is also defined as using part of a vowel, Ishmam الاشمام (An expression of circling the two lips, without a sound after pronouncing the last letter saakin, Imalahإمالة ((imala is when the vowel 'a' takes on the quality of an 'e').

Chapter (II) :This chapter is dedicated to address the linguistic origin and its effect on linguistic phenomena on morphological evel.This chapter addresses Ziyadah (literally means the increased letters to an original word ,I’ilal Bel-Qalb included in Derivations such as : Active Participle اسم فاعل, intensiveness - (of an adjective, etc) state of giving intensityصيغة مبالغة, صفة مشبهة stative adjective ,and passive Participleاسم مفعول .

Chapter (III) addresses the linguistic origin of a vocabulary and its effect on phonetic phenomena on grammatical level.This chapter addresses the linguistic origin of a vocabulary and its effect on phonetic phenomena in terms of :The five nouns الاسماء الخمسة

(the five nouns or Al-asma’ul Kamsah “ “أب-أخ-حم-فو- ذو”,pronouns , al mamno’e min al sarf (non- conjugate nouns, declension الاعراب, the conjuagation of Muthanna (a dual form of a noun or a verb in some languages) اعراب المثنى, The sound feminine plural جمع المؤنث السالم, Relative Nouns الاسماء الموصولة, .This chapter also addressed the “ rank “and relative linguistic origin of vocabularies and its effect on linguistic phenomena on grammatical level such as التقديم والتاخير (التقديم means making or letting precede or go before or lead the way/ التأخير means placing at the End, الحذف deletion ,as well as accord between نعت ومنعوت adjective and substantive (accompanied by an attribute) and accord between المتعاطفين parts of conjunction.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم وبعد:

فقد بدأت الدراسات اللغوية والنحوية تزدهر شيئاً فشيئاً منذ نهايات القرن الثاني الهجري، وخاصة بعد أن وضع سيبويه كتابه في النحو، ثم إن النحاة أخذوا يفكرون بالطريقة التي يمكن من خلالها التوصل إلى القواعد اللغوية المنظمة التي تحكم العناصر اللغوية المختلفة والمتعددة، هذه الطريقة أصبحت تعرف فيما بعد بأصول النحو، وهي تلك الأدوات التي استعملها النحاة من أجل الوصول إلى القواعد، كالسماع والقياس والتأويل وغيرها.

وبعد أن استقرت تلك القواعد للغويين والنحاة صار العلماء يبحثون في مسائل الظواهر اللغوية المختلفة والمتعددة التي لا تستقيم مباشرة وفق أصل القاعدة، فكان عليهم أن يستعينوا بالأصل الوضعي في اللغة، ثم يحاولون تأويل الظاهرة اللغوية وفق ما يقتضيه ذلك الأصل اللغوي.

ومن هنا كان الأصل اللغوي ينقسم إلى قسمين، الأول: أصل لغوي وضعي، وهو ما كان أصلاً حقيقياً في اللغة، مثل "استعاذ" أصلها "استعوذ" بدليل وجود بعض البقايا اللغوية التي تدل على هذا الأصل، وهو الفعل "استحوذ""، و"استنوق" وأصل لغوي افتراضي، وهو الذي لم يكن مستعملاً يوماً ما في اللغة، وليس ثمة ما يدل عليه في اللغة، غير أن العلماء والنحويين افترضوا هذا الأصل مساعدة لهم في تأويل الظاهرة اللغوية.

وعموماً فإن اللغوين اعتمدوا على هذا الأصل اللغوي في كثير من الأحيان من أجل تأويل بعض الظواهر اللغوية التي كانت تصادفهم في أثناء عملية التقعيد، وهذه الدراسة تحاول كشف الأثر الذي خلفه الأصل اللغوي في الفكر اللغوي العربي، وكيفية اعتماد العلماء على هذا الأصل من أجل تأويل الظاهرة اللغوية وتوجيهها، في واحد من أبرز كتب الأصول وهو كتاب: أصول النحو لابن السراج.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تكشف عن طبيعة التفكير اللغوي العربي الأصولي، وتبين الأسس التي اعتمد عليها اللغويون في توجيه الظواهر اللغوية المختلفة، ومن ثم الوصول إلى القواعد المنظمة لهذه الظواهر، وذلك وفق منهجية علمية مقننة إلى حد ما.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها توضح الأصل التأويلي الذي اعتمده اللغويون في توجيه ظواهر اللغة المختلفة، وبيان أسبابها، وذلك من خلال العودة إلى الأصل اللغوي الواحد الذي اعتمدوا عليه بعد استقرائهم لنصوص اللغة المختلفة.

وتحاول هذه الدراسة أن تجيب على الأسئلة الآتية:

1. كيف استطاع اللغويون أن يوجهوا الظاهرة اللغوية بناء على الأصل اللغوي؟
2. هل كان اعتماد اللغويين على الأصل اللغوي كثيراً أم قليلاً في توجيه هذه الظواهر؟
3. ما قيمة الأصل اللغوي في التأويل اللغوي؟

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الطريقة التي اعتمدها اللغويون في استنباط القواعد اللغوية بناء على بعض الأصول اللغوية الافتراضية أو الوضعية الحقيقية، وكيف استطاع هؤلاء اللغويون في تأويل تلك الظواهر بناء على أصلها اللغوي، كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأثر الفكري الذي تركه الأصل اللغوي في عملية تأويل الظواهر اللغوية المختلفة متخذة من المنهج الوصفي التحليلي منهجا لها في مناقشة هذه الظواهر اللغوية ومن هنا فقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول سبقت بتمهيد اشتمل على الحديث عن مفهوم الأصل اللغوي، ومفهوم الظاهرة اللغوية، والتعريف بابن السراج الذي يعدّ أساس هذه الدراسة.

الفصل الأول: تناول الحديث عن الأصل اللغويّ وأثره في توجيه الظاهرة الصوتية عند ابن السراج، ووقف عند الحديث عن ظاهرتي التنوين والتمييم، والحديث عن ظاهرة الإدغام، والإبدال الصوتيّ، والهمس، والروم والإشمام، والإمالة.

أما الفصل الثاني، فقد خُصَّص للحديث عن الأصل اللغوي وأثره في توجيه الظاهرة اللغوية ضمن المستوى الصرفي، وتناولت فيه الحديث عن الزيادة، والحذف، والإعلال بالقلب، والمشتقات: اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول.

وخُصص الفصل الثالث، للحديث عن الأصل اللغويّ وأثره في توجيه الظاهرة اللغوية ضمن المستوى النحويّ، وتناولت فيه الحديث عن هذا الأثر ضمن باب الممهدات النحوية: من مثل في الأسماء الخمسة، والضمائر، وإعراب المثنى وجمع المؤنث السالم، وفي الأسماء الموصولة، وفي الممنوع من الصرف، كما تحدثت فيه عن الرتبة وما يتعلق بها من أصول لغوية ذات أثر في توجيه الظاهرة ضمن المستوى النحويّ، سواء في باب التقديم والتأخير، أم في باب الحذف أم في باب الاستغناء، كما تحدّثت عن ذلك الأثر الأصوليّ في توجيه الظاهرة النحوية ضمن باب التوابع، كالحديث عن مطابقة النعت للمنعوت، ومعنى التشارك بين المتعاطفين.

وختمت الدراسة بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج وأبرزها التي توصّل إليها الباحث ضمن دراسته هذه، وأتبعت ذلك بثبت للمصادر والمراجع التي عاد إليها الباحث في هذه الدراسة فإن أصبت فبفضل من الله وتوفيقه وإن أخطأت فعذري أنّي أجتهدت والحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

بدأت الدراسة اللغوية بداية عشوائية لا تسير وفق نظام معين، ثم أخذت تسير وفق ما تمليه الحاجة اللغوية من خلال الملحوظات والمواقف الموجهة من قبل أهل العربية لبعض الأخطاء التي كانت تقع من بعض الناطقين بالعربية، كالذي نجده مثلاً في قصة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين رأى قوماً يرمون فيخطئون الرمي، فسألهم وعاب عليهم الخطأ في الرمي، فقالوا: يا أمير المؤمنين إننا قومٌ متعلمين، فقال: لخطؤكم في رميكم أهون علي من خطئكم في لسانكم[1].

ومهما يكن الأمر من صحة هذا الخبر أو عدمه، فإنَّ ما يهمنا ضمن هذا الخبر ما كان من استقرار بعض الأصول اللغوية لدى العرب حتى استطاعوا أن يحكموا من خلال هذا الأصل اللغوي على صحة الاستعمال الكلامي أم لا، فإن استقام الاستعمال الكلامي وفق ما استقر في أذهانهم من الأصول الذهنية وافقوه، وإن لم يستقم الكلام وفق ما استقر في أذهانهم مجّوه وتركوه وعابوه على أصحابه.

ثم إن هذه الأصول اللغوية قد صارت مصدراً للحكم على الظاهرة اللغوية ذاتها، وأصبح الملمح الأصولي في الكلام سبيلاً لتوجيه الظواهر اللغوية المختلفة، ممّا ساهم في إدخال بعض الأنماط اللغويت في تأويلات تتسُم بالتكلف، وتبتعد عن واقع الظاهرة اللغوية وطبيعتها الاستعمالية.

وعموماً فإن الباحثين في مجال الدراسات اللغوية يفرقون بين نوعين من الأصول، الأصل الوضعي، ويختص هذا الأصل بتلك النواحي الصوتية والصرفية والنحوية التي وُجدت أصلاً في اللغة ضمن الظاهرة اللغوية نفسها، وبقي لها بعض الملامح التي لم تختفِ، ونضرب لذلك المثال الآتي: فإن كلمة "استعاذ" ذات أصل لغوي وضعي متمثل بأن الألف منقلبة عن الواو، والدليل على ذلك كلمة "استحوذ" التي بقيت على أصلها ولم تنقلب فيها الواو ألفاً، فهذا دليل على الأصل اللغوي لهذه الكلمة، والأصل اللغوي الافتراضي، وهو ذلك الأصل الذي لم يكن مستعملاً يوماً ما في حقيقة الاستعمال اللغوي، وإنما هو أصل مفترض وضعه النحاة واللغويون من أجل الوصول إلى سهولة في تأويل الظواهر اللغوية المختلفة، وبيان الأحوال التي جاءت عليها تلك الظاهرة وفق نظام الأصل اللغوي المفترض[2]، وسواء أكان في ذلك الأصل الوضعي أم الافتراضي فإن هذين الأصلين لهما أثر كبير في توجيه الظواهر اللغوية المختلفة.

ومن هنا, فإن هذه الدراسة ستحاول تسليط الضوء على تلك الجوانب التأصيلية التي اعتمد عليها اللغويون في تأويل الظواهر اللغوية وتوجيهها وفق ما تمليه عليهم قواعدهم وأصولهم، ووفق ما يفترضونه من أصول لغوية عامة قادرة على منحهم

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، الطبعة الرابعة، ج: 3، ص: 249، وانظر: الرافعي، مصطفى صادق (د.ت). تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ج: 1، ص: 154.

(2) انظر: الصالح، صبحي إبراهيم (1960م). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 169.

مساحة كافية في تأويل الظواهر اللغوية التي يرون فيها شيئاً من الابتعاد عن نمطية الظاهرة اللغوية.

1 . مفهوم الأصل اللغوي: إن مفهوم الأصل يرتبط عموماً بشيء يُبنى عليه غيره من الأشياء أو الأحكام، وبعبارة أخرى فإن الأصل ما يُفتقر إليه في بعض النواحي والظواهر، ولا يفتقر هو إلى غيره، بل هو مكتفٍ بذاته، ولا يحتاج إلى سواه كي ينبني له الحكم(1).

غير أن هذا المصطلح كما نرى نحن الباحث يتكون من لفظين: الأصل، اللغوي، فالأصل كما بيّنا من قبل، أما اللغوي فبحكم علاقة التضايف بين الكلمتين فإن مفهوم الأصل اللغوي يرتبط بتلك القوانين والاستعمالات اللغوية الثابتة التي انبنى عليها بعض الأحكام اللغوية الأخرى، فالظواهر اللغوية الأخرى محكومة بهذا الأصل اللغوي، ولا يمكن تفسير تلك الظواهر إلا من خلال هذا الأصل بوصفه عنصراً مهماً من عناصر التوجيه لتلك الظواهر.

ويشير مصطلح الأصل اللغوي إلى تلك النواحي الاستعمالية التي ظهرت في فترة ما من عمر اللغة، وسواء بقيت هذه الاستعمالات اللغوية أم اختفت أو ماتت فإنه يبقى لها جذورها الممتدة في عمق اللغة، ومن هنا تصبح هي الأصول التي تخضع لها كافة الفروع اللغوية الأخرى التي تنبثق عن تلك الأصول، ومن هنا فإنه يمكننا أن نصف الأصل اللغوي بأنه أقدم استعمال لغوي للظاهرة اللغوية الواحدة(2).

ولا ينحصر أثر الأصل اللغوي في المستويات اللغوية ضمن اللغة الواحدة، بل قد يستعان بهذا الأصل اللغوي في دراسة بعض الظواهر اللغوية المشتركة ضمن لغات تدخل ضمن فصيلة لغوية واحدة مثل اللغات السامية، فإن كثيراً من الأصول اللغوية التي تدخل في تكوين عناصر هذه اللغات مشتركة فيما بينها، مما يجعل أمر توجيه ظاهرة ما من هذه اللغات يسهل عند النظر إلى الظاهرة نفسها في لغة أخرى داخلة ضمن الفصيلة اللغوية الواحدة، ومن هنا فإن أمر الأصل اللغوي لا يقف عند حدود اللغة الواحدة، بل يتعداه إلى أن يصبح عنصراً فاعلاً في توجيه الظواهر والاستعمالات اللغوية المختلفة ضمن أطر اللغات الشقيقة الأخرى في الفصيلة اللغوية الواحدة(3).

وحين نطلق لفظ الأصل اللغوي في هذه الدراسة, فإننا نعني به تلك الأصول اللغوية التي تضم مستويات اللغة الثلاثة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، وما يترتب على هذا الأصل اللغوي من آثار في توجيه الظواهر اللغوية التي تدخل ضمن هذه المستويات الثلاثة.

---

(1) الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). التعريفات، تحقيق: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 28.

(2) الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (1419هـ). موت الألفاظ في العربية، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، السنة التاسعة والعشرون، العدد السابع بعد المائة، ص: 357.

(3) عبد التواب، رمضان (1997م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، ص: 148.

2 . مفهوم توجيه الظاهرة اللغوية: لم يكن مفهوم توجيه الظاهرة اللغوية أو الاستعمال اللغوي بغريب على الدرس اللغوي العربي قديماً، بل كان النحاة يعرفون فكرة توجيه الظاهرة اللغوية، ويميزون تماماً تلك النماذج الاستعمالية التي تحتاج إلى توجيه لغوي.

وعموماً فإن مفهوم التوجيه يرتبط بإيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، فكل وجه له مكانه من المعنى، وقد يراد به إيراد الكلام على ناحية يندفع بها كلام الخصم ويثبت كلام الآخر(1).

فالتوجيه إذن عنصر من عناصر الاحتجاج بين الأطراف المختلفة في جانب من الجوانب، ثم إن التوجيه يأتي لترجيح أحد هذين الوجهين على الآخر، فالتوجيه إذن ملمح من ملامح الترجيح.

والتوجيه جعل الكلام ذا وجه، أي إيجاد الحجة والدليل لهذا الكلام حتى يكون محتجاً له، مقبولاً ضمن الإطار العلمي الذي يناقشه(2).

يعني ذلك أن التوجيه مختص بذلك الدليل المنطقي الذي يقوم على أساس إيجاد الوجه المناسب للكلام وفق منظومة المستوى الذي يرد فيه، فالتوجيه النحوي يختلف عن التوجيه الصرفي، يختلف عن التوجيه الصوتي، وهكذا، لأن كل مستوى من مستويات اللغة يحتاج إلى توجيه خاص به.

إن أصل التوجيه مأخوذ من المواجهة، إذ يطلق عند المناطقة في حال أن يوجه كل خصم كلامه إلى خصمه، فمن هنا يحصل التوجيه، وهو في عُرف أهل البلاغة يدل على بعض معاني المجاز، إذ يطلق لفظ قريب ويراد منه معنى بعيداً(3).

إن ما يهمنا في هذه الدراسة معنى الاحتجاج في هذا التوجيه، فالتوجيه يختص بإيجاد الوجه السليم للكلام وفق ما يقتضيه سياقه، سواء في الجانب اللغوي، أو في أي جانب آخر غيره، والجوانب اللغوية لا تنحصر في جانب واحد من التوجيه، بل تتعدى ذلك إلى التوجيه النحوي، أو الصرفي أو الدلالي أو الصوتي، وهكذا ضمن مستويات اللغة المتعددة.

ومن هنا، فإنَّ التوجيه اللغوي يعتمد على إيراد النص اللغوي المراد توجيهه وفق ما تقتضيه اللغة بقواعدها المطردة، والمسموع من كلامها، ومن ثم يجري الحكم على ذلك النص اللغوي وفق تلك القواعد المسموعة من العرب، والنصوص المطردة في كلامهم، كتوجيه القراءات القرآنية وفق أوجه العربية المسموعة عن العرب(4)، فالتوجيه النحوي موافقة الاستعمال الكلامي للأوجه التركيبية العربية المألوفة،

---

(1) الجرجاني. التعريفات، ص: 69.

(2) الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 248.

(3)التهانوي، محمد بن علي (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 527.

(4) انظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 377.

والتوجيه الصرفي موافقة البنى والألفاظ للبنية المألوفة ضمن الاستعمال اللغوي العربي، والتوجيه الصوتي موافقة أصوات الألفاظ لما تقتضيه منظومة الأصوات العربية، وإن شذ شيء من ذلك فالواجب رده إلى مستواه اللغوي، وإيجاد وجهه السليم ضمن مستواه الصحيح.

إن مسألة توجيه الكلام أو النصوص اللغوية ضمن أطر الظواهر اللغوية المختلفة تحتاج ممن يتصدى لهذا العمل أن يمتلك أدوات كثيرة كي يستطيع من خلالها إيجاد الوجه اللغوي السليم للمسموع من كلام العرب، الذي يظهر في بداية الأمر غريباً عن أنظمة اللغة التي اصطلح عليها أهل العربية، ومن هنا كان من بين تلك الأدوات استخدام الأصل اللغوي كسبيل مسموع عن العرب من أجل رد الظاهرة اللغوية إلى أساسها اللغوي الاستعمالي، ومن ثم بيان نموذج التحول والتغير الذي طرأ عليها وفق تلك الأنظمة التأصيلية المستقرة في أذهان الباحثين.

وابن السراج واحد من بين هؤلاء العلماء الكبار الذين تمكنوا بخبرتهم اللغوية، وقربهم من اللسان العربي الذي ينقل لنا هذه الاستعمالات اللغوية المتعددة من الاستفادة من الأصل اللغوي في توجيه الظواهر اللغوية المختلفة ضمن مستويات اللغة العربية: الصوتية، والصرفية، والنحوية، وهذه الدراسة ستسلط الضوء على هذه النماذج التأصيلية في الفكر اللغوي العربي، ولكن قبل هذا العمل يحسن بنا أن نورد تعريفاً بابن السراج.

3 . التعريف بابن السراج:

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج البغدادي، النحوي[1]،والسراج بفتح السين المهملة، وتشديد الراء، وبعدها ألف وجيم، هذه نسبة إلى عمل السروج[2].

علمه وحياته:

عاش ابن السراج أكثر حياته في بغداد، وصحب المبرد، وأخذ عنه، وعليه قرأ كتاب سيبويه، ثم إنه اشتغل بالموسيقى، فسُئلَ عن مسألة في حضرة الزجاج، فأجاب فأخطأ، فوَّبخه الزجاج وقال: مثلك يخطىء في مثل هذه المسألة؟ والله لو كنت في منزلي لضربتك ولكنّ المجلس لا يحتمل ذلك، فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق، وكان علم الموسيقى قد شغلني عن هذا الشأن. ثم رجع إلى كتاب سيبويه ونظر في دقائقه وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، ويقال: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. وكان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد[3].

يعني ذلك أنَّ ابن السراج لم يكن مشتغلاً بالنحو فحسب، بل كان له شغل أيضاً في الموسيقى، والفن، والمنطق، والعروض، وكان يقول الشعر، فقد حكي أن أبا بكر بن

---

(1)الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (1993م). معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 6، ص: 2534.

(2) ابن خلكان. وفيات الأعيان، ج: 4، ص: 340.

(3) الحموي. معجم الأدباء، ج: 6، ص: 2536.

السراج كان يهوى جارية فجفته، فاتفق وصول الإمام المكتفي في تلك الأيام من الرقة، فاجتمع الناس لرؤيته، فلما شاهد أبو بكر جمال المكتفي تذكر جمال معشوقته وجفاءها له، فأنشد بحضرة أصحابه[1]:

مَـيَّزْتُ بَيْنَ جَمَالِهَا وَفِعَالِـهَا ... فَإِذَا المَلاحَةُ بِالْخِيَانَةِ لَا تَفِي

حَلَفَتْ لَنَا أَنْ لَا تَخُوْنَ عُهُوْدَنَا ... فَكَأَنَّمَا حَلَفَتْ لَنَا أَنْ لَا تَفِي

وَاللهِ لَا كَـلَّمْتُهَا وَلَوْ أَنَّهَـا ... كَالْبَدْرِ أَوْ كَالشَّمْسِ أَوْ كَالْمُكْتَفِي

ولقد نُقل أن ابن السراج كان يلثغ في الراء فيجعلها غيناً، فأملى يوماً كلاماً فيه راء فكُتبت عنه غيناً، فقال: لا بل بالغاء، بل بالغاء، وأخذ يكررها هكذا[2].

ولقد عُرف ابن السراج بعلمه الغزير، وأدبه الكثير، فقد كان له ميل إلى الغناء والطرب والموسيقى، وهو عالم جليل، وثقه الخطيب البغدادي[3].

قيل في شأنه لم يخلف ابن السراج أحد في العربية، فقد كان نحوياً فذاً لا يقارن بأحد، مما دفع أهل العلم إلى وصفه بهذه الصفات الجليلة، وذكر محاسنه الكثيرة[4].

شيوخه:

وكما مر بنا فقد تتلمذ ابن السراج على يدي أبي العباس المبرد، وأخذ من أبي إسحاق الزجاج[5]، هذا ما تذكره المراجع اللغوية وكتب التراجم، غير أن محقق الكتاب أشار إلى أن ابن السراج أتيحت له فرصة التتلمذ على أيدي علماء عصره من شتى العلوم، ولم يكن منحصراً في العربية فحسب[6].

تلاميذه:

لقد تتلمذ على يدي ابن السراج عدد من النحاة المشهورين من بينهم: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وعليى بن عيسى الرماني[7]، ولقد نقل الجوهري كثيراً عن ابن السراج في كتابه الصحاح[1].

---

(1) الحموي. معجم الأدباء، ج: 6، ص: 2536.

(2) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم (1971م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 339.

(3)الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (2003م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 7، ص: 313.

(4)الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000م). الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 73.

(5) الحموي. معجم الأدباء، ج: 6، ص: 2536.

(6) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 12 - 13، مقدمة المحقق.

(7) الحموي. معجم الأدباء، ج: 6، ص: 2536.

مؤلفاته:

لابن السراج عدد من المؤلفات والمصنفات والكتب، أولها: كتاب الأصول في النحو، وهو أحسنها وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول علم العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب، وكتاب: جمل الأصول، وشرح كتاب سيبويه، والموجز، وكتاب الاشتقاق، وكتاب الرياح والهواء والنار، كتاب الشعر والشعراء، كتاب الجمل، وكتاب احتجاج القراء، كتاب الخط، وكتاب المواصلات والمذكرات، وكتاب الهجاء[(2)].

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى في ريعان شبابه[(3)]، وذلك في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاث مائة من الهجرة، في خلافة المقتدر[(4)].

---

(1) ابن خلكان. وفيات الأعيان، ج: 4، ص: 339.

(2) الحموي. معجم الأدباء، ج: 6، ص: 2536.

(3) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي (2002م). الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ج: 6، ص: 136.

(4) الحموي. معجم الأدباء، ج: 6، ص: 2536.

الفصل الأول
الأصل اللغوي وأثره في توجيه الظاهرة اللغوية في المستوى الصوتي

لم تعد الدراسة اللغوية كحالها قديماً، إذ كانت تؤخذ اللغة كلاً متكاملاً، وتتشابك فيها الأصول والفروع، كما أنها لا تميز بين المستويات اللغوية المختلفة، كالمستوى النحوي، والمستوى الصرفي، والمستوى الصوتي، بل تتعامل مع النظام اللغوي على أنه نسيج واحد متكامل، ورغم ما أنتجه العلم اللغوي القديم من نتاجات لغوية منطقية سليمة، غير أن العلم اللغوي المعاصر استطاع أن يكشف لنا عن مجموعة أكبر من النتاجات، وينطلق في علوم اللغة انطلاقاً مختلفاً تماماً عما كان عليه الحال في السابق، ويرجع هذا إلى طبيعة التطور الحديث في الدرس اللغوي، فقد صارت اللغة تُدرس ضمن مستويات لغوية متعددة، ويُنظر لكل واحد من هذه المستويات وفق منظوره الخاص، ممّا أسهم في تعميق الدراسة اللغوية العربية وغيرها من لغات العالم، فاللغة إذن تُدرس وفق مستوياتها المتعددة، ويؤخذ كل مستوى منها على حدة، وذلك ناتج عن طبيعة اكتساب اللغة أصلاً، إذ يكتسبها الإنسان وفق مستوياتها المتعددة ولا يأخذها دفعة واحدة[1].

ومن هنا فإّن اللغة تنقسم إلى مستويات متعددة، يمكننا أن نجعلها في هذه الدراسة ثلاثة مستويات ألا وهي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي.

فأما المستوى الصوتي فهو ذلك النظام الكلامي التصويتي الناتج عن نطق الأصوات الكلامية العربية، والناتج أيضاً من الطبيعة التركيبية لتلك الأصوات مع بعضها مع بعض، والامتزاج الواضح بين الصفات والمخارج في تلك الأصوات، علاوة على مقدار التجانس اللفظي بينها، كما يعمد هذا المستوى إلى إيجاد أنظمة العلاقات التي تربط بين هذه الأصوات اللغوية المختلفة، ويمكن القول بأنَّ هذه الأصوات الكلامية تُدرس بطرق حديثة متعددة، غير أنَّ هذه الطرق الحديثة لا تخلو من العودة إلى طبيعة الأنظمة العلائقية بين تلك الأصوات بصفاتها ومخارجها وخصائصها المتعددة، ومن ناحية أخرى فإن إغفال مثل هذه العلاقات بين تلك الأصوات لا يعود بالفائدة على الدرس اللغوي، وإنما يبقى الأمر حبيس الدراسة الكلامية لا دخل له باللغة، فإذا أردنا أن نوضح ذلك الموقع للأصوات ضمن اللغة فلا بد من الحديث عن أنظمة العلاقات المختلفة بين تلك الأصوات[2].

وغالباً ما تكون هذه العلاقات مختصة بجوانب الصفات والمخارج والخصائص النطقية لتلك الأصوات، ولا يقف الأمر عند هذه الدرجة، بل هناك مجموعة من العلاقات التي يطلق عليها في علم الأصوات الحديث بالأصوات فوق التركيبية، كالنغم، والنبر، والاختلاس، وغيرها، فإن هذه المجموعة من الأصوات يطلق عليها اسم

---

(1) السعران، محمود (1997م). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية، ص: 12.

(2) حسان، تمام (2006م). اللغة العربية معناها ومبناها، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة، ص: 33.

الأصوات فوق التركيبية، ولها وظيفة كلامية خاصة بها تختلف عن تلك الوظيفة الكلامية للأصوات التركيبية، وهي لا تقل أهمية عن تلك الأصوات التركيبية، ولها دورها المهم والفعَّال في مسألة العلاقات التصويتية بين الأصوات المتعددة(1).

ولكي تتمكن اللغة من المحافظة على أصواتها دون تغّيير كبير يطرأ عليها، وتتمكن من ناحية أخرى من دراسة تلك الأصوات وفق طبيعة سليمة محددة، فلا بد لها من الاحتفاظ بنصوص لغوية منقولة شفاهاً وسماعا عن أهل اللغة نفسها، وأن تكون تلك النصوص قد نُقِلت بصورة مضبوطة ودقيقة، فلا يداخلها الخلل أو التبديل أو التغيير، وهذا ما يمكن أن نجده في اللغة العربية، فهي لغة قد احتفظت بنص دقيق لا يتطرق إليه الشك أو التبديل أو التحريف، فقد نُقل جيلاً بعد جيل، شفاهاً عن النبي الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ ألا وهو القرآن الكريم وما ارتبط به من العلوم الأخرى التي تخص القرآن الكريم، كعلم القراءات، وعلم التجويد، وغيرها، فإنَّ جميعها هذه العلوم التي لها علاقتها المباشرة بالطبيعة النطقية للقرآن الكريم أُخِذت مشافهة عن الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- حتى وصلت إلينا، ومن هنا فإنها تمثل نموذجاً مهماً في دراسة المستوى الصوتي في اللغة العربية(2).

وأصوات اللغة جميعها لها دورها البارز في تشكيل النظام الصوتي العربي، غير أن بعض هذه الأصوات يمتاز بخصوصية وفعالية أكبر من غيره من الأصوات اللغوية الأخرى، كصوتي الواو والياء، إذ إنَّ هذان الصوتان لا يؤثران في المستوى الصوتي فحسب، بل لهما أثرهما الكبير والواسع في المستويين الصرفي والنحوي كذلك، ولقد حظي هذين الصوتين بدراسات مستفيضة منذ بداية الدرس اللغوي العربي(3).

وعموماً فإن بعض الدارسين المحدثين يرون أنَّ أي دراسة لغوية لنظام لغوي ما يتوجب أن يبدأ من المستوى الصوتي دون سواه من المستويات الأخرى(4)، وهذا دليل على أهمية هذا المستوى من بين المستويات اللغوية الأخرى.

وفي هذا الفصل سيتناول الباحث الأصل اللغوي وأثره في توجيه الظاهرة الصوتية في اللغة العربية، سواء في التنوين، أم في الإدغام، أم في سواهما من الظواهر الصوتية الأخرى.

المبحث الأول: ظاهرة التنوين والتمييم

التنوين حالة صوتية اتَّسمت بها العربية، وهو عبارة عن نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء، ويتوجب أن نميز بين هذه النون وتلك النون الساكنة التي تلحق أواخر الأفعال من أجل تأكيدها، فهذه الأخيرة ليست تنويناً(1).

---

(1) ليونز، جون (د.ت). اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 134.

(2) القادوسي، عبد الرزاق بن حمودة (2010م). أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً، رسالة دكتوراه بإشراف: رجب عبد الجواد إبراهيم، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، ص: 14.

(3) بشر، كمال (د.ت). دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، ص: 53.

(4) السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 8.

والتنوين صوت له مخرجه يلزم أواخر الأسماء، وهو ثابت في اللفظ لا في الخط، إذ لا يُكتب خطاً، ولقد سُمي تنويناً لأنه؛ من إحداث المتكلم، وذلك لأن صيغة التفعيل تختص بالأحداث، والتنوين ليس من بنية الاسم أو الكلمة، وإنما هو طارئ عليها، زائد على بنيتها[2].

ومن خلال النظر في مفهوم التنوين كمصطلحاً لغوياً صوتي يمكننا أن نرى أن التنوين يختص بسمات صوتية هي:

1 . هو نون، والنون صوت له مخرجه.
2 . هذه النون ساكنة، ولا تتحرك.
3 . هذه النون ثابتة في اللفظ، ساقطة في الخط.
4 . هذه النون تلحق أواخر الأسماء دون الأفعال والحروف.
5 . يترتب على وجود هذه النون في أواخر الاسم حكم دلالي يتمثل بأن الاسم نكرة، أو أنه متمكن في باب الاسمية[3].

والنحاة يجعلون أقسام التنوين المختصة بالاسم أربعة، هي: الأول: تنوين التمكين، وهو التنوين اللاحق للأسماء كزيدٍ، وعمروٍ، فهو يدل على أن الاسم متمكن في باب الاسمية، وذلك لخفته وطلاقته، والثاني: تنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية، مثل: سيبويه، للدلالة على تنكير ذلك الاسم المعرفة، والثالث: تنوين المقابلة: وهو التنوين اللاحق لجمع المؤنث السالم مقابلة له بالنون في جمع المذكر السالم، والرابع: تنوين العوض، وهو إما أن يكون عوضاً من حرف، مثل: جوارٍ، وغواشٍ، فهو عوض عن الياء، أو عوضاً عن كلمة، مثل: كلٌّ، وبعضٌ، فهو عوض عن المضاف إليه، أو عوضاً عن جملة، مثل: حينئذٍ، فالتنوين هاهنا عوض من الجملة التي يتوجب أن تضاف إلى "إذ"[4].

ويشير النحاة إلى نوعين آخرين للتنوين يختصان بالقافية الشعرية أياً كان جنس الكلمة فيها، وهما: تنوين الترنم: وهو الذي يلحق القوافي المطلقة، ويكون القصد منه عدم نطق صوت العلة، والثاني: التنوين الغالي، وهو ما ذكره الأخفش وأثبته، وهو الذي يلحق أواخر القوافي المقيدة[5].

---

(1) الجرجاني. التعريفات، ص: 67، والمناوي، عبد الرءوف بن تاج العارفين (1990م). التوقيف على مهمات التعاريف، دار عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 110.

(2)الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ص: 292.

(3) انظر مثلاً: المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (1993م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 145.

(4)ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ج: 1، ص: 38 ـ 39.

(5)ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة ـ مصر، الطبعة العشرون، ج: 1، ص: 17، 20.

وبناء على ما سبق، فإنه يظهر لنا كيف أن التنوين ما هو إلا ظاهرة صوتية امتازت بها الأسماء النكرة المتمكنة في اللغة العربية، وهذه الظاهرة يمكن أن تكون ذات أصول قديمة، ويمكن أن تكون قد طرأت على الكلام العربي بناء على ما حصل من إيجاد الحركات، لذا فإننا ارتأينا أن نورد الحديث عن هذه الظاهرة اللغوية ضمن هذا الفصل الذي يتناول أثر الأصل في توجيه الظاهرة اللغوية في المستوى الصوتي.

ويحسن بنا أن نذكر مفهوم التنوين في كتاب: الأصول في النحو، بوصفه ميدان الدراسة، إذ يقول ابن السراج في مفهوم التنوين: "والتنوين نون صحيحة ساكنة، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع"(1).

فتعريف ابن السراج السابق يشتمل على مظهرين لغويين يتبعان لمستويين لغويين، أما المستوى الأول: فهو المستوى الصوتي، والمتمثل بقول ابن السراج: نون صحيحة ساكنة، أما المستوى الثاني فهو المستوى النحوي: وذلك من خلال حديثه عن سبب وضع هذا التنوين في اللغة، وأنه سُمي بذلك تفريقاً له عن تلك النون التي تلحق المثنى والجمع، ومن ناحية أخرى فقد عد ابن السراج التنوين في أصله نوناً ساكنة، فالتنوين في أصله عند ابن السراج نون ساكنة صحيحة.

فما دام أن التنوين عنده يشابه النون التي تلحق المثنى والجمع، فهو طارئ على الاسم، والأصل أن الأسماء غير منونة، والتنوين دخل زيادة على بنية الكلمة، فالأصل في الكلمة أنها بلا تنوين، كما أن الأصل في المثنى والجمع الإفراد بلا نون في آخرهما(2).

إذن فالأصل في التنوين أنه لاحق للأسماء زائد على بنية الكلمة، وأنه ليس من بنيتها أصلاً، ومن هنا جعل النحاة لوجود هذا التنوين في الكلمة معنى كما أشرنا من قبل إلى أنواع التنوين، ولكن ثمة سؤال، هل هذا الأصل وضعي أم افتراضي؟

وفي ظني أنا الباحث أن التنوين له أصل وضعي يدل على أنه مزيد على بنية الكلمة، ويدلنا على ذلك أنه ساقط في الوقف، فلا يثبت التنوين وقفاً، وهو بهذه الميزة يختلف عن النون التي تزاد للمثنى والجمع، فهو أضعف منها، إذ هو ساقط في الوقف، في حين أنها ثابتة في الوصل والوقف(3).

كما بيّن لنا ابن السراج في حديثه السابق أن الأصل في التنوين أن يأتي ساكناً، غير أنه قد يخرج عن أصله فينكسر إذا لحقه ساكن، فالتنوين عنده ينكسر لالتقاء الساكنين، يقول ابن السراج: "والتنوين يُكسر لالتقاء الساكنين"(4)، ففي هذه الحالة

---

(1)ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ج: 1، ص: 46.

(2) الإستراباذي، محمد بن الحسن نجم الدين (1975م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 225.

(3)ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى، ص: 507.

(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 202.

أيضاً خرج التنوين عن أصله، وحُرك بالكسر بسبب عارض عليه ألا وهو وجود الساكن بعده.

ونجد ابن السراج يشير إلى أصل التنوين في بعض مظاهر اللغة الأخرى كأسماء الأفعال، فيجعل من اسم الفعل المنون كالنكرة، واسم الفعل غير المنون كالمعرفة، يقول: " فأما إيه وآه فمعنى إيهْ الأمر بأن يزيدك من الحديث المعهودِ بينكما, فإذا نونت قلت: إيهٍ والتنوين للتنكير, كأنك قلت: هات حديثًا وذاك كأنه قال: هات الحديث"[1].

إن "إيه، وآه" اسما فعلٍ أمر، ومعنى: إيه: الزيادة على حديث معهود بين الطرفين، معروف بينهما، أما إذا نوّنت فإنها تدل على حديث غير معروف بينهما، ولكنها تبقى دالة على معنى الزيادة في هذا الحديث، أما "آه" فهي للدلالة على الكف عن الحديث في أمر معهود بين المتحادثين، أما إذا نونت فإنها تدل على الكف عن حديث غير معهود لدى المتحادثين[2].

ولو أردنا أن نعي تماماً كيف حكمنا على التنوين بأنه هاهنا قد جاء لتنكير الحديث الذي هو بين المتحادثين، استطعنا أن نبيِّن ذلك من خلال الأصل اللغوي الذي وُضع من أجله التنوين في الجوانب الدلالية، فإنَّ التنوين موضوعٌ لتنكير الاسم، فقولنا: رجلٌ، اسم نكرة، كما أن من أنواع التنوين تنوين التنكير، وهو الذي يدخل الأسماء المبنية المعرفة التي إذا نوّنت نُكّرت، لأن التنوين علامة التنكير، فلما دخل اسم الفعل هاهنا دل على تنكير معناه[3].

ويمكننا أن نلحظ هاهنا شيئاً من التميز في هذا التنكير الذي حمله التنوين في اسم الفعل، فإنه لم يُنكّر اسم الفعل نفسه، كما تُنكَّر الأسماء بالتنوين، فقولنا مثلاً: سيبويهٍ، يدل على تنكير كلمة "سيبويه" نفسها، في حين أن هذا التنوين حين دخل اسم الفعل لم يدل على تنكيره، وإنما دل على تنكير المعنى المرتبط به، فتنوين كلمة "إيهٍ" لا يدل على أن اسم الفعل نفسه هو النكرة، وإنما يدل على أن معنى الحديث المتداول بين الطرفين بأنه نكرة، وهكذا في "آهٍ"، فالمُنكَّر الحديث وليس اسم الفعل.

لقد استطاع ابن السراج أن يوظِّفَ أصل التنوين في سبيل توجيه إحدى الظواهر اللغوية المتمثلة في إدخال هذا التنوين على اسم الفعل هذا، فاسم الفعل ليس بمنزلة الأسماء المتمكنة، لذا فإنه لا يمكن أن يقال إن هذا التنوين تنوين تمكين، بل لا بد من الحديث عن شيء آخر مرتبط بهذا التنوين، ألا وهو التنكير، فالتنوين كما علمنا يدخل الأسماء النكرة، ولا يجتمع التنوين مع الألف واللام، أو مع الإضافة، فمن هنا بقي الاسم المنون نكرة، وهذا ما حصل في هنا، فإنَّ اسم الفعل نُوِّن لتنكيره، فصارت

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 130.

(2)الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 173.

(3)السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر، ج: 2، ص: 496.

الدلالة مرتبطة بهذا التنكير، وصار المعنى مختص بجانب تنكير الحديث الذي ضربه ابن السراج مثلاً لذلك.

وإن من بين أبرز الظواهر اللغوية التي تتعلق بالتنوين تعلّقاً مباشراً ظاهرة التمييم، وهي عبارة عن إلحاق الأسماء ميماً بدل النون، وتبرز هذه الظاهرة في عدد من اللغات السامية كالعبرية والحميرية، وهناك مجموعة من الألفاظ التي يظن الباحثون أنها قد جاءت على أصل التمييم في اللغات السامية، فألحق الاسم فيها بالميم[1].

فالتمييم إذن ظاهرة تقابل ظاهرة التنوين، غير أنَّه لم يعد لها استعمال ظاهر في اللغة العربية الفصحى، وذلك أن التنوين حَلَّ محلَّ هذه الظاهرة تماماً، ولم يبقَ سوى مجموعة قليلة من الألفاظ التي تدل على أنّ هذه الظاهرة كانت مستعملة يوماً ما في العربية، وسنشير لهذه الألفاظ لاحقاً، ولقد استطاع بعض الباحثين المحدثين أن يفسروا كثيراً من هذه الألفاظ اللغوية بظاهرة التمييم التي تمثل في اللغات السامية الأخرى، ولها بعض البقايا في العربية[2].

وكما أشرنا من قبل فإنّ مجموعة من الألفاظ في العربية تنتهي بميم زائدة فسّرها بعض المحدثين بأنَّها ملمح من ملامح التمييم الذي نراه في اللغات السامية الأخرى، والجدير بالذكر أنَّ العلماء العرب القدماء قد تنبهوا لهذه الميم، وبيّنوا أنها تزاد في بعض الرباعي، فهي ليست من أصل الكلمة، ومن الذين تحدثوا عنها و عقد لها فصلاً خاصاً وعددها كما وردت عند من سبقه السيوطي، فقد ذكر عدداً من هذه الأسماء، من بينها: زرقم: لشديد الزرقة، وستهم: لعظيم الاست، وناقة صلدم: من الصلد، وناقة ضِرزم: مأخوذ من الضرز، أي الصلابة، ورجلٌ فُسحم: من الفساحة، وجُلهم من جلهة الوادي، وخلجم: من الخلج والانتزاع، وسلطم: من السلاطة وهو الطويل، وكردم من الصلابة، وشبرم: أي قصير القامة، كما ذكر أن الميم من "ابنم" زائدة على هذا النسق، وكذلك الحال في "الفم" وإنما الأصل: فوه وفاه وفيه، وقالوا في تصغيره: فُوَيْه، فثبتت الهاء، وفي التنزيل: أفواههم، ولم يقل: أفمامهم[3].

فمن خلال ما سبق يظهر لنا كيف أنَّ العلماء العرب القدماء قد تنبَّهوا أنَّ هذه الميم زائدة وليست أصلاً في الكلمة، وحاولوا أنْ يجمعوا تلك الألفاظ التي اشتُهرت بينهم واشتملت على تلك الميم الزائدة، غير أنَّ المحدثين نظروا إلى هذه المسألة من منظور آخر مختلف تماماً عن منظور القدماء، وذلك أنَّ هذه الميم ما هي إلا بقايا لظاهرة التمييم التي اختفت من الاستعمال اللغوي العربي.

---

(1) حجازي، محمود فهمي (د.ت). علم اللغة العربية، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ص: 207.

(2) الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (2002م). تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 568.

(3) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1998م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 224.

انطلق المحدثون في نظرتهم إلى هذه الظاهرة من وجهة نظر مقارنة باللغات السامية الأخرى، إذ لم يقتصر الحال عندهم على النظر في اللغة العربية وحدها وحشد الأمثلة الكثيرة على هذه الظاهرة، بل انتقل الأمر بهم إلى مقارنة هذه الظاهرة الصوتية بغيرها من اللغات السامية الأخرى التي تظهر التمييم إلى جوار التنوين، مِّما قادهم إلى القول بأن ظاهرة التمييم هذه كانت مستعملة يوماً ما في عمر اللغة العربية، ثم إنها اندثرت وماتت، وبقيت هذه الألفاظ التي تمثل بقايا تلك الظاهرة الصوتية[1].

تعرض ابن السراج للحديث عن بعض هذه الأسماء التي انتهت بتلك الميم الزائدة، وبين موقفه منها بناء على الأصل اللغوي عنده المتمثل بالتنوين المرتبط بدوره بظاهرة الإعراب، يقول ابن السراج: " إنما قالوا: هذا ابنمٌ, ورأيت ابنمًا, ومررت بابنمٍ, فكسروا ما قبل الميم إذا انكسرت وفعلوا ذلك في الضم والنصب؛ لأن هذه الميم زيدت على اسم كان منفردًا منها, وكان الإعراب يقع على آخره, فلما زيدت عليه ميم أُعربت الميم إذ كانت طرفًا, وأُعربت ما قبلها إذ كانت تسقط فرجع الإعراب إليه"[2].

لقد ربط ابن السراج بين الاسم المشتمل على الميم وظاهرة الإعراب التي تدخل الأسماء والأفعال في العربية، فالميم هي الحرف الواقع طرفاً في الكلمة، ومن هنا فإنها حرف الإعراب، ولا بد من ظهور الحركة الإعرابية عليها، غير أنَّ ابن السراج أوضح لنا أن العرب قد نطقوا بالنون معربة تبعاً لحركة الميم فيها، فإذا كانت الميم مرفوعة حُركت النون ضَّمة، وإذا كانت الميم منصوبة، حُركت النون بالفتح، وإذا كانت الميم مكسورة حُركت النون بالكسرة، وذلك تبعاً لحركة الإعراب فيها، فإنَّ العرب أعربوا الحرفين؛ لأنَّ الميم صارت طرفاً فحقها الإعراب، والنون كانت تتطرف تارة، وتحذف أخرى، فأخذت العلامة الإعرابية هي أيضاً، ولا يحدث هذا الأمر سوى في "ابنم"، و"امرؤ"، و"است" من الأسماء التي يدخلها الحذف[3].

فبناء على كلام ابن السراج السابق يظهر لنا أنه يرى بأن هذه الميم ليست كحروف الاسم الأصلية، وأن الأصل في "ابنم" "ابن"، ومن هنا فقد أخذت النون العلامة الإعرابية التي تظهر على الميم، شأنها في ذلك شأن حرف الإعراب، ولم يكن الحال كالأسماء المعربة الأخرى التي يظهر فيها الاسم حاملاً للعلامة الإعرابية على حرف الإعراب فحسب، وما هذا التوجه عند ابن السراج إلا نتيجة لوجود الأصل اللغوي لديه، وهو أن الكلمة متجردة من الميم، أي أنها ليست حرف الإعراب.

أما إذا حاولنا تفسير المسألة من وجهة نظر المحدثين، فإنَّهم يرون أنَّ التمييم هي الأصل، والتنوين أصل ثانٍ، وإنما اكتفت العربية بواحد من هذين الأصلين، واندثر الأصل الثاني من الاستعمال اللغوي، والدليل على ذلك وجود هذه البقايا اللغوية في اللغة العربية، ووجود ظاهرة التمييم في اللغات السامية الأخرى.

---

(1) انظر مثلاً: آمنة الزعبي، ما نسي أصله من ظاهرتي التنوين والتمييم، دراسة تاريخية مقارنة، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، ملحق المجلّد 2006/33، ص773-774.

(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 370.

(3)المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ج: 2، ص: 93.

ومن ناحية أخرى فقد أورد ابن السراج مجموعة من الألفاظ التي ألحقت صوت الميم رابعاً فيها، وذلك عند حديثه عن هذا الحرف ومجيئه زيادة في الأسماء والصفات، أولاً، ورابعاً، من بين تلك الأسماء التي ذكرها ابن السراج: زرقم، فُعلُمٌ، ستهمٌ، ودِلقمٌ، ودِقعِمٌ، ودِرْدِمٌ، وغيرها من الأسماء التي جاءت فيها الميم رابعة، ولم يعلق عليها ابن السراج غير هذا الكلام(1).

فهذه الألفاظ التي ذكرها ابن السراج جعلها سبيلاً للحديث عن لحاق الميم بالأسماء، ولم يتعرض للأصل إلا من ناحية المعنى، فقال في زرقم مثلاً: للأزرق، وفي "ستهم" لكبير الاست، وما إيراده لهذه المعاني إلا لبيان أنَّ الأصل بغير الميم، وأنَّ الميم زائدة.

إذن فإنَّ توجيه ابن السراج لهذه الظاهرة في اللغة العربية اتجه نحو الأصل اللغوي لهذه الكلمة، فرأى أنَّ هذه الميم ما هي إلا زيادة على الكلمة، غير أنه في بعض الأحيان لم يكن مؤكداً على زيادة هذه الميم، وذلك ما رأيناه عند حديثه عن "ابنم" فعلل وجود الحركة الشبيهة بحركة الإعراب بأنَّ الميم قد تُحذف في بعض الأحيان، فتصبح "ابنم" "ابن"، فيلزمها علامة الإعراب، ومن هنا أخذت العلامة الإعرابية التي لحقت الميم، فتوجيه ابن السراج للتمييم تمثل بوصفها بالزائدة في الكلمة، وأن الأصل بنية الكلمة الأساسية.

وفي نهاية هذا المبحث يشير الباحث إلى بعض الفروقات التي يمكن أن نراها بين التنوين والتمييم كظاهرتين متميزتين في اللغة العربية، وهي:

أ . إنَّ التنوين لا يحمل حركة، بل هو ساكن، ولا يتحرك إلا لالتقاء الساكنين فإنه يتحرك بالكسر، في حين أن الميم تتحرك بحركة إعرابية مناسبة لموقع الكلمة من الإعراب.

ب . لا يأخذ التنوين علامة كتابية خاصة به، وإنما يشار إليه بتضعيف الحركة، في حين أنَّ التمييم له علامة كتابية خاصة به، ألا وهي رسم الميم نفسها.

ج . إنَّ بعض الكلمات التي يلحقها صوت الميم الذي يُفترض أنه من بقايا ظاهرة التمييم يحمل الحرف السابق له علامة الإعراب أيضاً، وذلك مثل: ابنمٌ، فإن النون تُضم في حالة الرفع، وتفتح في حالة النصب، وتكسر في حالة الجر، في حين أن هذا لا يحصل مع أي كلمة أخرى منونة.

ربما كان السبب في وجود هذه الفروقات بين التنوين والتمييم عائد إلى طبيعة الاستعمال اللغوي، فإنَّ التنوين مستعمل في اللغة، والتمييم لم يعد كذلك، لذا فهو لم يتطور ولم يتغيَّر، وما لدينا لا يعدو أن يكون مجرد بقايا لغوية لا تمثل ظاهرة التمييم بأكملها.

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 208.

المبحث الثاني: ظاهرة الإدغام

والإدغام ظاهرة مشتركة تقريباً بين الصرف والصوت، غير أنَّ الباحث يرى أنهَّا متعلقة بالصوت أكثر من تعلقها بالجوانب الصرفية، فإنَّ الإدغام مختص بناحية إدخال الصوت في الصوت، هكذا قيل في اللغة، إذ يقال: أدغمت الثياب في الوعاء إذا أدخلتها فيه، ومن هنا سُمي الإدغام بهذا الاسم، فهو مختص بإدخال الأصوات بعضها في بعض، أي إدخال الحرف الساكن في المتحرك بعده بحيث يصبحان حرفاً واحداً، وربما دلَّ الإدغام على شيء آخر يتمثل بمكوث اللسان في مخرج الصوت مدة أطول من مكوثه في حالة النطق بالحرف الواحد، فيكون مقدار مكوث اللسان في مخرج ذلك الصوت بمقدار صوتين(1).

ويرى عبد القادر مرعي أن الإدغام وفقاً لما أنتجه علماء الأصوات المحدثون ضرب من ضروب المماثلة الصوتية، وهي المماثلة التامة الرجعية، حيث يتأثر الصوت الأول بالصوت الثاني تأثراً تاماً في مثله، ويفنى فيه فناءً تاماً، وفي هذه الحالة لا يكون للصوت الأول أي أثر في النطق(2).

ولكن كي تكتمل ظاهرة الإدغام على أتَّم وجه فلا بدَّ أن يكون الحرفان متلاصقين لا يفصل بينهما أي فاصل، وإنَّما هما متجاوران تماماً، فالحركات والأصوات التي تفصل بين الصوتين المدغمين تؤدي إلى فشل هذه العملية الإدغامية(3).

فالإدغام يطلق على أمرين اثنين هما: مكوث الصوت في موضع الحرف مدة أطول من المدة المقررة له، بحيث تصير تلك المدة حوالي الضعف، فيصبح الحرف كحرفين، مثل: مدَّ، وشدّ، وإدخال الساكن في المتحرك، فيصير الأول من جنس الثاني، ويسمى الأول مدغماً، والثاني مدغماً فيه، كقولنا: ممَّ، فالأصل فيها: من ما، غير أن النون أُدغمت في الميم فصارتا صوتاً واحداً من جنس الصوت الثاني وهو الميم(4).

ولقد تناول سيبويه الإدغام من جانبيه، في كلمة واحدة، أم في كلمتين، أما إذا كان عنده في كلمة واحدة فهو لا يفترق عن الإدغام، فإنَّ الناطق بتلك الكلمة يضع لسانه لهما - أي للحرفين- موضعاً واحداً لا يزول عنه حتى ينطق بهما، وأمَّا إذا كان الإدغام في كلمتين فإنَّ أحواله كثيرة تتعلق بسكون هذين الحرفين أو بتحركهما، وهكذا، فسيبويه إذن قد تناول المعنيين معاً(5).

ويبين ابن السراج مفهوم الإدغام عنده، إذ يقول: "وهو وصلكَ حرفًا ساكنًا بحرف مثله مِنْ موضعه مِنْ غير حركة تفصل بينهما ولا وقف فيصيرانِ بتداخلهما

(1) الجرجاني. التعريفات، ص: 14.
(2) الخليل. المصطلح الصوتي، ص: 182.
(3) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2004م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 92.
(4) المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 43.
(5)سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ج: 4، ص: 437.

كحرف واحد ترفع اللسان عَنهما رفعة واحدة ويشتد الحرف ألاّ ترى أنَّ كُلّ حرف شديد يقوم في العَروض والوزن مُقام حرفين الأول مِنْهُما ساكن"(1).

يقوم مفهوم الإدغام عند ابن السراج على الأسس الآتية:

أ . وصل الحرف بالحرف ولم يقل إدخال الحرف بالحرف.

ب . هذا الوصل لا يكون بوقف ولا بحركة تفصل بين الحرفين.

ج . أن يكون الحرف الأول من جنس الحرف الثاني، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه فصّل الحديث في هذا النمط بإيراد نوعي الإدغام فيما بعد.

د . يصير الحرفان حرفاً واحداً مشدداً بعد اتصالهما.

ويقول ابن السراج في موضع آخر عام في مباحث كتابه المتفرقة: "الإدغام أنْ يُدغمَ الأولُ في الثاني وهوَ أكثرُ كلامِ العربِ ومِنَ العربِ مَنْ يكرهُ أنْ يدغمَ الأصلي فيما هو بَدل من الزائدِ فيقول: مُدَّكر وهي قليلة فهذا لا تعدُّ فيهِ الذال بدلًا لأنهُ قلْب وبَدَل لإدغام"(2).

إذن فإن فكرة الإدغام عنده شبيهة بتلك الفكرة التي نراها عند غيره من النحويين وأصحاب التعاريف المختلفة، فالإدغام إدخال حرف في حرف آخر، يكون الأول منهما ساكناً، والثاني متحركاً.

لكن ابن السراج قد ألمح إلى مسألة في الإدغام قد نعدها جزءاً من هذه الظاهرة وكيف وجهها ابن السراج في ضوء الأصل عنده، وهي إدغام الأصلي في الزائد، مثل: "مدّكر"، فالأصل فيها "مُذْتَكِر"، غير أنهم أبدلوا التاء ذالاً فأُدخلت الذال الأولى في الثانية، فصارت الكلمة من قبيل الإدغام.

وعموماً فإن النحاة يشيرون إلى أنه يُدغم الحرف بالحرف الزائد، ولا يجوز إدغام الزائد في الحرف الأصلي، كما أشار ابن السراج فيما سبق من حديثه، فإن الزائد يتحول إلى الحرف الأصلي، في حين أن الحرف الأصلي لا يصلح أن يتحول إلى الحرف الزائد، وهذا ما رأيناه في كلمة "مدّكر"(3).

إنّ ابن السراج جعل من الأصل في إدغام الأصوات سبيلاً له في الحكم على هذه الحالة اللغوية، فإن كلمة "مْذتكر" تقلب فيها التاء ذالاً، ثم تصير مذذكر، ثم تُدغم الأولى في الثانية، فتصير على ذلك الكلمة "مُدّكر"(4).

وقد يجري تحول آخر في هذه الكلمة فتصبح الذال فيها دالاً بناء على تسهيل النطق، فتصبح الكلمة: مُذْتكر، ثم: مذدكر، ثم: مدّكر، ويجوز أن تتحوّل الكلمة إلى أي من هذين الصوتين(5).

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 405.

(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 271.

(3)العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 478.

(4) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 427.

(5) ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 274.

إذن فإن الأصل ألا يجري الإدغام، غير أنَّ ابن السراج قد علق على هذه الظاهرة في نواحي الإدغام بأن من العرب من يكره هذا الإدغام في مثل هذه الحالة، لكنها سُمعت عنهم، ومن ناحية أخرى فقد وصفها ابن السراج بَّأنها قليلة في كلامه، ممَّا يدلنا على أنَّه لا يرى أن هذه الناحية في ظاهرة الإدغام مقيسة في كلام العرب، وإنما هي شاذة قليلة لم تُسمع كثيراً عن العرب، فتوجيه ابن السراج لهذا المظهر؛ من ظاهرة الإدغام يتمثل في عدها قليلة مكروهة عند العرب.

ونجد المسألة تنعكس في بعض الأحيان عند ابن السراج، فيبيَّن سبب عدم إدغام بعض الأصوات وإن كان حقها الإدغام، ويوضح ذلك انطلاقاً من فكرة سماعية بحتة، كما يبين سبب عدم إدغام النون مع الميم والواو والياء والراء واللام في كلمة واحدة، وذلك إذ يقول: "وعلم أن النون الساكنة إذا كانت في كلمة واحدة مع الميم والواو والياء والراء واللام فإنهم يبنونها، في نحو: أنْملة، ومنْية، وأنوك"(1).

بيّن ابن السراج في نصَّه السابق بيّن أنَّ صوت النون الساكنة إذا تلاه صوت الميم، أو الواو، أو الياء، أو الراء، أو اللام، فإنَّ العرب لا يدغمون النون في هذه الأصوات، مع أنَّ الأصل يجيز الإدغام، فالنون ساكنة، والأصوات التي تليها قريبة منها في المخرج، ومن هنا لا إشكال في إدغامها، غير أنَّ العرب لم يدغموها، بل بقيت النون الساكنة على حالها، والصوت الذي يليها على حاله هو أيضاً.

يقول سيبويه موضَّحاً موضع هذه الأصوات من الإدغام في مثل الحالات التي ذكرها ابن السراج: " وتكون ساكنةً مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينةً. والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق. وذلك قولك: شاةٌ زنماء وغنمٌ زنمٌ، وقنواء وقنيةٌ، وكنيةٌ ومنيةٌ. وإنما حملهم على البيان كراهيةُ الالتباس فيصير كأنه من المضاعف، لأنَّ هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً. ألا تراهم قالوا امحَّى حيث لم يخافوا التباساً؛ لأنَّ هذا المثال لا تضاعف فيه الميم"(2).

فكلام سيبويه السابق يتمثل في أن العرب لم يدغموا النون في الميم والواو والياء وغيرها من الأصوات الأخرى في مثل هذه الكلمات لسبب وجيه يتمثل بوجود اللبس في حال الإدغام، فإنَّ إدغام النون في بعض هذه الأصوات قد يؤدي إلى التباسها بكلمات أخرى يرد فيها صوت الميم مثلاً أو الياء مشَّدداً، فيلتبس الكلام، أمَّا إذا لم يحصل هذا الالتباس في كلامهم فإنهم يدغمون.

أمّا ابن جني، فيرى أنّ الأصل في مثل هذه الكلمات أن تُدغم فيها النون بالميم مثلاً، ومن بين الكلمات أيضاً "انمار" و"زنْمة"، غير أن هذه الكلمات لم تأتِ على أصلها من الإدغام، وإنما جاءت على حالة الإظهار، وذلك لأنه لو أدغمت النون في الميم لالتبس الكلام بكلام آخر، فقولنا: أنملة، لو أدغمت لصارت: أملة، ومنية، لو

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 355.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 455.

أدغمت، لالتبست بـ "أميّة"، ومن هنا فإن العرب لم يدغموا هذه النون الساكنة بتلك الأصوات في كلمة واحدة[1].

وكلام ابن جني لا يخالف كلام ابن السراج، فقد أوضح ابن السراج أيضاً أن العرب لم يدغموا مثل هذه الحالات كي لا تلتبس بغيرها من الألفاظ التي ترد فيها تلك الأصوات مشددة، يقول ابن السراج: "لأنهم لو أدغموها لالتبست، فتوهم السامع أنها من المضعف، وإنما قالوا "امّحى" فأدغموا النون لأن هذا بناء لا يكون إلا "انفعل" ولا يكون في الكلام "افّعل"، فيُخاف أن يلتبس بهذا"[2].

فكما نرى، فإن ابن السراج قد انطلق في توجيهه لهذه الظاهرة اللغوية التي تنبع من ظاهرة الإدغام من أصل لغوي سليم، ألا وهو فكرة المحافظة على المعاني دون أن يدخلها الالتباس، فما كان مدخلاً للالتباس فإنه يُبتعد عنه بحال من الأحوال، فلما كان الإدغام هاهنا قد يشكل التباساً في الكلام عادت الكلمة إلى أصلها الوضعي الخالي من الإدغام، فإن كلمة "امَّحى" في أصلها: "انمحى" بدليل أنه ليس في الكلام وزن "افّعل" في حين أنه في الكلام وزن "انفعل"، وهذا هو الأصل الوضعي لهذه الكلمة، ومن هنا استطاع ابن السراج أن يوضح ما جرى في هذه الظاهرة من عدم الإدغام.

أما إذا كان الحرفان المثلان في كلمة واحدة، فإنَّ ابن السراج يرى أنهما يدغمان دائماً، إلا إذا احتيج إلى وزن شعري مثلاً فإن الشاعر يستطيع أن يفك ذلك الإدغام، يقول ابن السراج: "أما قول الشاعر[3]:

هَاجَكَ مِنْ أَرْوَى كَمُنْهَاض الفَكَك ....

فإنه احتاج فحرك، فجعل الفكّ الفكك[4].

إنَّ توجيه ابن السراج هذا يكشف لنا أنَّ الكلمة كان من حقها أن تُدغم، غير أنَّها لم تُدغم لسبب من الأسباب، فإنَّ الشاعر قد احتاج إلى فك الإدغام في كلمة "فكّ" فصارت "فكك" كي يستقيم الوزن الشعري عنده.

والأصل في هذه الكلمة الإدغام؛ لأن صوت الكاف قد تكرر بعضه في جوار بعض، وإذا نُطِق به دون إدغام كان ذلك صعباً على اللسان والتكلم، ومن هنا كان الأولى به أن يدغم، ومثله: مدَّ، وشدَّ، فإن الأصل في هذا: مدد، وشدد، غير أنهم لما استثقلوا الصوتين في جوار بعضهما أدغموا[5].

وهذا الحكم على هذين الصوتين بالإدغام نابع من طبيعة القاعدة الأصولية التي وُضعت للإدغام، فإن الصوتين إذا تماثلا في الكلمة فإن الأولى بهما أن يُدغما في

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ص: 73.
(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 355.
(3) هذا الشطر من البيت بغير نسبة في: القزاز، أبو عبد الله محمد بن جعفر (د.ت). ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه ووضع فهارسه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى، القاهرة ـ مصر، ص: 203.
(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 357.
(5) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 302.

بعضهما بعضاً، كالكافين، والدالين، والنونين، وهكذا، فالتماثل أكبر سبب من أسباب الإدغام بين الأصوات[1].

إذن فإنَّ الأصل الذي نريد أن يكون فيصلاً في الحكم على هذا الاستعمال الشعري أصل وضعي متمثل بأن الحرفين المتماثلين يُدغمان إذا وقعا في كلمة واحدة، غير أن هذا الشاهد الشعري قد جاء وفق نظام مختلف عن ذلك الأصل الوضعي، فاضطر ابن السراج إلى بيان ذلك، فكان بيانه قائماً على ناحيتين هما:

الأولى: إيراد الأصل الوضعي الذي يُفترض أن يكون عليه الكلام.

الثانية: توجيه هذا الاستعمال الكلامي المخالف للأصل الوضعي في ظاهرة الإدغام، وذلك بوصف هذا الاستعمال بأنه اضطرار في الشعر، ولم يذكر ابن السراج غير هذا التبرير والتوجيه لهذا الاستعمال الشعري.

ومن هنا، فإنَّ تأثير الأصل على توجيه الظاهرة الصوتية بدا ظاهراً في الكلام، فإنَّ ابن السراج حين يورد الأصل في مثل هذه الحالة، ثم يبيِّن أنَّ هذا الاستعمال ليس مطابقاً للأصل، وأن الشاعر ما جاء به إلا اضطراراً، فإن ذلك كله يدل أن ابن السراج لا يقول بجواز هذا الخروج على الظاهرة اللغوية، وإنما هو يوجهها وفق ما يراه مناسباً في أصوله.

ومن خلال عرض أبرز مواضع الإدغام عند ابن السراج في كتابه الأصول في النحو يتأكّد أنه استطاع أن يوظف القاعدة التأصيلية كي يوضح بعض الظواهر اللغوية الصوتية المتعلقة بجوانب الإدغام.

المبحث الثالث: ظاهرة الإبدال

سنحاول في هذا المبحث الوقوف عند أهم القضايا الصوتية المتعلقة بظاهرة الإبدال التي وُجِّهت باعتماد رئيس على الأصول كما وردت عند ابن السراج.

ولا شك أن الإبدال ظاهرة صوتية تختص بأن يُجعَل حرف في موضع حرف آخر من أجل التخلص من الثقل الصوتي المتمثل في نطق بعض الحروف متجاورة[2].

وقد يختص الإبدال برفع الشيء ووضع شيء آخر مكانه، وقد لا يكون هذا الرفع كاملاً، فقد يبقى عين الشيء، كما بيّن سبحانه حين قال: "يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ"[3]، فالإبدال هاهنا حصل ولكن بقيت عين الشيء، فقد تبدلت السيئات حسنات دون ذهابها كلياً[4].

وعموماً فإن الإبدال مختص بوضع حرف مكان حرف آخر، وذلك بقصد التخفيف في النطق، إذ ببقاء الصوتين متجاورين يتحصل الثقل في نطقهما، ومن هنا وقع الإبدال حتى يسهل النطق[5].

---

(1) دنقوز، شمس الدين أحمد (1959م). شرحان على مراح الأرواح في علم التصريف، شركة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، ص: 82.

(2) الجرجاني. التعريفات، ص: 7، والمناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 36.

(3) سورة الفرقان، آية: 70.

(4) الكفوي. الكليات، ص: 31.

(5) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 25.

والإبدال سنة من سنن اللغة العربية، فكثيراً ما يبدل العرب بعض الأصوات ببعضها الآخر، وذلك مثل قولهم: مدحته ومدهته، فأبدل الحاء هاءً، وقيل إن قوله تعالى: "فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ(1)"، شاهد على الإبدال بين الراء واللام، فإن هذين الصوتين كثيراً ما يبدلان في العربية، إذ تقول العرب: انفلق الصبح وانفرق، فالفرق والفلق مبدلان أحدهما من الآخر(2).

ويقصد من هذه الظاهرة الصوتية إيجاد الخفة والسهولة في نطق بعض الأصوات إذا جاورت أصواتاً أخرى قريبة منها في المخرج أو الصفة، فإذا تجاورت صار من الصعوبة بمكان نطقها نطقاً سليماً يخلو من جهد عضلي عصبي كبير، لذا لجأت اللغة إلى إبدال هذه الأصوات كي تتخلص من ذلك الثقل الحاصل من تجاورها.

ولقد تحدث ابن السراج عن الإبدال في حديثه عن التصريف، فبيّن أنَّ هذا الباب يقال له التصريف لأنَّه يعرض لما وقع في الكلمة من تغيير، وبين أن العلماء قد خصوا بهذا الباب الحروف الأصلية التي تدخل بنية الكلمة، ويختص هذا النوع من التصريف عند ابن السراج بظواهر هي: الزيادة، والإبدال، والحذف، وتغيير بالحركة والسكون، والإدغام، فإنَّ هذه جميعاً تدخل في باب التصريف عند ابن السراج(3)، وحين أراد أن يتحدث عن الإبدال نجده قد تناول الأصوات التي يطرأ عليها الإعلال والإبدال(4)، لذا فإننا هنا سنحاول استبعاد أصوات العلة لتناولها في الفصل الثاني عند الحديث عن الإعلال.

ونجد ابن السراج يبيِّن لنا أنَّ الأصل في "دينار" "دِنّار"، وفي "قيراط" "قرّاط" وذلك في حديثه عن إبدال المدغم عيناً ياءً، وذلك إذ يقول: "إبدال الياء من المدغم عيناً: وذلك قولهم: دينار وقيراط، والأصل: دنّار، وقرّاط، يدل على ذلك جمعهم إياه دنانير وقراريط، والتصغير: دُنَيْنير، وقُرَيْريط، فأبدلوا الأولى ياءً"(5).

لقد تحدث ابن السراج في نصه السابق عن مجيء الياء بدلاً من الصوت المضعف كالنون مثلاً والراء في دينار وقيراط، وبين لنا أن الأصل هو "دنّار وقرّاط.

إنَّ ما جرى في كلمة "دِنّار" من إبدال عائد إلى طبيعة الأصوات التي تدخل في تركيب الكلمة، فإن صوت الدال أُتبع بصوت الكسرة التي هي جالبة للياء، فلما كان الأمر على ذلك أُبدلت إحدى النونين ياءً بناء على الكسرة السابقة لها، وهذا ما يؤيده صيغة الجمع على دنانير، فعادت النون إلى أصلها، وذلك بسبب زوال الكسرة في صيغة الجمع، فعادت النون إلى أصلها، وإلّا فإنَّ الأصل أن يقال في هذه الحالة "دنّار"(6).

---

(1) سورة الشعراء، آية: 63.
(2) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1997م). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 154.
(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 231.
(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 244.
(5) ابن السراج. الأصول في النحو، ج:3 ،ص 260
(6) السيوطي. المزهر، ج: 1، ص: 230.

ومن ناحية أخرى فإننا نجد علماء اللغة المحدثين يقولون بأنّ ما جرى في دينار وقيراط وما شابههما من الكلمات في العربية ما هو إلا من قبيل المخالفة الصوتية لهذه الأصوات، فإن قانون المخالفة الصوتية يجعل النطق بالكلمة أكثر سهولة من بقائها متشابهة الأصوات، فإن كلمة دنّار تشتمل على صوتي نون مدغمين في بعضهما، ومن هنا فقد فرّت العربية من هذا التشابه الصوتي المتمثل بهذه النون بقلب الأولى منهما ياءً، أو كما يقولون حركة يائية طويلة للتوصل إلى نطق أسهل، ودليل ذلك الجمع على دنانير وقراريط[1].

وما انطبق من كلام على دينار ينطبق على قيراط، فإن الأصل فيها: قرّاط، ولكن لما اجتمعت الراءان كرهوا تواليهما، واستثقلوا ذلك، فآل بهم الأمر إلى إبدال إحداهما ياءً، فصارت الكلمة: قيراط، ودليل ذلك جمعه على قراريط[2].

فالأصل اللغوي لكلمة "دينار، وقيراط" أصل وضعي وليس افتراضياً، وإنما استدللنا على ذلك من صيغة الجمع التي استدل بها النحاة من قبل على أصالة النون وإبدال الياء فيها، فالأصل دِنَّار وقِرَّاط، ولقد انطلق ابن السراج من هذا الأصل في توجيهه لما جرى من إبدال في الكلمة، فجعل من الأصل سبيلاً لقياس ذلك الإبدال، لكن ما يميز ابن السراج في نظر الباحث من ناحية توجيه هذه الظاهرة أنَّه وصف هذا الإبدال بأنه إبدال المدغم عيناً، وهو قريب من قول المحدثين الذين يرون أن ما كان مشدداً مالت العربية في بعض الأحيان إلى التخلص من التشديد فيه بإبدال صوته الأول صوت علة، وهو الياء، وذلك طلباً للسهولة في النطق.

ويورد ابن السراج أيضاً نصاً يبين فيه ما يجري من أشكال الإبدال على الشذوذ، وذلك إذ يقول: "يبدلون التاء من السين والدال في قولهم: ستٌّ، وكان الأصل: سدس، والدليل على ذلك أنك إذا جمعت قلت: أسداس، وإذا صغرت قلت: سُدَيْسة، ويقولون: غلام سداسي، فإذا زالت عن الموضوع الذي قلبوها فيه ردوها إلى أصلها"[3].

إنَّ هذا الموضع من كلام ابن السراج عن الإبدال يبين لنا فيه أن كلمة "ستّ" ما هي إلا إبدال بين صوتي السين والدال بالتاء، فالأصل أن يقال: سدس، بدليل أسداس، وسُدَيْسة، وقولهم: غلام سداسي.

ولكن الأنباري لا يتفق مع ابن السراج في أن الإبدال حصل مرة واحدة بين التاء والسين والدال، بل كان على مرحلتين، أما الأولى: فهي إبدال السين تاءً، كما أبدلوا التاء سيناً، فصارت كلمة سدس: سدْت، أما المرحلة الثانية: فإن السين حين صارت تاءً، وكانت الدال ساكنة، صعب نطق صوتي الدال الساكنة مع التاء بعدها، خاصة أنَّ

---

(1) انظر مثلاً: عبد التواب، رمضان (1981م). التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ودار الرفاعي، الرياض ـ السعودية، ص: 63.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 377.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 270.

الحرفين من مخرج واحد، غير أنهما مختلفان في الصفة، فقُلبت الدال تاءً، ثم أُدغمت في التاء التي تليها، فما جرى في هذه الحالة يتمثل بالإبدال أولاً، ثم بالإدغام(1).

إن هذا الإبدال الذي حصل لهذه الكلمة ما كان إلا بسبب استثقال في وجود السينين في أوله وآخره، فكان ثقلاً على الناطق أن ينطق بالسينين، فأبدلت إحدى هاتين السينين تاءً، ثم أُدغمت في الدال، فصارت الكلمة: ستّ(2).

إن ما جرى من إبدال في هذه الكلمة ما هو إلا إبدال صوتي كما رأينا، ثم أتبع هذا الإبدال بإدغام، وهو نظام صوتي أيضاً، ولقد استطاع ابن السراج أن يوجه لنا هذه الظاهرة توجيهاً تأصيلياً متمثلاً في إيراد أصل الكلمة، وهو "سدس" علماً أن هذا الأصل أصل وضعي، فكلمتا: سدس، وستّ، مستعملتان في كلامنا وكلام من سبقنا، أما سدس ففي قوله سبحانه وتعالى: " وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ"(3)، وأما: ستّ ففي قوله سبحانه وتعالى أيضاً: اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ"(4).

فلما ورد هذا الاستعمال في القرآن الكريم ونصوص اللغة الفصيحة دلنا على أن الأصل الوضعي مستعمل وليس متروكاً، ولقد جعل ابن السراج من هذا الأصل سبيلاً إلى توجيه الظاهرة، واستدل لذلك بثلاثة أدلة هي:

الأول: الجمع على أسداس.

الثاني: التصغير على سُدَيْسة.

الثالث: ذكر أحد الشواهد المسموعة عن العرب، وهي قولهم: غلام سداسي، فأعادوا السين والدال إلى أصلهما.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ ابن السراج قد أوضح أن العرب إذا زال الموضع الذي وُجِد لأجله الإبدال فإنهم يعيدون الكلمة إلى أصلها، فتختفي الظاهرة.

وفي نهاية هذا المبحث يورد الباحث النتائج الآتية:

1 . لقد تحدث ابن السراج عن الإبدال بين الأصوات الصحيحة ضمن حديثه عن الإبدال في أصوات العلة، وهو ما نسميه بالإعلال، لذا كان حديثه فيه شيء من الاختلاط غير المفهوم.

2 . حين أراد أن يبين بعض الظواهر المتعلقة بالإبدال من خلال إعادتها إلى أصلها وصفها بالشذوذ، ثم أورد الأصل وبيّن ما طرأ عليه من تغير.

3 . يستخدم ابن السراج في توجيهه للظاهرة اللغوية المتعلقة بالإبدال بعض الأدوات الصرفية، كالجمع، والتصغير، كما يورد بعض الكلام المسموع عن العرب تأييداً لتوجيهه الصوتي الذي تبناه في الظاهرة.

---

(1) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (1999م). أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ص: 292.

(2) السيوطي. المزهر، ج: 2، ص: 181.

(3) سورة النساء، آية: 11.

(4) سورة الأعراف، آية: 54.

4 . لم يورد ابن السراج تعريفاً دقيقاً للإبدال في كتابه الأصول، وإنما اكتفى بإيراد الأمثلة والشواهد ووضع التقعيدات المختلفة، ووصف الإبدال ضمن حديثه عن الصرف، وهو بعبارة بسيطة انصراف الكلمة عن أصلها، وذلك من خلال الزيادة أو الحذف أو الإبدال، أو التحويل في الحركات أو الإدغام.

المبحث الرابع: ظاهرة كسر أوائل الفعل المضارع

وهذه ظاهرة صوتية لغوية تناقش في ميدان لغات العرب، غير أن ابن السراج قد تناولها في حديثه عن الفعل المضارع، وبيّن بعض الأمور المتعلقة بها، وهي لغة التلتلة، ويُقصد بها كسر حرف المضارعة، فيقولون مثلاً: تِعلم، بدلاً من: تَعلم، وهي لغة بهراء من العرب(1).

وهذه اللغة وإنْ نُقلت عن بهراء، فإنها قد تطاولت وانتشرت في كافة أرجاء القبائل العربية، حتى إنها صارت لغة سائر العرب باستثناء أهل الحجاز، وهم يكسرون كافة حروف المضارعة عدا الياء لاستثقال الكسرة مع الياء، وإن كان بعض المحدثين قد ذهب إلى أنهم يكسرون حتى الياء، وعموماً فإن هذه اللغة قد تكون تسربت إلى بهراء من لغات أخرى كالآرامية أو العبرية، هكذا يذكر الباحثون المحدثون(2).

ولم ينظر ابن السراج إلى هذه اللغة المأخوذة عن بهراء من العرب، بل نظر إلى الطبيعة اللغوية لهذه اللهجة التي نُقلت عنهم، وحاول أن يفسرها وفق ما اتضح لديه من الأصول النحوية، فهو يرى أن سبب كسر حرف المضارعة في هذه اللغة عائد إلى كسر العين في الماضي، أي أن الفعل من باب "فَعِلَ"، يقول: "ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة، وذلك إذا كان الفعل الماضي على "فعِل" من الصحيح والمعتل مما اعتلت عينه أو لامه.. وذلك نحو: علم وأنا أعلم، وأنت تعلم، وشقيت: تشقى، وخلت تخال، وعضّت: تعضّ، وأنتِ تعضين، تكسر حرف المضارعة لكسر العين في "فعِل"، وجميع هذا إذا أدخلت الياء فيه فقلت: "يَفعل" فتحت كرهوا الكسر في الياء، وفتحوا "تَضرب" وما كان على وزنه بفتح العين في "ضرب" وقالوا: أبى، فأنت تِئبى، كأنها من الحروف التي يستعمل "يفعَل" منها مفتوحاً فأشبه ما ماضيه "فعِل"، وقد قالوا: يئبى، فكسروا الياء وخالفوا به بابه"(3).

لقد بيّن سيبويه هذه الظاهرة في الفعل "يئبى" والأصل أن يقال: يأبى، فقد كسروا حرف المضارعة، والأصل فتحه، وعلل ذلك بأنه من قبيل ما جاء شاذاً عن أصله، يقول سيبويه في ذلك: "كما قالوا: يئبى، فلما جاء شاذاً عن بابه على يَفْعَلُ خولف به كما قالوا: يا اللهُ، وقالوا: ليس ولم يقولوا لاسَ، فكذلك يحِبُّ، ولم يجئ على أفعلت، فجاء

---

(1) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (1998م). درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 224.

(2) قشاش، أحمد بن سعيد (2002م). الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد السابع عشر بعد المائة، ص: 475.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 156.

على ما لم يستعمل كما أن يَدَعُ ويَذَرُ على وَدَعْتُ وَوَذَرْتُ وإن لم يستعمل. وفعلوا هذا بهذا لكثرته في كلامهم"(1).

فكثرة ما كان في كلام العرب من كسر حرف المضارعة قادهم إلى كسره مع هذا الفعل وإن كان الصواب إبقاءه على حالة الفتح، ولكن كثرة الاستعمال كانت سبيلاً لمجيء الفعل المضارع في "يأبى" بكسر الياء.

ويمكن القول بأن ابن السراج وافق سيبويه في هذه المسألة، وهذا يقود إلى تفسير وجود الكسرة في هذا الفعل إلى أن مضارع "يأبى" قد جاء بفتح العين، فلما فُتحت عينه في المضارع شابه بذلك ما كان مكسور العين في الماضي، أي شابه الأفعال التي هي من باب: شرِب يشرَب، فإن العين إذا كُسرت في الماضي فُتحت في المضارع، فلما كانت عين "يأبى" مفتوحة تشابه مع صيغة الأفعال التي في أصلها مكسورة العين في الماضي، ومن هنا كُسر حرف المضارعة سواء أكان الياء أم التاء(2).

رأى أبو حيان الأندلسي أن الفعل "يئبى" من باب الاستغناء بمضارعه عن مضارع ما كان مكسور العين في الماضي(3).

وابن السراج وجّه هذه الظاهرة الصوتية بناء على الأصل، فقد افترض أن الفعل "يئبى" تشابه مع ما كان مكسور العين في الماضي، وذلك بسبب فتح عينه في المضارع، ومن هنا أوّل ذلك بالتشابه بينهما، والأصل إما أن يكون افتراضياً باعتبار أن الفعل المضارع "يئبى" لم يُسمع له فعل ماض مكسور العين، ومن هنا فإن الأصل مفترض ولا وجود له في الاستعمال اللغوي، أو أن يكون الأصل وضعياً، وذلك إذا عددنا الفعل الماضي بوزنه العام "فعِل" أصلاً لغوياً وضعياً لجميع الأفعال التي يُكسر حرف المضارعة فيها، غير أن ما يظهر لنا من عموم كلام ابن السراج أنه لا يرى باعتبار "فعِل: يفعَل" أصلاً وضعياً عاماً لجميع الأفعال التي يُكسر حرف المضارعة فيها، إذن لما احتاج إلى إيراد الحديث عن الفعل "يئبى"، وإنما بقي هذا الفعل مؤولاً على أصله، بل إن ابن السراج نظر إلى هذا الفعل من منظور الأصل الافتراضي الذي توهمه بعض الناطقين باللغة، فجاء الفعل المضارع مكسوراً في أوله على غير الأصل.

المبحث الخامس: ظاهرتا الروم والإشمام

لم يتطرّق ابن السراج للحديث عن ظاهرتي الروم والإشمام بشكل منفصل في حديثه عن القضايا اللغوية المختلفة والمتعددة، غير أنه أورد بعض الملحوظات في ذلك، وهو موضوع حديثنا في هذا المبحث.

---

(1) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 109.

(2) القرني، عبد الله بن ناصر (1423هـ). حركة حروف المضارعة، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد التاسع عشر بعد المائة، ص: 478.

(3) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (1408هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 89.

ويشير مصطلح الروم إلى الإتيان بالحركة خفيفة في نطقها، ولشدة خفتها يصل الأمر إلى أن الأصم لا يستطيع سماع تلك الحركة الخفيفة(1).

ونجد السيوطي قد حَدَّد طبيعة النطق بالحركة من طريق الروم بتحديد آخر مختلف عن تحديد الجرجاني، ألا وهو النطق بالحركة خُفية، أي بشكل خفي عن الأسماع(2)، وإن كان السيوطي قد غَيَّر في تحديده للروم عما نجده عند الجرجاني فإن فحوى الكلام واحد عند العالمين الجليلين.

أما القاضي الأحمد نكري فيقول في مفهوم الروم: "الرّوم: بِالْفَتْح فِي الْقَامُوس الطّلب وحركة مختلسة مخفاة وَهِي أكثر من الأشمام لِأَنَّهَا تسمع. وَهُوَ عِنْد عُلَمَاء الصّرْف تصوت ضَعِيف كَأَنَّك تروم الْحَرَكَة وَلَا تتمها بل تختلسها اختلاسا تَنْبِيها على حَرَكَة الْوَصْل"(3).

ويرى عبد القادر مرعي أن الروم هو نطق جزء من الحركة، ويكون ذلك الصوت ضعيفاً يدركه السامع بحاسة سمعه(4).

أما الإشمام وهو قسيم الروم فهو مصطلح صوتي يشير إلى تهيئة الشفتين للنطق بصوت الضمة، أي بمدهما إلى الأمام قليلاً، ولكن لا يصل الأمر إلى نطق تلك الضمة، وإنما يبقى الأمر عند هذا الحد، وذلك إشارة إلى حركة الصوت الموقوف عليه، أو حركة الصوت الذي قبله، أو ضمة محذوفة، وهذه الحركة تُرى ولا تُسمع، لذا فإن الأعمى لا يراها(5).

فالقصد من مناقشة هذه الظاهرة ضمن الظواهر الصوتية سبب وجيه يتمثل في أن القصد من هذه الحركة بالشفتين الإيماء إلى تلك الحركة المحذوفة أو الموقوف عليها بالتسكين، ألا وهي الضمة، إذ إن ظاهرة الإشمام تختص بالضمة التي وُقِف عليها بالتسكين(6).

ولقد بسط التهانوي القول في حديثه عن مفهوم الإشمام، يقول في معنى الإشمام: "هو عند القراء والنحاة عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقيل أن تجعل شفتيك على صورتها، وكلاهما واحد، ويختص بالضمّ سواء كانت حركة إعراب أو بناء إذا كانت لازمة؛ وهو بهذا المعنى من أقسام الوقف كما في الاتقان. وأما الإشمام بمعنى أن تنحو الكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها فيستعمله النحاة والقرّاء في نحو قيل وبيع. وقيل الإشمام في نحو قيل وبيع كالإشمام حالة الوقف، أعني ضمّ الشفتين مع كسرة الفاء خالصا، هذا خلاف المشهور عند الفريقين. وقيل الإشمام أن تأتي الضمّة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا

(1) الجرجاني. التعريفات، ص: 112.
(2) السيوطي. معجم مقاليد العلوم، ص: 91.
(3) الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 2، ص: 105.
(4) الخليل، عبد القادر مرعي (1993م). المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، ص: 190.
(5) الجرجاني. التعريفات، ص: 27.
(6) السيوطي. معجم مقاليد العلوم، ص: 91.

أيضا غير مشهور عندهم، والغرض من الإشمام في نحو قيل وبيع الإيذان بأنّ الأصل الضم في أوائل هذه الحروف"[1].

ويرى عبد القادر مرعي أن "الإشمام هو الإشارة إلى الحركة عن طريق تهيء الشفتين إلى النطق بهما، وهذا يدركه المبصر، أما الأعمى فلا يحس به"[2].

ويمكننا أن نجمل الفروق بين الروم والإشمام بالنواحي الآتية:

- الروم صوت، والإشمام هيئة.
- الروم يختص بأكثر من حركة، والإشمام يختص بالضم فحسب.
- يدل الروم على معنى واحد، في حين أن الإشمام يطلق على معنيين.
- الروم يُسمع ولا يُرى، الإشمام يُرى ولا يُسمع.

وتطرق ابن السراج للحديث عن الروم والإشمام في أصوله، غير أن حديثه عنهما كان مبثوثاً في ثنايا القضايا الصرفية والنحوية المختلفة، غير أننا يمكننا أن نتلمس بعض ملامح مفهوم الإشمام والروم عند ابن السراج، وذلك في قوله: "والإشمام لا يكون إلا في المرفوع خاصة؛ لأنك تقدر أن تضع لسانك في أي موضع شئت ثم تضم شفتيك، وإشمامك للرفع إنما هو بالرؤيا وليس بصوت يُسمع، فإذا قلت: هذا معنٌ، فأشممت كانت بمنزلتها عند الأعمى إذا لم تشم، وإنما هو أن تضم شفتيك بغير تصويت، وروم الحركة صوت ضعيف ناقص، فكأنك تروم ذاك ولا تتممه"[3].

إن ما ذكره ابن السراج في بيان مفهوم الروم والإشمام لا يختلف عما ذكره أصحاب المعاجم واللغويون من قبله ومن بعده، فالمفهوم واضح تماماً عنده، وليس فيه أي لبس أو تشويش، بل هو واضح تماماً، ونستطيع أن نلمح الخطوط العامة لهذا المفهوم عنده، فقد أشار إلى أن الإشمام يرى ولا يُسمع، وأشار إلى أنه يختص بالضم دون غيره، كما أشار إلى أن الروم صوت ضعيف خفيف ناقص ليس بتمام الأصوات القوية، غير أنه رغم ذلك حالة تصويتية يمكن سماعها ولكن ليس بالقدر الملحوظ.

ومن بين تلك المواضع التي تحدث فيها ابن السراج عن الإشمام ما ذكره في بناء الفعل الماضي الأجوف للمجهول، إذ يقول: "تغير حركة الأصل وذلك قولك: خِيف، وبيع، وهيب، وقيل، وبعض العرب يشم الضمة إرادة أن يبين أنها "فُعِل"، وبعض من يضم يقول بوع"[4].

اشتمل كلام ابن السراج السابق على حالة من الإشمام، ألا وهي حالة البناء للمجهول، وكيف أن بعض العرب يشمون الحرف الذي يسبق الياء للدلالة على أن الحركة المحذوفة هي الضمة، وبعضهم يُشبع الحركة فيقول: بوع، وخوف، وقول، وهكذا.

وهذه الحالة التصويتية التي نراها في كلام ابن السراج السابق أشار إليها النحاة عموماً في حديثهم عن حالات بناء الفعل الماضي للمجهول إذا كان معتل العين، فإنه

---

(1) التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 1، ص: 211.
(2) الخليل. المصطلح الصوتي، ص: 190.
(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 372.
(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 279.

في هذه الحالة يأخذ وجهاً من ثلاثة وجوه هي: الأول: إخلاص الكسر، فتكون عين الفعل ياء، مثل: بِيع، وقِيل، والحالة الثانية: إخلاص الضم، فتكون عين الفعل واواً، مثل: بُوع، وقول، أما الحالة الثالثة فهي إشمام ضمة فاء الفعل، وبقاء عينه ياءً، فيقال: بُيع، وقُيل، وهذه الحالة قرأ بها بعض القراء(1).

فما جرى في هذه الأفعال عند بنائها للمجهول يتمثل بأن عين الفعل حرف علة، فلما أريد كسره انقلب ياء، مثل: باع، فإن الألف لا تأخذ الكسرة، ومن هنا قُلبت ياءً، وهكذا الحال مع: قال، وخاف، وغيرها، ولما كان الأمر على ذلك أريد ضم فاء الفعل، فلم يصلح نطق الضمة قبل الياء، إذ يصعب هذا النطق، لذا احتيج إلى تحوّل صوتي سليم يجعل الناطق يتلفظ بهذه الكلمة دون مشقة في نطقها، فكان الأمر بقلب الضمة كسرة مناسبة للياء التي تليها، وجعل بعض العرب يلفظون بتلك الكسرة مشمة بصوت الضمة دليلاً منهم على الحركة المنقولة، وهي الضمة نُقلت إلى الكسرة(2).

إن الأصل في مثل هذه الحالة التي أوردها ابن السراج أصل وضعي، وذلك لأن الفعل الماضي إذا بُني للمجهول فإنه يضم أوله، ويُكسر قبل آخره، ومن هنا فإن الأصل في هذه الحالة البنائية للمجهول أصل وضعي، ومن هنا فإن أي حديث عن حركة الضم في أول الفعل حديث عن حالة أصيلة في بنائه، ولقد بيّن ابن السراج الربط بين هذا الأصل ووجه الظاهرة اللغوية التصويتية في هذه الحالة، وتمثل ذلك الربط في بيان أن الضمة قد جاءت إشارة إلى الصوت المحذوف من فاء الفعل، ألا وهو صوت الضمة، ومن هنا فقد وجّه ابن السراج هذه الظاهرة الصوتية في الفعل المبني للمجهول إذا كانت عينه حرف علة من وجهة نظر أصولية متمثلة ببيان وجه الإشمام فيها.

وفي نهاية هذا المبحث تنبغي الإشارة إلى أن ابن السراج لم يفرد مبحثاً خاصاً للروم والإشمام في كتابه، وإنما تحدث عنهما في ثنايا حديثه عن القضايا اللغوية الأخرى، ومن ناحية ثانية فإن الباحث في نهاية هذا المبحث يشير إلى ما يلي:

1. لقد كان مفهوم الروم والإشمام ناضجاً عند ابن السراج في حديثه عنهما.
2. يمثل الروم والإشمام حالتين من حالات الوقف التي ذكرها ابن السراج، فقد ذكر أن العرب تقف على الكلمة بواحدة من أربعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والتضعيف(3).
3. لم تكن توجيهات ابن السراج كثيرة لملامح ظاهرتي الروم والإشمام في العربية، بل إنَّ أكثر ما وجده الباحث يتلخص في جانب بناء الفعل للمجهول.

(1)ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 605.

(2) انظر: ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 316.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 372.

المبحث السادس: ظاهرة الإمالة

إن ظاهرة الإمالة ظاهرة صوتية بحتة، عرفها النحاة منذ بداية الدرس اللغوي العربي، ويشير هذا المصطلح إلى النحو بالفتحة نحو الكسرة، وهذا في مفهومه العام المختصر[(1)]، وهذا النحو بالفتحة نحو الكسرة ما هو إلا من أجل المناسبة بين الألفاظ والأصوات[(2)].

ولا تقتصر الإمالة على الفتحة فحسب، بل تصبح لها ارتباطات صوتية أخرى، فيقال: إن مفهوم الإمالة النحو بالألف نحو الياء[(3)]، فلم يعد الأمر يختص بالفتحة والكسرة بوصفها حركات عند القدماء، وإنما صار الأمر متعلقاً بالحركات الطويلة بالألف والياء كحروف عند القدماء.

ومن ناحية أخرى فإن بعض العلماء يشيرون إلى توسيع مفهوم الإمالة إلى أكثر من ذلك، إذ لا يقتصر الحال على التغير من الفتحة أو الألف إلى الكسرة أو الياء، بل يشمل أي تغير في حالة الألف، سواء نحو الياء، أم نحو الواو، فإن ما يطلق عليه بعض العلماء تفخيماً يطلق عليه بعضهم الآخر إمالة الألف نحو الواو[(4)].

وكما أن المفهوم متعدد الدلالة فإن المصطلح يتعدد أيضاً، فهناك مصطلحات أخرى تدل على مفهوم الإمالة نفسه، غير أنها بألفاظ أخرى، مثل الإضجاع، والضجعة، وغيرها، يقول التهانوي في تعريف الإمالة: "هي عند القرّاء والصرفيين أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرا وهو المحض، ويقال له الإضجاع والبطح والكسر؛ وقليلا وهو بين اللفظين، ويقال له أيضا التقليل والتلطيف، وبين بين، فهي قسمان: شديدة ومتوسطة، وكلاهما جائزان في القراءة"[(5)].

فهذه المصطلحات جميعها تدل على مفهوم واحد ألا وهو مفهوم الإمالة كما أسلفنا ذكره من قبل، لذا فلا اختلاف بين الإضجاع، والكسر، والبطح، وسواها من المصطلحات الأخرى.

وعلى الرغم من هذا فإن ابن السراج لم يستعمل أياً من هذه المصطلحات سوى مصطلح الإمالة، فقد أفرد لها باباً خاصاً بها في ثنايا كتابه الأصول، يقول في تعريفها: "معنى الإمالة أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة[(6)]"، فهذا تعريف مختصر واضح المعالم من ابن السراج للإمالة، ولقد قصر هذه الظاهرة وحددها بإمالة الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة فحسب.

ومن بين المواضع التي يمكن أن نجد فيها ملامح توجيه للظاهرة الصوتية بناء على الأصل اللغوي ما كان من حديث ابن السراج عن الإمالة ومواضعها، حيث إنه ذكر أن الإمالة لا تقع في الألف إذا كان قبلها صوت تفخيم، كالخاء، والصاد، والضاد،

---

(1) الجرجاني. التعريفات، ص: 37.

(2) النيرباني، عبد البديع (2006م). الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، ص: 181.

(3) المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 61.

(4) الكفوي. الكليات، ص: 308.

(5) التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 1، ص: 259.

(6) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 160.

والظاء، والطاء، والقاف، فإن هذه إذا سبقت الألف أو لحقتها أو كانت بعدها بحرفين أو كانت قبلها بحرفين فإن الألف لا تُمال إلا في حال أن يكون الصوت المفخم قبلها بصوتين وهو مكسور، فكان الانحدار عندهم أسهل، ثم إن ابن السراج يبَّرر إمالة بعض العرب للفعل: "خاف" بأنهم قصدوا الكسرة في إحدى تصريفاته، وهو قولهم: خِفت، فقد كُسر صوت الخاء، ومن هنا جاز إمالة الألف(1).

فابن السراج بيّن أحوال الإمالة المختلفة وفق الأصوات التي تجاورها، ثم إنه بيّن سبب إمالة مثل هذه الألفاظ، وكان من بينها حديثه عن ألف "خاف".

والواقع أنَّ القاعدة تقول بأنه يجوز إمالة الألف إذا كانت الكسرة تظهر في إحدى تصاريف الفعل، فمثلاً: يجوز إمالة الألف في مثل: سال، لأنَّ الكسرة تظهر حين يسندون إلى ضمائر الرفع المنفصلة، فيقولون: سِلتَ، ومن هنا جاز إمالتها، والقاعدة تقول أيضاً: إذا سبقت الألف بصوت مفخم فإنه لا يجوز إمالتها، مثل: قام، وفي حالة "خاف" اجتمع جزءا القاعدة، فالألف مسبوقة بالخاء المفخمة، ولكن الكسرة تظهر في إحدى تصاريف ذلك الفعل، ألا وهو قولهم: خِفتُ، فقد ظهرت الكسرة، ومن هنا فإن العرب أمالت الألف بناء على الكسرة التي تظهر في تصريف الفعل إذا أسند إلى ضمير الرفع المتصل(2).

ولكن قد يتبادر إلى أذهاننا السؤال عن سبب وجود الكسرة في هذا الفعل عند إسناده إلى ضمير الرفع المتصل؟ والجواب عن ذاك يتمثل في أن أصل الفعل "خَوِف"، ثم إنَّ العرب نقلت كسرة الواو إلى الخاء، فصار الفعل: "خِوْف"، ثم حين أسندت الفعل إلى تاء المتكلم التقى ساكنان، فحذفت أحد هذين الساكنين، فكانت الواو، فبقي الفعل على "خِفْتُ"، فمن هنا جاءت الكسرة(3).

فالأصل الذي اعتمد عليه ابن السراج في توجيه هذه الظاهرة اللغوية الصوتية أصل وضعي، إذ إنَّ الفعل "خِفْت" مستعمل بالفعل في اللغة، غير أنَّ أصل الفعل "خِفت" نفسه برأينا أنه أصل افتراضي وليس وضعياً؛ وذلك لأنه لا يستعمل في اللغة فعل: خَوِف"، وإنما يُستعمل الفعل "خاف" وما هذا إلا تأويل نحوي صوتي لا يعتمد على أصل متين.

كما يبين ابن السراج أن الراء أقوى من حروف التفخيم لأنها مكررة فصارت بحكم صوتين، لذا فإن الألف لا تمال معها، أما إذا كانت الراء مكسورة فإن الألف تمال، حتى وإن سُبِقت بصوت مفخم، كقول الشاعر(4):

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 163 - 166.

(2) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 131.

(3) انظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 419.

(4) البيت لسماعة بن أشول النعامي في: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1997م). الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ج: 1، ص: 158، وهو لهدبة في: البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الرابعة، ج: 9، ص: 328.

عَسَى اللهُ يُغني عَنْ بلادِ ابنَ قَادر ٍبمنهمرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

فقال: والأجود ترك الإمالة(1).

وهذا الشاهد كما نرى مسموع عن العرب، ومن هنا فإن ابن السراج لم يُخطئ قائل هذا البيت، بل ذكر الوجه الذي سُمع عنه، ثم بيّن أن هناك وجهاً أجود في نظره، ألا وهو ترك الإمالة، وقد بيّن سيبويه هذا البيت، وأوضح أن الإمالة فيه مسموعة عن العرب(2).

لأن الإمالة قد سُمعت عن العرب في هذا البيت، فإنَّ أكثر النحاة ذهبوا إلى تجويز الإمالة في مثل هذه الحالة، وبعضهم لم يجزها، غير أن الذين أجازوها، وأمالوا البيت أكثر من الذين لم يميلوه(3).

إن ابن السراج حين ذكر أن الأجود ترك الإمالة اعتمد في رأيه هذا على أن صوت التفخيم أقوى من صوت الراء المكررة المكسورة، فمن هنا اعتمد على أصله التقعيدي المتمثل في قوة صوت التفخيم وهو صوت القاف في التأثير على صوت الألف بعده، مما يبعده عن الإمالة، ولم يكترث كثيراً لصوت الراء المكرر اللاحق لصوت الألف، خاصة بوجود حاجز بينهما وهو صوت الدال.

وبعد أن أوضح الباحث كافة الملامح التي تظهر في الجوانب الصوتية عند ابن السراج في أصوله مما يتعلق بتوجيه تلك الظاهرة الصوتية وجهة متأثرة بالأصل اللغوي، فإنَّه قد تبَّين أنَّ ابن السراج يعتمد كثيراً على توجيه الظاهرة اللغوية الصوتية من وجهة نظر أصولية، فالأصل عنده له أثر كبير في توجيه تلك الظاهرة، غير أن هذه الملامح ليست واضحة تماماً لأن القضايا الصوتية ظلّت مبعثرة في طيّات كتابه، ولم تأخذ حيزاً كبيراً عنده، بل جاء بعضها على شكل مناقشات في أثناء تناوله للمسائل اللغوية المختلفة كما رأينا سابقاً، وعلى الرغم من هذا إلا أنّ توجيهاته للظواهر الصوتية التي ذكرها باعتماد رئيس على الأسس الأصيلية تكشف لنا عن ملمحين في غاية الأهمية:

أولهما: أن ابن السراج لم يعتمد على المقاييس الشكلية فقط في توجيهاته الأصولية للأنماط المتعلقة بالجوانب الصوتية، بل اعتمد على مقاييس جوهرية تجد تفسيراً للنمط اللغوي الذي يتعامل معه وهذا ما تجلّى واضحاً من مناقشته لمسائل التنوين والإبدال في "سدس".

وثانيهما: أنّ ابن السراج لم يركن في توجيهاته للأنماط اللغوية إلى التعامل مع ذلك النمط بشكل نظري مجرد بعيداً عن محيطه اللغوي وأسس التداول اللغوي بين طرفي الخطاب، بل كان يركّز على دراسة الأنماط اللغوية بناء على شبكة التواصلات اللغوية في بيئتها التي تصدر فيه، وهذا ما تجلّى واضحاً في مناقشته لكسر أحرف المضارعة، ولبعض الأنماط المتعلقة بالإمالة.

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 168.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 139.

(3)الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 33.

الفصل الثاني
الأصل وتوجيه الظاهرة اللغوية في المستوى الصرفي

هناك مجموعة من الأصول التي اعتمدها النحاة والصرفيون من أجل تقنين مسيرة الفكر الصرفي لديهم، ولم تُترك تلك المجالات الصرفية دون نظام تقعيدي محَّدد واضح المعالم، فلقد خضع هذا المستوى المهم من مستويات اللغة العربية لمزيد من التقعيدات التي أسهمت إسهاماً مباشراً في طبيعة التأويل النحوي الذي كان يقوم به الأصل اللغوي ضمن جزئيات المستوى الصرفي البنائي في اللغة العربية.

ويختص المستوى الصرفي من مستويات اللغة العربية بتناول تلك الصيغ المشتقة أو الجامدة والحديث عن الدلالات المعنوية التي تشير إليها تلك الصيغ الصرفية وفق نظام المستوى الصرفي ذاك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الصيغ الصرفية الداخلة ضمن نظام المستوى الصرفي لا تنفك بحال من الأحوال عن المستوى النحوي التركيبي، فإن الدلالات تشترك بين هذين المستويين اللغويين، ولا بد لهذه الصيغ الصرفية الداخلة ضمن إطار المستوى الصرفي أن تقوم بوظيفة التفريق بين تلك المعاني المختلفة والمتعددة ضمن هذه الصيغ الصرفية(1).

إنّ المستوى الصرفي يتكون من مجموعة من العناصر التركيبية التي تسهم في صياغة مجموعة من الأبنية المورفيمية التي تشكّل بدورها مجموعة الكلمات والمكونات الأساسية للمستوى الصرفيّ العربيّ، فهذه المكونات المورفيمية تؤدي مجموعة من الوظائف الدلالية ضمن كلماتها البنائية التي تتعالق مع بعضها بعضاً لتشكّل عناصر البناء الصرفيّ في الكلام العربيّ(2).

ولم يدع اللغويون مسار المستوى الصرفي عشوائياً دون تقنين أو تأصيل، بل وضعوا لهذا المستوى اللغوي المهم مجموعة من الأصول التي تتحكم به، وتقوم بتفسير كثير من الظواهر اللغوية الداخلة ضمن هذا المستوى اللغوي البنائيّ، وسيحاول الباحث في هذا الفصل بيان أثر ذلك الأصل اللغوي في توجيه الظاهرة الصرفية ضمن أبواب الصرف المختلفة والمتعددة، وذلك كما يلي:

أولا: في باب الزيادة

ويقصد الباحث بباب الزيادة ما يدخل الكلام فعلاً أم اسماً حروف الزيادة، فهذه الحروف الداخلة على الكلمة تعد نمطاً من أنماط الزيادة، لذا فإن أي اختلاف عن الأصل يؤدي بنا إلى ظاهرة جديدة يمكن الحديث عنها وفقاً لما جرى للأصل من تغير.

وقد بيّن ابن السراج مفهوم الزيادة وأضربها في حديثه عن باب التصريف، وذلك إذ يقول: " والزيادة تكون علّى ثلاثة أضرب: زيادة لمعنىً، وزيادة لإلحاق بناء ببناء، وزيادة فقط لا يُراد بها شيء مّما تقدم، فأَمَّا ما زيد لمعنىً: فألف "فَاعِل" إذا قلت: ضَارب وعَالِم ونحو حروف المضارعة في الفِعْلِ نحو: الألفِ في أذهبُ والياء في

---

(1) حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 146.
(2) انظر: بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 201.

يَذهبُ والتاء في تَذهبُ والنون في نَذهبُ وأمَّا زيادة الإلحاق فنحو: الواو في كَوثر ألحقتهُ ببناء جَعْفَر وأمَّا زيادة البناء فنحو: ألف حِمَار وواو عجوز ويَاء صحيفة"[1].

اشتمل كلام ابن السراج السابق على حديث عن تأصيل لضروب الزيادة في الكلام الصرفي، أو في باب التصريف كما سمّاه، وهي ثلاثة كما أوضح، وإن كان ابن السراج قد تعرّض للحديث عن هذه الزيادة في بعض مواضع كتابه المتعدّدة، إذ لم يتقيّد بالحديث عنها ضمن باب التصريف فحسب.

الزيادة في باب الفعل (صيغة استفعل)

وأول ما نتحدث عنه في ذلك باب "استفعل" الذي عينه واو، فإن الأصل فيه أن تقلب واوه ألفاً، كما قالوا: استعاذ، غير أن بعض الكلمات جاءت على غير أصلها، من مثل: استحوذ، إذ الأصل أن يقال: استحاذ، يقول ابن السراج في هذا: "ما شذّ عن قياسه وبابه، ولم يشذّ عن استعمال العرب، نحو: اسْتَحْوَذَ، فإنّ بابه وقياسه أن يُعلّ، فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال, ولكنّه جاء على الأصل واستعملتْهُ العرب كذلك"[2].

أشار ابن السراج إلى أن هذا النمط من الزيادة قد جاء مخالفاً للأصل الذي عليه القاعدة عند اللغويين، وهذا الأصل الذي عليه القاعدة لا يمثل أصل الاستعمال اللغوي عند العرب، إذ إن الأصل ألا يُعل صوت الواو في الكلمة، فيقال: استعوذ، واستقوم، وفقاً للأصل الذي جاءت عليه الكلمة، إلا أن ذاك مستعمل في كلام العرب، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ)[3].

استعمل القرآن الكريم هذه الكلمة وفقاً للأصل الذي عليه اللغة، وهو مجيء الواو بطبيعته دون أن يقلب إلى الألف نتيجة لمجاورته أصوات الفتحة القصيرة، فكان هذا الاستعمال القرآني أهم شاهد على أصل هذا النمط من الزيادة في اللغة، وقد جاء على غير القياس، وإن كان مجيئه وفق الأصل اللغوي الموضوع له، فالقياس بناء على المسموع من كلام العرب أن يأتي الفعل على "استحاذ" ولكن ذلك لم يكن، بل جاء الفعل على "استحوذ" وهذه الصيغة المشتقة من الفعل جاءت وفق الأصل اللغوي له[4].

فكلام اللغويين السابق ومن بينهم ابن السراج يقضي بأن كلمة "استحوذ" التي تعرضت لبعض ملامح الزيادة لم تخرج عن أصلها، وإنما جاءت وفق الأصل، غير أن مجيئها هذا قد خالف الطبيعة القياسية المطردة في المسموع من كلام العرب، فإن المسموع من كلام العرب يقضي بأن تقلب الواو ألفاً، غير أن هذا الشيء لم يحصل مع "استحوذ"، وجاءت هذه الكلمة وفق أصلها، مخالفة للقياس اللغوي عند العرب[5].

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 231.
(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 57.
(3) سورة المجادلة، آية: 19.
(4) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 982.
(5)الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 717.

ومن المحدثين من رأى جواز مجيء مثل هذه الكلمة على قياسها، فلا يخطئون القائل: استحاذ، لأنه قد جاء بالكلمة على قياسها، وإن هذا القياس لا يمنع من مجيء الكلمة وفقه وإن كانت قد سُمعت عن العرب بغير هذا النمط البنائي، فالأصل لا ينفي وجود القياس، إذ قياس هذه الكلمة أن تكون بالإعلال[1].

إنّ هذه الظّاهرة اللغوية الصرفيّة التي تظهر في كلمة "استحوذ" ترتبط بجانب الزيادة التي تدخل الفعل معتلّ العين، لذا فهي خاضعة لنظام الزيادة ضمن هذا النمط البنائيّ في اللغة، ومن هنا فإنّ الأصل يتمثّل بكلمة "استحوذ" التي تمثل صوت الواو أصل الكلمة، وممّا يدلّ على أنّ هذا هو الأصل في مثل هذه الظاهرة وجود ألفاظ أخرى مشابهة لهذه اللفظة، وهي لفظة "استنوق" التي أصلها "استناق" غير أنّ هذه الكلمة أيضاً لم تأتِ وفق قياسها المسموع عن العرب، وإنّما جاءت وفق أصلها الوضعيّ.

وبيّن رمضان عبد التواب أن هذا الفعل يمثل المرحلة الأولى في مثل هذه الأفعال، فهو دليل لغوي على أن الفعل الأجوف الواوي قد مرّ في بداية استعماله بهذه المرحلة التي يظهر فيها استعمال الواو المتحرّكة غير المعلّة ألفاً، ثمّ انتقل الفعل إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التسكين، فصارت هذه الأفعال الجوف على نمط "قوْم" التي هي أصل "قام"، وقوْل" التي هي أصل "قال"، فإنّ مرحلة التسكين هذه تمثل مرحلة الانتقال من صوت الواو المتحرّكة - شبه الحركة الواويّة - إلى مرحلة الألف التي انقلبت بالإعلال عن تلك الواو[2].

فكلام رمضان عبد التواب السابق يدلّنا على أنّ ما اعتبره ابن السراج أصلاً لهذه الأفعال أكّد عليه اللغويون المحدثون، فجعلوا من هذه الحالة البنائيّة أصلاً للفعل الأجوف، الذي انتقل منها إلى الفعل الأجوف المعتلّ بالقلب وفقاً لما طرأ على الكلمة من تحوّل صرفيّ.

وبناء على هذا كله يتضح لنا أن الفعل الأجوف الذي قياسه: استفعل" معتل العين، مثل: استعاذ، واستقام، فإن أصل الألف واو، بدليل هذا الأصل اللغوي الوضعي الواضح في كلمة "استحوذ، واستنوق"، فإن هاتين الكلمتين تدلان على الأصل الوضعي المستعمل لهذه الكلمة، وبالتالي فإن هذا خاضع لطبيعة الظاهرة الصرفية التي تحكم هذا الاستعمال القاضي بتحويل صوت الواو إلى صوت الألف في مثل هذا النمط من أنماط الزيادة.

الزيادة في باب الأسماء (صيغ منتهى الجموع):

والزيادة لا تقتصر على الأفعال فحسب، بل من الطبيعي جداً أن ترد الزيادة في الأسماء أيضاً، وهو ما نراه في كلمات اللغة العربية التي نتكلم بها، فقد تأتي الزيادة ضمن صيغ الجموع المختلفة، فصيغة منتهى الجموع إما أن تأتي على "مفاعِل"، أو على "مفاعيل" ويبين ابن السراج أن صيغة "مفاعيل" تكون لازمة في حال كان المفرد

(1) الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد (د.ت). من تاريخ النحو العربي، دار الفلاح، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 70.

(2) عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 292.

خماسياً رابعه صوت الياء، مثل: قنديل، وقناديل، فلا يجوز أن يقال: قنادِل، ولكن بعض الكلمات لا تأتي بزيادتها وفق هذا النظام التأصيلي للكلمة، يقول ابن السراج: "وربما اضطر فزاد الياء من غير تعويض من شيء، كما قالوا[1]:

نَفْيَ الدَّراهِمِ تنقادُ الصياريفُ"[2].

تناول ابن السراج في حديثه السابق عن زيادة الياء في صيغة منتهى الجموع موضوع مجيء الكلمة على غير أصلها، فالأصل أن يقول: "الصيارِف"، وليس "الصياريف؛ لأن الأصل في هذه الكلمة أن تكون على خمسة أحرف رابعها صوت علة، ولقد وصف ابن السراج هذه الظاهرة بأنها ضرورة.

وحين ننظر في كلام سيبويه نجد أنه لم يصف ذلك بالضرورة، بل قال إن مثل هذه الظاهرة اللغوية تجوز في كل ما جُمع على "مفاعِل" مثل: مساجد، فيقال فيها: مساجيد، وذلك تشبيهاً لها بما جُمع على غير واحده في الكلام، فكأن صيغة الجمع عند سيبويه لا ترتبط بالمفرد في مثل هذه الظاهرة اللغوية[3].

لقد بيّن ابن جني أن الشاعر قد يضطر إلى مطل بعض الأصوات كي يصل إلى إقامة الوزن الشعري، وذلك نحو هذا البيت الشعري وما اشتمل عليه من مطل صوت الكسرة كي يصل إلى صوت الياء، ومنه كذلك قول الشاعر[4]:

وَأَنْتِ مِنَ الْغَوَائِلِ حَيْنَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

أي: بمنتزَح، فأشبع الفتحة فنشأت عنها الألف، وهذا من قبيل الضرورة من أجل إقامة وزن البيت الشعري، وموقف ابن جني هذا هو ذاته موقف ابن السراج في كلامه السابق عن كلمة "الصياريف"[5].

فالأصل أنّ صوت الياء لا يكون في صيغة منتهى الجموع إلا إذا كان رابع الكلمة صوت علة، أو أن يأتي صوت العلة هذا للفرق بين المثلين مثل: قراديد، أما في هذه الحالة فإنها قد وُصِفت بالضرورة، ولم توصف بالأصالة[6].

ويفهم من هذا أن وجود الياء في صيغة منتهى الجموع "مفاعيل" ناشئة من صوت العلة الذي يظهر في الكلمة في حال المفرد، مثل: قنديل، ومصباح، وغيرها، أما إذا كانت الكلمة تخلو من صوت العلة الذي يمكن من خلاله الوصول إلى صوت

---

(1) البيت للفرزدق، همام بن غالب (1354هـ). ديوانه، تحقيق: عبد الله بن إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 570، وانظر البيت في: ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (1991م). أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 322، وهو عجز البيت، وصدره: تَنْفي يداها الحَصى في كُلِّ هاجِرَةٍ....

(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 12.

(3) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 28.

(4) البيت لابن هرمة في الخصائص كما سيرد، وكذلك في: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 23.

(5)ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة، ج: 2، ص: 317.

(6) ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص: 140.

الياء فإن هذا يعد من قبيل الضرورة، مثل: صياريف، وعيائيل، فإن الياء ليست من بناء الكلمة، فهي مقحمة نتيجة للضرورة الشعرية التي أدت إلى هذا النمط البنائي[1].

و نشأت هذه الياء عند أهل اللغة من إشباع حركة الصوت السابق لها، إذ إن حركة صوت الراء في الكلمة السابقة كسرة- الصيارِف- فلما أُشبِعت الكسرة نشأت الياء، وهذا الإشباع جاء نتيجة لمطلب صوتي موسيقي متمثل بالضرورة الشعرية التي تمثلت في الوزن العروضي لهذا البيت الشعري[2].

بيّن ابن السراج أنَّ هذه الكلمة "الصياريف" قد جاءت على غير أصلها الموضوع لها في الصرف العربي، إذ الأصل أنَّ يقال: الصيارف، دون ياء، غير أن الياء قد زيدت عنده بسبب الضرورة، أما عند سيبويه فإنَّ الياء قد زيدت تشبيهاً لهذا الجمع بما جُمع على غير واحده في الكلام.

اعتمد ابن السراج في تأويل هذه الظاهرة اللغوية على أصل وضعي للكلمة يتمثل بوجود مجموعة من الكلمات الأخرى التي جاءت دون زيادة للياء فيها، مثل: منابِر، ومساجِد، وكلها قد جاء على أصله دون زيادة ياء فيه، لكن هذا الاعتماد على الأصل لم يسمح لابن السراج بتأويل هذه الظاهرة وفق نظام الأصل، بل كان اعتماده على شيء واحد هو الضرورة الشعرية لدى الشاعر، فإن الشاعر اضطر إلى مطل صوت الكسرة كي تنشأ الياء طلباً لوزن البحر الشعري وليس الأمر خاضعاً للأصل.

في حين أن سيبويه كان مختلفاً عن ابن السراج في تأويله هذا، واعتمد على الأصل في ذلك، فبيّن أن من العرب من يُشبع الكسرة، حتى تنشأ الياء، وهو تشبيه لهذا الجمع بما جُمع على غير واحده في الكلام، أي أنه جاء وفق صيغة الجمع دون إشارة إلى مسألة الضرورة التي بيّنها ابن السراج.

زيادة الهمزة:

ومن بين المواضع التي اعتمد فيها ابن السراج على الأصل في حديثه عن الزيادة ما جاء في زيادة الهمزة إذ يقول: "ومحال أن تلحق رباعياً أو خماسياً لأن الزيادة لا تلحق ذوات الأربع من أوائلها, وهي من الخمسة أبعد، فأما قولهم: أولق، فالألف من نفس الحرف، يدلك عليه قولهم: أُلِقَ، وإنَّما أولقَ فَوْعَلَ ولولا هذا الثبتُ لحملَ علَى الأكثرِ وكذلكَ: الأرْطى، لأنّك تقول: أديم مأروط ولو كانت الألف زائدة قلت: مَرطى"[3].

اشتمل كلام ابن السراج السابق على بيان لأصل زيادة الهمزة في مثل هذه الأسماء، وبيّن أنها في الرباعي والخماسي لا تكون إلا من بنية الكلمة، ولا تزاد في مثل هذا النمط البنائي في العربية.

---

(1)الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 92.

(2) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 697.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 232.

ولم يختلف كلام ابن السراج عن كلام سيبويه في شيء، فإن الكلام نفسه، فالهمزة لا تزاد مع الرباعي والخماسي عند سيبويه، أما هذه الكلمات فإنها ذات اصول مشتملة على صوت الهمزة ولا زيادة فيها(1).

ولم يقف الأمر عند بعض النحاة على هذه النقطة فحسب، بل أشاروا إلى أن الهمزة قد تزاد في مثل: الأرطى، وبيّن العكبري أن هناك لغة من العرب يقولون: مرطيّ، فكلمة "مرطيّ" دليل على أن الهمزة مزيدة في الكلمة(2)، وهذا خرق واضح للقاعدة التي وضعها النحاة في ذلك، وابتعاد عن الأصل اللغوي لهذه الكلمة.

ونجد أن ابن الحاجب يقول بهذا القول أيضاً، فقد أجاز الوجهين في مثل هذه الكلمات بناء على ما سُمع من كلام العرب، إذ أجاز أن تكون الهمزة زائدة، وأن تكون أصلية، وذلك وفقاً لما ورد من كلام العرب في هذه الكلمات(3).

والصواب في مثل هذه الحالة أن تكون الهمزة أصلية من بنية الكلمة، وليست زائدة، وذلك استناداً إلى القاعدة التي تقضي بأن همزة الرباعي والخماسي ليست زائدة، وإنما هي من بنية الكلمة أصلاً، وهو ما قال به سيبويه من قبل(4).

اعتمد ابن السراج في تأويله لكلمة "أرطى، وأولق" على الأصل اللغوي المفترض الذي وضعه النحاة، وهو أصل افتراضي إذ ليس هناك من الاستعمال اللغوي ما يشير إلى أن الهمزة لا تزاد مع الرباعي والخماسي من الأسماء، وما هذا إلا أصل افتراضي وضعه النحاة نتيجة اطّلاعهم على نصوص اللغة العربية، واطلاعهم على كلام العرب.

وبناء على هذا الأصل الافتراضي حكم ابن السراج وغيره من النحاة على أصالة همزة مثل هذه الكلمات، وبيّنوا دليلهم من خلال النمط الاستعمالي، لكن هذا الدليل لم يكن قوياً بالمقدار المطلوب، إذ نقضه بعض النحويين بالإشارة إلى أن هناك كلاماً مسموعاً عن العرب ينقض احتمالهم بأصالة الهمزة، إلا أن ما يقوي حجة ابن السراج ومن شايعه تلك القاعدة التي تقضي بأصالة الهمزة في الرباعي والخماسي استناداً إلى الأصل الوضعي لمثل هذه الألفاظ.

ويشير الباحث إلى ما يلي:

---

(1) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 308.

(2) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 239.

(3)ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر (1995م). الشافية في علم التصريف، تحقيق: أحمد حسن العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ص: 72.

(4)المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 1537.

- أولاً: تتشابك مواضع الزيادة ببعض الأبواب الصرفية الأخرى التي سيناقشها الباحث في المباحث المقبلة، لذا فإنه لم يشر إلى جميع مواضع توجيه ظواهر الزيادة في كتاب ابن السراج.
- ثانياً: لا ترتبط موضوعات الزيادة ارتباطاً وثيقاً بجوانب الأصل وتوجيه الظاهرة، لأن الزوائد لا أصل لها، كما تختلط الزيادة بالحذف كثيراً في علم الصرف.

ثانياً: في باب الحذف

تختص فكرة الحذف في المستوى الصرفي بإسقاط جزء من الكلمة، سواء أكان هذا الإسقاط قليلاً أم كثيراً، وفي أكثر الأحيان يكون هذا الحذف لغاية مقصودة لدى المتكلم ضمن إطار المستوى الصرفي البنائيّ، أي أنّ الحذف إسقاط بهدف أو لغاية، وأكثر ما يكون الهدف من الحذف التسهيل في النطق[1].

ويمثل الحذف الصرفي القياسي وغير القياسي سبيلاً للوصول إلى نطق لغوي أسهل، فلا شكّ أنّ التقليل من بنية الكلمة الصرفية يؤدي إلى الخلاص من ثقل في النطق، أو كثرة في عدد أصوات تلك الكلمة، فيظهر لنا بعد ذلك أن هذا الحذف قد أدّى إلى تسهيل في نطق الكلمات والعناصر البنائية ضمن المستوى الصرفيّ، وهو أحد هذه السبل التي يمكن من خلالها الوصول إلى ذلك التسهيل[2].

وابن السراج بدوره تناول ظاهرة الحذف في غير موضع من كتابه الأصول ونظر إلى بعض تلك الظواهر المنبثقة عن هذا الحذف وفقاً لما استقر لديه من أصول لغوية صرفية، وفيما يلي سيعرض الباحث لعدد من هذه المواضع التي تطرّق فيها ابن السراج إلى الاستعانة بالأصل اللغويّ للكلمة حتى يفسر الظاهرة الماثلة بين يديه.

---

(1) الكفوي. الكليات، ص: 384.

(2)عبد التواب، رمضان (1995م). بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، ص: 55.

الحذف في فاء الفعل

يتحدث ابن السراج عن حذف الواو من مضارع "يعد" فيقول: " إذا كانت الواو أولًا وكانت فَاءً نحو: وَعَدَ يَعِدُ حُذِفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لأنَّ مضارع فَعَلَ يَفْعِلِ فَوعَد فَعَلَ فإن كان الماضي مثل: وَجِلَ جاء المضارع على: يَفْعَلُ وتثبت الواو لأنَّها لم تقع بين ياء وكسرة"(1).

بيّن ابن السراج في نصه السابق حكم الواو إذا وقعت فاءً في مثال الفعل مكسور العين، وبيّن أن الواو تُحذف في مثل هذه الحالة، غير أنها قد تثبت إذا اختلَّ شرط من شروط حذفها كأنْ تأتي عين المضارع مفتوحة، فينتفي شرط كسرها، وهنا لا تُحذف الواو من بداية المضارع.

تقرر عند النحاة العرب القدماء أن الفعل المعتل المثال، الذي هو على مثال: وعد، عند اشتقاق صيغة المضارع منه فإن الواو تُحذف، والسبب في هذا الحذف يعود إلى طبيعة التركيب الصرفيّ لهذه الكلمة، وهو مجيء الواو بين الفتحة المحمولة على حرف المضارعة، والكسرة التي تلحق عين الفعل المضارع، ومن هنا يصبح التركيب البنائي مشتملاً على شيء من الصعوبة النطقية التي تتمثل باجتماع هذه الأصوات شبه المتضادة، ومن هنا حُذفت الواو من جسم هذا التركيب حتى يستقيم اللفظ(2).

أجرى العرب بقية أنماط الفعل المضارع الأخرى كهذا النمط طرداً للباب على وتيرة واحدة، ولما اعتلَّ الفعل، اعتلَّ المصدر معه، فقالوا في مصدر وعد: عِدة، ومصدر وزن: زنة، وهكذا، وذلك لأن الفعل إذا اعتل اعتلّ مصدره معه(3).

وما يجري مع الواو لا يجري مع الياء، ففي الفعل "يسر" لا تُحذف الياء من الفعل المضارع، فيقال: ييسر، ولا يقال: يسر، كما أن الواو نفسها لا تُحذف إذا اختل أحد الشرطين السابقين ذكرهما عند النحاة، وهما: أن تسبق الواو بياء مفتوحة، وأن تكون عين الفعل مكسورة، فإذا اختل أحد هذين الشرطين ثبتت الواو كثبوتها في "يوجل" لأن عين الفعل لم تُكسر وإنّما فُتِحت(4).

وعلى الرغم من هذا فإن العكبري اعترض على بعض تصاريف الأفعال التي لم تُحذف فيها الواو، مثل: الفعل: يُوعِد، فقد أُتبعت الواو بكسرة، ومع ذلك فإنها لم تُحذف، والجواب على هذا القول بأن الواو لم تُسبق بفتحة، وإنما سُبقت بضمة، وشرطها وجوب أن تسبق الواو بفتحة كي تُحذف من الفعل، ومن ناحية أخرى فإن الأصل في هذا الفعل: يؤوعد، وقد حُذفت الهمزة، ولو حُذفت الواو أيضاً لكان ذلك مجحفاً، لذا أُثبتت هذه الواو في هذا الفعل(5).

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 276.

(2) المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 129.

(3) ابن جني. المنصف، ص: 184.

(4)الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1987م). المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 71.

(5) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 355.

إنّ ما يهمنا من كلام اللغويين السابق ومن بينهم ابن السراج ما قيل في "يوجل" فإن ابن السراج اعتمد في الحكم على هذا الفعل على أصل القاعدة القاضي بأنّ الواو لا تُحذف إلا إذا سُبقت بفتحة، وأُلحقت بكسرة، وهذا الفعل لم يستوفِ شرط لحوقه بكسرة، ومن هنا فلا تُحذف الواو من مضارعه.

وهذا الأصل الذي اعتمده ابن السراج في الحكم على هذا الفعل أصل وضعي في اللغة، فهناك بعض الكلمات التي خالفت الأصل بحذف الواو، من بينها يوجل، وهذه المخالفة للأصل الوضعي أمكنه تفسيرها بناء على الأصل ذاته، وهو عدم جواز حذف الواو إذا اختل شرط من الشرطين اللذين وضعهما النحاة ضمن إطار هذه الظاهرة الصرفية المتعلقة بجوانب الحذف.

الحذف في عين الكلمة:

ومن بين المواضع التي تحدث فيها ابن السراج عن الحذف ما جاء في حذف الياء وهي عين الكلمة في ظلّ تحرّكها، يقول ابن السراج: "ومن ذلك: كينونة وقيدود، وإنّما هو من قاد يقودُ، وأصلها: فيعلول"[1].

لقد بيّن ابن السراج في كلامه السابق حكم حذف الياء وهي عين الكلمة في مثال: فيعلول، من قاد يقود، إذ لم تأتِ هذه الكلمة وفق أصلها.

يبين سيبويه أن العرب تجعل للمعتل ما لا تجعله للصحيح من الأفعال والأسماء، فقد خصّوا هذا الاسم بحالة من الحذف لأنّه من باب المعتل، فقالوا: قيدود، وكينونة، والأصل أن يقولوا: قيّدود، وكيّنون، لأنّه من القود والكون، وهذا أمر خاصّ بالمعتل دون الصحيح[2].

والقاعدة الصرفية تقول إنّه لا يجوز أن يكون في الكلام وزن على "فَعلول" بفتح الفاء[3]، ولو جاز أن يكون ذلك لوجب القول في كينونة: كونونة، لأنها من الكون، ولوجب القول في: قيدود، قودود، لأنه من القود، ولكنه لما كان الكلام على كينونة وقيدود، وجب بيان ذلك وفق ما تنقاس عليه أوزان العربية، فالأصل في هذه الكلمة: كيّنونة، وقيّدود، ولكن العرب اعتادت الحذف في الكلمات الطويلة أمثال هذه الكلمة، فحذفوا إحدى اليائين، وكان هذا الحذف تخلصاً من الثقل الحاصل نتيجة لتضعيف الياء ضمن هذه الكلمة الطويلة، وهو كثير في كلامهم استخفافاً، مثل قولهم في "ميِّت" ميْت، وهيِّن، هيْن، وسيّد، سيْد، وهو حذف من أجل التخلص من الثقل[4].

يعني هذا كله أن أهل اللغة قد وضعوا في حسبانهم أنه لا يصح أن يكون من أصول أوزان الكلمات "فعلول" فيكون قودود، وكونون، وغيرها من الاشتقاقات المشتقة من هذا الوزن الصرفي، وبناء على هذا ظهرت الياء في "كينونة، وقيدود"

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 277.
(2) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 365.
(3) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 11.
(4) المبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 125.

ووجب عليهم تفسيرها، فبيّنوا أنها مخففة من "كيّنونة، وقيّدود"، إذ يجيء في أوزان العربية فيعلول[1].

تمثلت الظاهرة الصرفية في هذا الباب بوجود الياء في كلمتي: قيدود، وكينونة، إذ لا يصلح أن تكون الياء أصلاً في مثل هذا الوزن الصرفيّ، فلو كانت أصلاً لكانت واواً وليست ياءً، وهذا الأمر هو الذي دفع بابن السراج وغيره من النحاة إلى تفسير وجود هذه الياء في الكلمة وفقاً للأصل الصرفي.

فالأصل الصرفي يقول بأنّ هناك من أوزان الأسماء: فيعلول، وبناء عليه فإنّ هاتين الكلمتين تصبحان: كيْوَنون، وقيْوَدود، ولما اجتمعت الواو والياء في كلمة وكانت أولاهما ساكنة قلبت الواو ياءً،ثم أُدغِمت الياءان في ياء واحدة مشددة، فصارت الكلمة: كيّنونة، وقيّدود، ولكن هذه الكلمة تمتاز بطولها، وصعوبة نطقها، لذا خُفِّفت الياء إلى ياء واحدة ساكنة، وهذا التخفيف جائز في كلام العرب.

اعتمد ابن السراج في تأويله لهذه الظاهرة الصرفية في باب الحذف على أصل وضعي استعمالي يتمثل بوزن صرفي جاء وفقه مجموعة من الكلمات في العربية، ألا وهو وزن: فيعلول، ومن أمثلته في الاسم: خيتعور: وهو السراب، وفي الصفة مثل: عيطموس، وهي الناقة الحسناء الفتية[2]، فهذا الأصل الوضعيّ سمح لابن السراج وغيره من النحاة من تأويل هذه الكلمة وفق هذا الوزن الصرفيّ، وتبيّن بذلك أنه تعرّض لبعض ملامح الحذف الناتجة عن طول الكلمة، والساعية من أجل التخفيف والتسهيل في النطق.

الحذف في مسألة "لم أبلْ"

وفي موضع آخر يقول ابن السراج ناقلاً الكلام عن سيبويه: "قال سيبويه: سألت الخليل عن "لم أُبَلْ"، فقال: هي من باليْتُ، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف؛ لأنه لا يلتقي ساكنان"[3].

يبين سيبويه أنَّ الأساس في الحذف هو حذف الياء فحسب، ولكنهم لما حذفوها أسكنوا اللام فصارت عندهم مثل: لم يكُ، فلما سكنت اللام لم يجز بقاء الألف على ما هي عليه، إذ لا يلتقي ساكنان في اللغة، فصار من الضروري حذف هذه الألف حتى تستقيم البنية الصرفية لهذه الكلمة على أتمّ وجه[4].

ولم يكن هذا الحذف اعتباطياً دون سبب أو علة توجبه، بل كان هناك سببان يوجبان حذف الألف، يتمثل السبب الأول بأنّ هذه الكلمة مستثقلة في النطق، فلما استثقلت العرب النطق بها، حذفوا الياء تماماً، وهذا استوجب حذف الألف من وسطها، وأمّا الآخر فيتمثل بأنّ العرب قد درجت أن تحذف من بعض الأفعال التي كثُر

---

(1) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 152.
(2) ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص: 108.
(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 277.
(4) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 405.

استعمالها عندهم على غير القياس، ومن بين تلك الأفعال هذا الفعل، لذا حُذِف منه الياء من آخره، ثم حُذِفت الألف من وسطه بناءً على الحذف من آخره لئلا يلتقي ساكنان[1].

إنّ السبب المباشر الكامن وراء وقوع هذا الحذف في مثل هذا التركيب الصرفيّ يتمثل في الطبيعة الاستعمالية لهذه الكلمة، وذلك أنّ العرب جرت على أن تجعل لبعض الكلمات كثيرة الدوران على ألسنتها وضعاً خاصاً، وذلك بإجراء بعض الحالات التركيبية البنائية التي تسهم في تخفيف اللفظ على اللسان لأنّه كثير الجريان على ألسنتهم، فمن المهم تخفيف اللفظ به، ومن هنا جعلوا قولهم: لم أُبَالِ، لم أُبَلْ، وكان هذا ناتجاً عن فهمهم للمقصود من هذا البناء الصرفيّ دون الحاجة إلى مزيد من الدلالات البنائية الصرفية[2].

وهذه الحالة البنائية الصرفية النادرة في العربية لا يقاس عليها، إذ سُمع عن العرب بعض الكلمات التي تعرضت لبعض ملامح الحذف غير القياسي، مثل: لم ابله، ولا أدْرِ، ولم يكُن فهذه الكلمات جميعها تُسمع عن العرب ولا يقاس عليها[3].

يظهر مما سبق أن ابن السراج قد تعامل مع هذه الكلمة التي تعرضت لحذف غير قياسي، فقد تعامل معها وفقاً للأصل اللغوي الوضعي، فإنّ أصل الوضع في اللغة يقول: بأن أبالي، تُجزم بحذف الياء وبقاء كسرتها، غير أن هذه الكلمة نتيجة لجريانها على ألسنة العرب كثيراً، ولفهمهم معناها، دون حاجة إلى بقائها على ما هي عليه؛ خاصة بوجود فهمهم لها، وكثرة استعمالهم إياها، فقد تعرّضت لحذف آخر تمثل بحذف الألف من وسطها.

ثم ظهر لنا أصل وضعيّ آخر من أصول اللغة تمثل في التقاء ساكنين، واللغة لا تُبقي على هذا الالتقاء دون أن تحول دونه، لذا كان الحذف للألف واجباً.

ومن هنا اعتمد ابن السراج في تأويل هذه الظاهرة اللغوية الصرفية على أصل وضعيّ من أصول اللغة استطاع أن يفسّر من خلاله ما جرى من حذف لهذه الكلمة.

وبناء عليه، فإن ابن السراج لم يختلف كثيراً في منهجه عما رأيناه آنفاً في الحديث عن الزيادة، فهو:

1. يعتمد على إيراد الأصل حتى يبين من خلاله حكم الظاهرة اللغوية.
2. يختصر الحديث عن هذا الأصل وعن الظاهرة أيضاً.
3. يجعل قضاياه التأويلية معتمدة على أقوال من سبقه من العلماء وأكثرهم في ذلك سيبويه.

---

(1)السيرافي، أبو محمد الحسن بن عبد الله بن المرزباني (1974م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 361.

(2)السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 77 - 78.

(3)تيمور، أحمد بن إسماعيل بن محمد (2001م). السماع والقياس، رسالة تجمع ما تفرق من أحكام السماع والقياس والشذوذ وما إليها من المباحث اللغوية النادرة من ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة، دار الآفاق الجديدة، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 57.

لم يكن ابن السراج في حديثه عن الحذف مسهباً في كثير من المسائل ضمن هذا الباب، بل اكتفى بالوصف السريع المقتضب لحالات الحذف الصرفيّ، وكان هذا الحديث المقتضب دون تبويب للأمثلة والتفريعات.

ثالثاً: في باب الإعلال بالقلب

ومن بين المواضع التي يتوجب علينا أن نبحث في طبيعة تفسيرها وفقاً لما يقتضيه الأصل، الإعلال بالقلب، إذ إنَّ هذا الموضوع من أبرز موضوعات الصرف، إذ يكثر فيه الحديث، ويسميه أكثر القدماء بالإعلال، وهو ما يسميه به ابن السراج أيضاً، فيقول: إبدال الألف من الياء، أو إبدال الياء من الواو، وهكذا، فإنه يسمي الإعلال بالقلب إبدالاً.

اعتلال المصدر باعتلال الفعل

وأول هذه المواضع التي يشير فيها ابن السراج إلى الأصل في تأويله لما يحصل فيها ما كان من اعتلال المصدر باعتلال فعله خاصة إذا كان هذا المصدر أو الاسم مشابهاً لبناء الفعل نفسه، يقول ابن السراج: اعلم:" أنه ما جاء من الأسماء وساق وزن الفعل المعتل أُعِلّ، وما خالف منها بناء الفعل صحّ، فالمعتل نحو: باب، ودار، وساق؛ لأن ذلك على مثال الأفعال، وربما جاء على الأصل في الاسم، نحو: القود، والحوكة، والخونة، والجورة"[1].

يظهر لنا من خلال كلام ابن السراج السابق أنه يشير إلى أصل لغوي في بناء الأسماء من الأفعال، فالأصل يقول: إن الاسم الذي شابه بناء الفعل يأتي معتلاً باعتلال ذلك الفعل، كما في: دارَ، دارٌ، وساقَ: ساقٌ، وبابَ: بابٌ، فإن هذه الأسماء الثلاثة قد اعتل فيها الاسم لاعتلال الفعل أصلاً، والسبب في اعتلال هذا الاسم عائد إلى أنه جاء على مثال فعله في البناء كما اتضح سابقاً.

وحين ننظر في كتاب سيبويه نجده قد أشار إلى هذه القاعدة الصرفية، إذ بيّن أن الفعل إذا تشابه مع الاسم في الهيئة - البناء - والوزن، فإن الاسم يتعرض للاعتلال نفسه الذي تعرض له الفعل، فالفعل "دارَ" من الأصل: دورَ، لكن قلبت فيه الواو ألفاً، ولما تشابه هذا الفعل "دارَ" مع الاسم منه "دارٌ"، قُلبت فيه الواو ألفاً كما قُلبت في الفعل أساساً، فإن الاسم قد شابه الفعل في بنائه، لذا لا بد له من مشابهته إياه في الحالة الصرفية المتمثلة بقلب الواو ألفاً[2].

غير أن هذه القاعدة ليست ملزمة لكافة الأفعال التي تأتي ضمن هذا الإطار الصرفي البنائي، فبعض الأسماء خرجت على نظام هذه القاعدة وجاءت وفق أصل الفعل، وهي كالقود، والحوكة، والجورة، وغيرها، فإن هذه الأسماء لم تعتلّ باعتلال فعلها، وإنما كان فعلها معتلاً والاسم منها صحيح ليس بمعتلّ، بل جاء وفق الأصل،

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 253.
(2) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 358.

وهذا عائد إلى طبيعة الفتحة الخفيفة، إذ إنَّ خفة هذه الفتحة جعلت من هذا الاسم يبقى على أصله فلا يؤثر فيه اعتلال فعله ولا يتبع هذه القاعدة[1].

وهذا الاسم إذا كان فعله صحيحاً لم يعتلّ، فإن الاسم يبقى صحيحاً، مثل: عورَ: عورٌ، وحولَ: حولٌ، وهكذا، أما قاد: قود، وحاك: حوكة، وجار: جورة، فإن الأصل فيها أن تعلّ باعتلال فعلها، إلا أنها جاءت شذوذاً على غير القياس، إذ القياس فيها: قادٌ، وحاكٌ، وجارٌ[2]، ولقد وصف كثير من اللغويين هذه الأسماء بالشذوذ، ومن بينهم المرادي[3].

استفاد ابن السراج من الأصل الوضعي لهذه الكلمات كي يفسر ما حصل فيها من مخالفة للقياس اللغوي الذي اعتاد عليه الصرفيون من حيث إن الأسماء تعتلّ باعتلال أفعالها، وتصحّ بصحّتها، غير أنَّ هذه الأسماء لم تأتِ وفق القاعدة القياسية التي وضعها اللغويون وإنما خالفتها، فقد جاء الاسم مخالفاً للفعل من حيث الاعتلال، إذ إنّ الفعل قد اعتلّ، ولكنّ الاسم المشتق من هذا الفعل لم يعتلَّ باعتلال هذا الفعل.

فما كان من ابن السراج إلا أن يعود لأصل هذا الفعل وهو "قود، وحوك، وجور، وهكذا، فرأى أن هذا الاسم قد جاء وفق أصله الوضعي، خاصة أن هناك مجموعة من الأفعال التي جاءت وفق أصلها الوضعي، وهي: عور، وحولَ، وغيرها، فمن هنا كان للأصل الوضعي دور في تفسير ما جرى لهذه الأسماء.

وخلاصة القول في هذه الأسماء التي لم تتفق مع طبيعة القاعدة الصرفية التي وضعها اللغويون في الصحة والاعتلال أنَّها جاءت وفق أصلها الوضعي، ولم تتحول بتحول الصيغ المعتلة، ويوصف هذا بالشذوذ عند النحاة القدماء، غير أن الباحث ضمن هذه الدراسة لا يرى أنّه شذوذ، بل هو رجوع بالبناء الصرفيّ إلى أصله الوضعي في القاعدة اللغوية العربية.

قلب الياء واواً في فاء الكلمة

وفي موضع آخر يقول ابن السراج: "الواو تُبدل من الياء إذا سكنت وانضم ما قبلها، نحو: موقن، وموسر، كان الأصل: مُيقن، ومُيسر، فأبدلت واواً من أجل الضمة"[4].

فتوجيه ابن السرّاج السابق اشتمل على حالة من حالات إبدال الياء واواً، وذلك في أحوال تتمثل في عمومها بمجيء الضمة قبل الياء مما يخلق مزيداً من الثقل في نطق الكلمة، فتلجأ العربية إلى إبدال تلك الياء واواً كي تتجانس مع الضمة التي قبلها، ويسهل النطق بها.

وهذا القلب الذي نراه في موقن وموسر ليس حتمياً في كل ياء انضم ما قبلها، بل هو متعلق بشرط آخر يتمثل بانضمام ما قبل الياء، على أن تكون الياء نفسها ساكنة، أما

---

(1) المبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 200.
(2) ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 302.
(3) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1603.
(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 266.

إذا تحركت تلك الياء فلا يعود الأمر على حاله، بل ترجع الياء إلى أصلها، نحو: مياسر، ومياقن، فلا يقال: مواسر، ومواقن(1).

وهذا القلب كما أشرنا خاص بالياء الساكنة وليس بالياء المتحركة، لأن الساكنة أضعف موقفاً من الياء المتحركة، فلا يجوز قلب المتحركة مثل: هُيَام، فإن الياء هذه قد اعتدت بفتحتها عن الانقلاب إلى صوت الواو، فلا تنقلب إلا في بعض الأحوال القليلة التي يشير إليها بعض النحاة(2).

ونرى ابن السراج اعتمد على الأصل الوضعي لهذه الكلمة في الوصول إلى تأويل الظاهرة المرتبطة بها، وهذا الأصل يتكئ على قاعدة صرفية عامة وضعها النحاة جعلوا لها شرطين:

الأول: أن تكون الياء ساكنة.

والثاني: أن تكون مسبوقة بضمة.

فإذا تحقق هذان الشرطان انقلبت الياء واواً للوصول إلى نطق أسهل وأيسر، ولكن إذا اختل أحد هذين الشرطين فلا تنقلب الياء واواً إلا في بعض المواضع التي يذكرها اللغويون في كتبهم.

ويظهر من خلال هذا كله أنّ ابن السراج اعتمد على الأصل الوضعي في تأويل هذه الظاهرة اللغوية، وهو أصل متعلق بطبيعة علاقة الأصوات ببعضها ببعض، ومن ثم تفسير تلك العلاقات وفق أنظمة الصرف المختلفة والمتعددة.

مضارع الفعل "وَجِلَ"

ومن المسائل التي احتكم فيها ابن السراج إلى الأصل الوضعي ما جاء في حديثه عن مضارع الفعل "وَجِلَ"؛ إذ يقول: "ذكر سيبويه في وجِل يَوْجَل أربع لغات فأجودهنّ وأكثرهنّ "يَوْجَل" وهي الأصل، قال الله عزّ وجلّ: "قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ"(3)، وقال قوم: أنت تَيْجِل، فيكسرون التاء ويقلبون الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وهي لغة تميم وعامة قيس، ومن العرب من يكره الواو مع الياء فيقلبون الواو فيقولون: ياجل، وهي لغة معروفة، وقوم من العرب يكسرون الياء فيقولون: هو يِيْجل، فيكسرون الياء فتنقلب الواو ياءً، وليس ذلك بالمعروف"(4).

جعل ابن السراج من "يوجل" أصلاً لمضارع الفعل "وجل" سابق الذكر، وانطلاقاً من هذا الأصل الذي وضعه ابن السراج استناداً إلى المسموع من كلام العرب أخذ يؤول ما ورد في هذه الكلمة من لغات أخرى، وهي: تيجل، وياجل، وييجل، وهي جميعاً فسّرت من خلال أصلها اللغوي الوضعي الذي ذكره ابن السراج أولاً.

أشار ابن السراج في نصه السابق إلى حديث سيبويه عن هذه الكلمة ومضارعها، وفعلاً قد ذكرها سيبويه في كتابه، وبيّن تأصيلاتها، إذ اعتمد على لغة أهل الحجاز التي

---

(1) المبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 61.
(2) ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 4، ص: 107.
(3) سورة الحجر، آية: 53.
(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 254 - 255.

يقولون فيها: وجل: يوجل، فجعل من هذه اللغة أصلاً لهذا الفعل ثم ذكر اللغات الأخرى فيه، فربما اعتمد ابن السراج على ذلك في الحكم على أصالة هذه اللغة في هذا الفعل[1].

و اعتمد ابن السراج في حديثه عن قلب الواو ياء على قاعدة صرفية مهمة يشير إليها أكثر اللغويين، وهي إذا انكسر ما قبل الواو في الكلمة فإنها تنقلب ياءً، وذلك مجانسة للكسرة التي تسبقها، وهذه القاعدة رأيناها ماثلة في لغتين من اللغات الأربع التي أشار إليها ابن السراج سابقاً نقلاً عن سيبويه[2].

وهذه اللغات الأربع التي ذكرها اللغويون كلها مستعملة في كلام العرب، وكلها ذات وجه في العربية، ولا يُضعف النحاة منها شيئاً؛ لأنها مسموعة عن العرب، ولها وجه في النظام الصرفي النطقي العربي، إلا الوجه الأخير فإن اللغويين قد أضعفوه كما رأينا ذلك عند ابن السراج سابقاً[3].

إن الأوجه الثلاثة الأخيرة التي تلي وجه الحجازيين تمثل مجموعة من الإجراءات التي يجريها المتكلم كي يصل إلى نطق أخف وأسهل للكلمة، فمن العرب من يجد في نطق الفتحة مع الواو صعوبة وثقلاً، ومن هنا فإنه قد حاول أن يتخلص من هذه الصعوبة بالتخلص من أحد أطراف البنية الصرفية في هذه الكلمة، فكان القلب واقعاً على هذه الواو، فالأمر سواء بالنسبة للتسهيل النطقي أقُلبت الواو ألفاً، أم قُلبت ياءً، فالمهم الوصول إلى نطق أسهل في اللغة[4].

وكما أشار الباحث من قبل، فإن ابن السراج قد وضع لنفسه أصلاً ينطلق من خلاله في تفسير كافة الأوجه الصرفية المحتملة ضمن هذه الكلمة، وهذا الأصل كما رأينا يتمثل بلغة أهل الحجاز التي تقضي ببقاء الواو، وفتح ما قبلها، فيقال: وجل: يوجل، أما بقية اللغات الأخرى فهي تمثل ظاهرة لغوية قام ابن السراج بتأويلها وفقاً لهذا الأصل الوضعي.

فانقلاب الواو ألفاً جاء بسبب الفتحة التي قبلها، وفراراً من انقلابها ياءً، لاستثقال الياء مع هذه الكلمة، أما انقلاب الواو ياءً، فقد جاء بسبب لغوي آخر خارجيّ يتمثل بكسر حرف المضارعة، فلما انكسر حرف المضارعة ذاك صارت الواو مسبوقة بكسرة، فتولد ثقل أكبر نتيجة لوجود تلك الكسرة، إذ إن القاعدة الصرفية تقول بأنه إذا انكسر ما قبل الواو قُلبت الواو ياء مجانسة للكسرة التي قبلها[5]، وهذا ما حصل فعلاً في هذه الحالة، فقد كُسر حرف المضارعة الذي يسبق الواو، فصار من الضروري قلب هذه الواو ياءً حتى يسهل نطقها.

وبناء على هذا كله يظهر لنا كيف أن ابن السراج اعتمد على الأصل اللغوي الوضعي في هذه الكلمة حتى يتسنى له تفسير تلك الأوجه الصرفية التي طرأت على الكلمة نتيجة لانقلاب أحد أصواتها وهو الواو إلى صوت آخر ـ إما الألف أو الياء ـ

---

(1) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 111.

(2) ابن جني. المنصف، ص: 202.

(3) الجرجاني. المفتاح في الصرف، ص: 41.

(4) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 356.

(5) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 2، ص: 786.

وهذا الانقلاب الصرفيّ الصوتيّ لم يكن إلا نتيجة لحالة نطقية مخّصصة، وكان من الضروري العودة إلى الأصل اللغوي الوضعي كي يتمكن اللغوي من تفسير هذا القلب اللفظي في أحد أصوات الكلمة.

قلب الواو إذا كانت لاماً للكلمة

وفي موضع آخر يقول ابن السراج: "والواو إذا كان قبلها حرف مضموم من الاسم وكانت حرف الإعراب قُلبت ياءً، وكُسر المضموم، وذلك قولهم: دَلوٌ، وأَدلٍ، وحَقوٌ، وأحقٍ، كان الأصل: أدلوٌ، وأحقوٌ، قُلبت الواو ياءً"[1].

بيّن ابن السراج هنا ما كان من انقلاب الواو في الجمع ياء، والأصل ألا تُقلب، غير أنهم قلبوها في مثل: أدلوٌ، وأحقوٌ، فصارت: أدلٍ، وأحقٍ، وهذا القلب ناتج عن وجود الضم قبل الواو في صيغة الجمع.

إنّ هذا الموضع الذي ذكره ابن السرّاج يمثّل موضعاً من مواضع قلب الواو ياء في صيغة الجمع، فالجمع إذا كان على صيغة "**أفْعُل**" وكانت لامه واواً فإن الواو تُقلب ياء بتأثير الضمة التي تسبقها[2].

فهذا القلب الذي طرأ على الواو في هذه الكلمات لا يختص بها فحسب، أو بصيغة الجمع دون صيغ المفرد، فالقاعده الصرفية تقول بأنه لا يجوز أن تتطرف الواو في الاسم وقبلها متحرك، نحو هذه الأمثلة من الجمع، فإن حصل ذاك قلبت الحركة كسرة كنحو: مِيزان، ومِيقات، ثم قلبت الواو نفسها ياء لتطرفها، أما إذا كانت الواو في حشو الكلمة وليست متطرفة فلا تنقلب ياء، مثل: عنفُوان، فإن الواو بقيت على حالها[3].

وهذا التحول الصرفي الصوتي الذي طرأ على هذه الكلمات ما هو إلا تحول ناتج عن طبيعة النطق الصعب بهذه الكلمات لو بقيت على أصلها الواوي، فكان لا بد من قلب هذه الواو ياءً كي تتحصل السهولة واليسر في نطقها، وهو ما جرى فعلاً، فقد مالت العربية نحو تسهيل النطق بهذه الكلمات من خلال قلب الواو ياءً، وذلك بعد أن تنقلب الضمة السابقة لهذه الواو كسرة، وذلك مجانسة بين هذين الصوتين ـ الكسرة والياء ـ كي تتمكن اللغة من قلب الواو ياء وفق نظام صوتي سليم[4].

ونرى أن ابن السراج احتكم إلى تأصيل لغوي صرفي مهم في تفسير هذه الظاهرة الصرفية الماثلة بين يدينا، وهي انقلاب الواو ياءً، فكان احتكامه إلى أصل القاعدة التي توصل إليها اللغويون من خلال استقراء كلام العرب.

إن ما جرى في نحو: أدلُوٌ، وأحقُوٌ، أن الواو وقعت بعد ضمة، وهذه الضمة مع الواو المتحركة التي تمثل حرف الإعراب تشكل ثقلاً في النطق، فمن هنا قلبها العرب ياء، بعد انقلاب الضمة إلى الكسرة، وذلك تسهيلاً لنطقها.

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 256.

(2) الجرجاني. المفتاح في الصرف، ص: 105.

(3)الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 539 - 540.

(4) انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 397.

هذه الظاهرة الصرفية لا يمكن تفسيرها إلا بفهم الأصل اللغوي الذي كانت عليه الكلمة، ومن ثم فهم الطبيعة التحوّلية التي ضبطت مثل هذه الكلمات كي يتمكن الباحث من تأويلها وفق تلك الطبيعة اللغوية الصرفية التأصيلية.

وقد يُنظر إلى هذه القاعدة والأصل اللغوي من منظور آخر متعاكس، فقد تأتي الكلمة وفق الأصل الوضعيّ لها، وذلك نحو قولهم: مرضوٌّ، إذ يقول فيه ابن السراج: "وقالوا: مرضيٌّ، وأصله الواو، وقالوا: مرضوّو، فجاءوا به على الأصل والقياس"[1].

فالمسألة هنا متعاكسة مع المسألة السابقة، فإن الأصل يقول بأن الواو تنقلب ياءً في مثل هذه الحالة الصرفية، غير أنها سُمعت عن العرب بالواو، فعلّق ابن السراج على هذا الاستعمال اللغوي بأنه جاء وفق الأصل اللغوي والقياس الصرفي.

أشار سيبويه إلى أن هذين الاستعمالين مسموعان في كلام العرب، فقد سُمع عن العرب قولهم: مرضيّ، وقولهم: مرضوّ، فكلا الوجهين جائزان في العربية، وكلا الوجهين مسموعان عن العرب[2].

فالوجه الصحيح وفق القاعدة أن تكون الكلمة "مرضيّ" غير أنها حين جاءت "مرضو" جاءت على أصلها، ومن العلماء من ذكر أن قلبها ياء يكون في الجمع فحسب، فلا يكون في المفرد، فهي حينما قلبت في مثل: أدلٍ وأحقٍ، إنما قلبت لأنها صيغة جمع، أما في "مرضو" فإنها لم تُقلب لأن الصيغة صيغة مفرد[3].

ويرى الباحث أن هذا التأويل ليس بصحيح، لأنه لو كان صحيحاً لما كانت صيغة "مرضيّ" مستعملة أيضاً في جوار صيغة "مرضوّ" فالصيغتان مستعملتان في كلام العرب، مما ينفي احتمال أن تكون حالة القلب مختصة بصيغ الجمع دون صيغ المفرد.

أما الرضي الاستراباذي فبيّن أن هذا الجواز في الصيغتين إنما هو مخصص بصيغة اسم المفعول دون سواها من الأسماء، فالأولى قلب الواو ياءً طرداً لها على قاعدتها، ولكن يجوز إبقاؤها على هيئتها بالواو دون قلب[4].

ومن هنا يظهر كيف ابن السّراج مع تعامل مع هذا الاستعمال العربي الذي يخرق نظام القاعدة الصرفية التي وضعها اللغويون لمثل هذه الحالات، لقد احتكم إلى طبيعة الأصل اللغوي لهذه الكلمة، فإن أصلها واوي، ومن هنا فليس هناك استغراب من بقاء هذه الواو على حالها مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تخرق نظام القاعدة الموضوع لمثل هذه الكلمات.

اعتمد التأويل الصرفي على طبيعة الأصل اللغوي لهذه الكلمة، وكان تأويل هذه الظاهرة الصرفية نابعاً من علاقة هذه الأصوات بأصلها الوضعيّ في اللغة.

وأخيراً، فإن ابن السراج لم يكن واضح المعالم والمفاهيم في حديثه عن الأصل اللغوي في المواضع المتعلقة بالإعلال بالقلب، هذا علاوة على أنه لم يكن واضح

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 257.
(2) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 385.
(3) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 541.
(4) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 3، ص: 171.

التفسيرات والتأويلات لتلك المواضع عند إشارته للأصل اللغوي أو حتى دون إشارة إليه.

رابعاً: في باب الصيغ المشتقة

تتميز اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية، فهي تستخدم الأصل اللغوي الواحد، ثم تبني عليه مجموعة من الألفاظ والمشتقات الأخرى التي من شأنها أن تحمل المعاني المختلفة ذات الصلة الوثيقة بالمعنى الأصلي للجذر المشتق منها، وتحدث صور الاشتقاق تلك من خلال عدد من العمليات الإلصاقية بالسوابق واللواحق، وبعض الإقحامات الداخلية ضمن بنية الجذر نفسه، مما يؤدي إلى خلق عنصر صرفي جديد يُطلق عليه اسم المشتق(1).

إن مجموعة المشتقات الصرفية من جذر واحد تشتمل على معنيين اثنين هما: الأول: معنى الجذر الأصلي لها، والثاني: معنى جديد ينضاف إلى ذلك المعنى الاصلي وفقاً لطبيعة ذلك المشتق،فاسم الفاعل يشتمل على معنى جذره، كما يشتمل على الدلالة على من وقع منه الحدث، وهكذا الحال في اسم المفعول، والصيغ المبالغة، وصيغ الصفة المشبهة، وبقية المشتقات، فما مجموعة المشتقات الصرفية من جذر واحد إلا نموذج لعائلة صرفية واحدة تحمل مجموعة من السمات اللغوية المشتركة، وبناء على تلك المعالم المتشابهة بين أفراد هذه العائلة يمكن فهم المعاني والدلالات المرتبطة بتلك المجموعة الصرفية(2).

ومن هنا، فإنَّه ليس في الذهن كلمة واحدة منعزلة. فالذهن يميل دائما إلى جميع الكلمات، إلى اكتشاف عرى جديدة تجمع بينها. والكلمات تتشبث دائما بعائلة لغوية بواسطة دال المعنى أو دوال النسبة التي تميزها، أو بواسطة الأصوات اللغوية التي تتركب منها لا أكثر من ذلك. فنحن نشعر بأن الكلمات: إعطاء، عطية، عطاء، معط، معطى" ... إلخ، تكون عائلة قائمة بذاتها تتميز بعنصر مشترك، هو الأصل "ع ط ي" مهما تنوعت معاني المشتقات(3).

إنَّ مجموعة المشتقات الصرفية لها قاعدة تأصيلية يسير وفقها الصرفيون واللغويون في الوصول إلى نظام ذلك المشتق، وهذه القاعدة تعد أصلاً يستند إليه المتكلم باللغة كي يصل إلى الهيئة الاشتقاقية للمشتق ذاته، ومن هنا فإن هناك مجموعة من الظواهر الصرفية التي ترتبط بهذه المشتقات تخرق بدورها نظام القاعدة التأصيلية التي وضعها اللغويون، ولا بد للعالم المفكر أن يضع سبيلاً لضبط ذلك المشتق وفق ما تقتضيه أنظمة القاعدة التأصيلية، وهو ما سيتناوله الباحث عند ابن السراج في هذا المبحث.

أولاً: اسم الفاعل

---

(1)عمر، أحمد مختار (1998م). أسس علم اللغة، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثامنة، ص: 152.

(2) انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 312 - 313.

(3)فندريس، جوزيف (1950م). اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 232.

هذه هي الصيغة المشتقة الأولى التي سنتناولها بالبحث في هذا الجزء من الدراسة، ويشير اسم الفاعل إلى تلك الصيغة المشتقة التي تدل على من وقع منه الفعل، وهو مشتق على زنته، مثل: يضرب، ضارب، فاسم الفاعل كالفعل في الحركات والسكنات، وهو يدل على معنى الحدوث والتجدد، ولا يدل على معنى الثبوت؛ لأن معنى الثبوت يختص بصيغة الصفة المشبهة، واسم التفضيل، فهما يدلان على معنى الثبوت في وقوع الحدث، في حين أنّ اسم الفاعل يدل على الحدوث فقط[1].

وأول هذه المواضع التي رأيناها عند ابن السراج ما جاء في حديثه عن اسم الفاعل من الثلاثي، إذ يقول: "وقد جاء اسم الفاعل على "فعيل" قالوا: ضَرِيب قداح، للضارِب، وصَرِيم: بمعنى صارم"[2].

تضَّمن كلام ابن السراج السابق الحديث عن ظاهرة لغوية صرفية تتمثل في مجيء اسم الفاعل من الثلاثي على غير قياسه، وقياسه هو الأصل، إذ تقول القاعدة الصرفية بأنه يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على زنة "فاعِل[3]"، غير أن هناك مجموعة من الصيغ التي سُمعت عن العرب جاء فيها اسم الفاعل على غير هذا القياس، وهو ما أشار إليه ابن السراج في نصه السابق.

ذكر سيبويه هذه الأشياء التي أشار إليها ابن السراج، ولكن وفق سياق آخر مختلف عما ذكره ابن السراج نفسه، يقول سيبويه: "وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية التي هي على فاعلٍ على فعيلٍ، حين لم يريدوا به الفعل، شبهوه بظريفٍ ونحوه، قالوا: ضريب قداحٍ، وصريمٌ للصارم. والضريب: الذي يضرب بالقداح بينهم"[4].

إن كلام سيبويه السابق يشير إلى شيئين اثنين هما:

الأول: أنه علل لما حصل في مثل هذه الأفعال بأنها قد جاءت تشبيهاً بالفعل، ولم نفهم ما قصده سيبويه بهذه العبارة، وما معنى تشبيهاً بالفعل؟

الثاني: إنّ سيبويه أشار إلى أن هذه الأفعال قد اشتُقّ منها اسم الفاعل على "فعيل" تشبيهاً لها بـ "ظريف"، وظريف كما نعلم صفة مشبهة، فربما كان القصد من ذلك جعلها صفة مشبهة، ولكن لم يجز له قول ذلك لأنّ الصفة المشبهة لا تكون إلا من اللازم، وهذه الأفعال متعدية؛ لذا فالصواب أن يقول إنها مشبهة بالصفة المشبهة وليست صفة مشبهة.

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتعدّي كما يصاغ من غير الثلاثي المتعدي، ولكن ما يهمنا في هذه المسألة الفعل الثلاثي المتعدي، إذ الأصل في القاعدة أن يقال: ضارب، وصارم، فالقياس أن يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المتعدي على زنة

---

(1) انظر: الجرجاني. التعريفات، ص: 26.
(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 86.
(3) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1330.
(4) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 7.

"فاعل"، غير أن هذه الصيغة شذّت عن الأصل القياسي لها، وابتعدت حتى صارت وفق صيغة أخرى متغيرة في اشتقاقها الصرفي من "فاعل" إلى "فعيل"[1].

وتمثل هذه الظاهرة في خروجها على الأصل الصرفي القائل بأنّ اسم الفاعل يصاغ من الثلاثي المتعدي على زنة "فاعل"، غير أن هذه الأمثلة التي جاء بها ابن السراج لا تتفق وأصل القاعدة، فقد جاء اسم الفاعل منها مسموعاً عن العرب على صيغة "فعيل"، وبيّن غيره من النحاة أنها مشبهة بـ "ظريف" أي بالصفة المشبهة.

يتمثل الأصل الوضعي في اللغة بصيغة "فاعل" التي عليها شواهد كثيرة في لسان العرب بأنّها صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المتعدي، وهذا الأصل واجه خروجاً عنه يتمثل بمجيء صيغة اسم الفاعل منه على وزن "فعيل" لا على وزن "فاعل" وهذا خرق للقاعدة الصرفية، ولم نجد ابن السراج قد وجّه هذه الصيغ وفق أصلها، إلا ما ذكره سيبويه والاستراباذي من أنها مشبهة بـ "ظريف" وأنه لا يُقصد الفعل في مثل هذه النماذج الصرفية.

وهنا لابدَّ من الإشارة إلى ما يلي: أولاً: لم يستطع سيبويه ومن تبعه أن يعد هذه الصيغ صيغاً للصفة المشبهة لأن الصفة المشبهة لا تُصاغ إلا من الفعل اللازم، وهذه الأفعال متعدية، ومن هنا فلا يصح أن نأخذ بعين الاعتبار صيغة اسم الفاعل، وننسى من الجانب الآخر صيغة الصفة المشبهة، فالأولى اعتبار الصفة المشبهة.

ثانياً: ما دام الأمر على ذاك من عدم جواز اعتبار هذه الصيغة صفة مشبهة فلا بد من تأويلها تأويلاً سليماً يتفق وطبيعة القواعد الصرفية العربية، فبيّن سيبويه أنها جاءت شبيهة بـ "ظريف" أي شبيهة بالصفة المشبهة.

ثالثاً: اما الباحث فإنه لا يرى حائلاً يحول دون اعتبار هذه الصيغة صيغة مبالغة، فمن صيغ المبالغة القياسية صيغة "فعيل" مثل: سميع، وعليم، وغيرها[2]، فما الذي يمنع من اعتبار هذه الصيغ المسموعة عن العرب من باب صيغة المبالغة وليست من باب اسم الفاعل، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار معنى هذه الصيغ بناء على جذورها، فـ "ضريب قداح، يدل على كثرة الضرب بها، وصريم، يدل على كثرة الصرم، ومن هنا يظهر لنا كيف أن هذه الصيغ تصلح أن تكون صيغاً للمبالغة.

مجيء اسم الفاعل أو اسم المفعول بلفظ المصدر

وفي موضع آخر يشير ابن السراج إلى مواضع مجيء الصيغة بلفظ المصدر، والمراد بها اسم المفعول، أو اسم الفاعل، وذلك إذ يقول ابن السراج في اسم الفاعل: "ويقع على الفاعل نحو قولهم: رجل غمر، ورجل نوم، إنما تريد الغامر والنائم... ومعشرٌ كرَمٌ، أي كرماء"[3].

يشتمل كلام ابن السراج السابق على حالة استثنائية شاذة لقياس اسم الفاعل في العربية، ألا وهي مجيء هذه الصيغة وفق صيغة المصدر الصريح، وضرب لذلك

---

(1) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 4، ص: 371.

(2)الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى، ص: 62.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 111.

أمثلة، من بينها: غمر، ونَومْ، وكَرَم، فهي جميعاً بمعنى اسم الفاعل، غير أنها جاءت وفق صيغة المصدر الصريح.

لقد وُصف الرجل في أمثلة ابن السراج السابقة بأنه نوم، وهو وصف بالمصدر الصريح، غير أن المقصود به اسم الفاعل، فالتقدير: رجل نائم، وإنما ذكروا المصدر الصريح خروجاً عن أساس هذه القاعدة التأصيلية[1].

وهذا الخروج عن أصل القاعدة الصرفية المتعلقة بجوانب الاشتقاق الصرفي لا يختص باسم الفاعل فحسب، بل يأتي لصيغ أخرى، فيدل على اسم المفعول مثلاً، وقد يأتي للجميع، كما قالوا: شمط، وشمطاء، وغيرها من الصيغ التي تصلح أن تكون للمذكر كما تصلح أن تكون للمؤنث، فهذه الصيغة ـ صيغة المصدر الصريح ـ تأتي لاسم الفاعل وتأتي لاسم المفعول، وإن ما يحكم بنوعها دلالتها، فإنْ دلّت على معنى اسم الفاعل كانت اسم فاعل، وإنَّ دلّت على معنى اسم المفعول فهي اسم مفعول، فالفيصل في هذا كله الدلالة[2].

ويشير الرضي الاستراباذي إلى أنَّ الصيغ الصرفية قد تتناوب فيما بينها، فالمصدر الصريح يدل على ما يدل عليه اسم الفاعل، وبناء عليه فإنه يأخذ مكانه ضمن الدلالة المعنوية، والطبيعة الصرفية، فيكون اللفظ لفظ المصدر الصريح، ويكون المعنى معنى اسم الفاعل، وهذا تناوب بين تلك الصيغ الصرفية[3].

تضمَّن كلام ابن السراج حول مجيء اسم الفاعل بلفظ المصدر الصريح خروجاً على أصل القاعدة الصرفية، فالأصل يقول بأن اسم الفاعل يأتي وفق صيغة "فاعِل"، ولكن حين يأتي وفق صيغ صرفية أخرى فلا بد من تأويل يعيد هذه الصيغة إلى أساسها الدلالي الاشتقاقي المرتبط بصيغة اسم الفاعل، فلا يصلح أن تكون الدلالة مرتبطة باسم الفاعل، واللفظ البنائي خاضع لصيغة المصدر الصريح، والعكس بالعكس، فلا بد من المواءمة بين هذين العنصرين حتى تتشكل الطبيعة البنائية والهيئة الدلالية وفق نظامها المتزن الصحيح.

ومن هنا كان توجيه ابن السراج لهذه المسألة معتمداً على أصلها الوضعي القاضي بأن صيغة اسم الفاعل تأتي بلفظ "فاعل" غير أنها ضمن هذا السياق البنائي لم تأتِ وفق هذه الصيغة، بل جاءت وفق صيغة المصدر الصريح، ومن هنا استعان ابن السراج بالدلالة حتى يبين أن اللفظ لفظ المصدر الصريح، والمعنى معنى اسم الفاعل، فكلمة: نوم، بمعنى نائم، وكلمة: غمر، بمعنى غامر، وكلمة: كَرَم، بمعنى كرماء، وهي جمع لـ "كريم" لأن الفعل "كرم" لا يشتق منه اسم فاعل وفق صيغة فاعل، بل يُشتق منه صفة مشبهة باسم الفاعل وفق صيغة "فعيل"، فمن هنا فليس من الصواب وقوع هذا المثال في هذا المكان من الكتاب، بل كان من الواجب على ابن السراج أن أشار إلى أنّ "كرماء" تدل على الصفة المشبهة لا على اسم الفاعل.

ثانياً: صيغة المبالغة

---

(1) انظر: ابن جني. المنصف، ص: 459.

(2) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 44.

(3) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 4، ص: 351.

وهذه الصيغة الاشتقاقية أيضاً لها ارتباط وثيق باسم الفاعل من حيث إنها تمثل عنصر التكثير في وقوع الحدث بالنسبة لاسم الفاعل، وذلك مثل حديثنا عن زيد في حال ضربه: ضرب زيد، فإننا نقول له: زيد ضارب، وإذا وقع منه الضرب كثيراً، فإننا نقول: زيد ضرّاب، وذلك استناداً إلى أن صيغة المبالغة تعني وقوع الحدث من الفاعل كثيراً، ومن هنا سُميت بهذا الاسم[1].

وتأخذ صيغة المبالغة عدداً من الأوزان الصرفية منها ما هو قياسي، ومنها ما هو سماعي، وكلها تدل على وقوع الحدث من الفاعل كثيراً، ومن بين تلك الصيغ: فعَّال، ومِفْعال، وفَعول، وفَعِيْل، وفَعِل، وهذه هي القياسية، أما السماعية فمنها: فِعِّيل، ومِفْعِيل، وفُعَلة، وفاعول، وفُعَال، وفُعَّال، فهذه هي الصيغ المشهورة للمبالغة عند الصرفيين، وقد سُمع غيرها، غير أنها ليست بالشهرة التي تقتضي إيرادها في كتبهم كثيراً كورود هذه الصيغ القياسية والسماعية[2].

ومن بين المواضع التي ذكر فيها ابن السراج ظاهرة صرفية محتاجة إلى التأصيل في أساسها الصرفيّ قوله عن صيغة المبالغة: " وفعّال يجري مجراه, وإن لم يكن موازيًا له؛ لأن حق الرباعي وما زاد على الثلاثي أن يكون أول "اسم" الفاعل ميمًا فالأصل في هذا "مُقطِع" وألحق به قطّاع, لأنه في معناه. ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قتال, أو: جراح, لم تقل هذا لمن فعل فعلة واحدة كما أنك لا تقول: قتلت إلا وأنت تريد جماعة"[3].

اشتمل كلام ابن السراج السابق على اعتبار صيغة المبالغة تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل، ومن هنا ظهر موقعها الدلالي، فإن "مُقطع، وقطّاع" تدلان على حدث واحد، وكلاهما يدلّ على المعنى ذاته، إلا أن "قطّاع قد أُلحق بـ "مُقطع" من حيث دلالته على الكثرة في الحدث.

إن هذه الدلالة التي ارتبطت بصيغة المبالغة إنما جاءت من تحول بنائي بالدرجة الأولى، أتبع هذا التحوّل البنائي بتحول دلالي تمثل بالدلالة على الكثرة والتكثير، فإنّ صيغة اسم الفاعل في أساسها تدلّ على وقوع الحدث من الفاعل، ولكن إذا دلّت العبارة على وقوع ذلك الحدث كثيراً فلا بد من صيغة تلبي هذا المعنى، لذا جيء بصيغ المبالغة التي تقوم هذا المقام، فهي في بنائها الداخليّ اسم فاعل، وفي بنائها الخارجيّ صيغة مبالغة[4].

ولشدة ارتباط صيغة المبالغة باسم الفاعل يكاد بعض النحويين لا يعتدّ بهذه الصيغة فيجعلها داخلة ضمن صيغ اسم الفاعل، هذا ما أشار إليه الصبان في شرحه[5]، وهو في ظنّ الباحث أمر بعيد في الاعتبار.

---

(1) السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 74.
(2) الحملاوي. شذا العرف، ص: 62.
(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 123.
(4) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 184 - 185.
(5) الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 361.

وابن السراج حين تحدّث عن صيغة المبالغة في نصه السابق نظر إليها من منظور اسم الفاعل، وبيّن أن "فُعّال" التي جاءت في الكلام إنما هي ملحقة باسم الفاعل، لأنها تدل على ما يدل عليه، إلا أنّ دلالتها على الكثرة منحتها هذه الصيغة المميزة.

وبهذا الكلام فإن ابن السراج قد انتقل بتأويله لهذه الظاهرة الصرفية إلى جوانب التأصيل الصرفي المتعلقة بأصل قاعدة اسم الفاعل، فقد احتكم إلى تلك القاعدة في نظرته إلى صيغة المبالغة، إذ إنّ جميع الشروط الواجب توافرها في صيغة اسم الفاعل موجودة ضمن صيغة المبالغة، ومن هنا ألحقها بصيغة اسم الفاعل.

ثالثاً: الصفة المشبهة

هذه هي الصيغة المشتقة الثانية التي سنتحدث عنها ضمن هذا المبحث، وهي صيغة صرفية لها خصوصيتها في حالتها الصرفية، وطبيعة اشتقاقها، فهي تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل، ولكن وفق نظام دلالي آخر، فإنها تدل على الثبوت والدوام، في حين أن اسم الفاعل يدل على التغير والحدوث، كما أنها تشتق من الفعل اللازم، في حين أن اسم الفاعل يُشتق من الفعل المتعدي، وهذه هي أبرز الأمور التي تفرق الصفة المشبهة عن اسم الفاعل[1].

والصفة المشبهة لا تجري على حركات المضارع وسكناته كاسم الفاعل، ولكن هذا لا يعد فرقاً بينها وبين اسم الفاعل، فربما جاءت بعض صيغها جارية على حركات المضارع وسكناته، مثل: ناصع، وأعور، فناصع من الفعل: ينصع، وأعور، من الفعل "يعوِر"، وكلا الفعلين وافق صيغة الصفة المشبهة بالحركات والسكنات، فالصفة المشبهة قد تفترق عن مضارع فعلها بالحركات والسكنات، وقد تتفق معه بها[2].

أما بالنسبة لابن السراج، فقد أورد بعض المسائل المتعلقة بالصفة المشبهة التي لها ارتباط بطبيعة الأصل الوضعي لهذه الصيغة الاشتقاقية في العربية، ولكن هذا الأصل لم تخضع له بعض الظواهر الصرفية، لذا فإنَّ ابن هشام يجعل من الأصل الوضعي سبيلاً لتوجيه تلك الظواهر الصرفية بما يتفق وطبيعة التأصيل الصرفي السليم، ومن بين هذه المواضع قوله في بعض الصيغ أنها لا تصلح أن تأتي صفة مشبهة لعدم شبهها باسم الفاعل، وذلك إذ يقول: "ولا يجوز: مررت برجل خير منه أبوه على النعت ولكن ترفعه على الابتداء والخبر, وذلك لبعده من شبه الفعل والفاعل من أجل أن "خير منه" لا يؤنث ولا يذكر ولا تدخله الألف واللام, ولا يثنى ولا يجمع فبعد من شبه الفاعل فكل "أفعل منك" بمنزلة: "خير منك" "وشر منك", وما لم يشبه اسم الفاعل فلا يجوز أن ترفع به اسمًا ظاهرًا البتة"[3].

---

(1) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 875 - 877.

(2)ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد (1383هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ـ مصر، الطبعة الحادية عشرة، ص: 278.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 131.

فلا بد للصفة المشبهة أن تشابه اسم الفاعل بنواحٍ صرفية ذات علاقة باسم الفاعل حتى يمكننا إعمالها إعماله، وإعطاءها حكمه في الكلام، ومن بين هذه الأمور أن تكون قابلة للتثنية والجمع، وقابلة للتذكير والتأنيث، وقابلة لدخول الألف واللام عليها[1]، فإذا توافرت هذه الشرائط في الكلمة المشتقة جاز اعتبارها صفة مشبهة، وإذا لم تتوافر فلا سبيل إلى ذلك، وهذا ما جرى في صيغة "خير" التي ذكرها ابن السراج في نصه السابق، فهي لا تقبل هذه الشروط الثلاثة، ومن هنا فإنه لا يصلح اعتبارها صفة مشبهة باسم الفاعل لأنها لا تشبهه في بعض أحكامه.

إن خلو لفظ خير" في المثال السابق من بعض خصائص اسم الفاعل أدخل فيها شيئاً من الضعف الاشتقاقي، مما أدى إلى ابتعادها عن الصفة المشبهة، وهذا الضعف جاء من طبيعة تلك الكلمة، في حين أن كلمة "حَسَن" مثلاً قوية في بنيتها الاشتقاقية بالنسبة للصفة المشبهة، فهي تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر، وتدخلها الألف واللام، فمن هنا كانت قوية في اشتقاقها، فكانت صفة مشبهة[2]، وإن ضعفها من حيث إنها صفة مشبهة لا يمنع من قوتها من حيث إنها اسم تفضيل، فإن لفظ "خير" تأتي بمعنى التفضيل، وهو ما حصل في الموضع السابق[3].

أشار عدد من اللغويين والنحاة إلى هذا الانفراد في صيغة "خير" وبيّنوا أنها لاسم التفضيل أقرب من الصفة المشبهة، ومن بينهم الزمخشري[4]، والعكبري[5].

اعتمد ابن السراج في حديثه عن هذا الموضع المختلف من مواضع الصفة المشبهة على الأصل الوضعي للصفة المشبهة، فإن أصلها الوضعي يقول بأنه يتوجب على الصيغة التي تدخل ضمن صيغ الصفة المشبهة أن تتشابه مع اسم الفاعل في أمور، وذلك كي تأخذ حكم هذا المشتق، غير أن هذه الكلمة -خير - لا تتوافق مع تلك الشروط التي تُلحقها باسم الفاعل، بل بقيت ضمن صيغة صرفية أخرى ألا وهي صيغة اسم التفضيل.

استطاع ابن السراج أن يجعل من طبيعة الأصل التقعيدي للصفة المشبهة أصلاً وضعياً يحتكم إليه في الحكم على مواضع الصفة المشبهة في المستوى الصرفي، فاستطاع بهذا الأصل أن يحكم على صيغة "خير" بأنها لا تتوافق مع صيغة الصفة المشبهة، لذا فلا يمكن عدها من هذا القبيل، واعتمد توجيهه لهذه الكلمة على مجموعة من الشروط التي نفاها عنها، وهي:

أ . شرط التعريف.
ب . شرط التذكير والتأنيث.
ج . شرط التثنية والجمع.

---

(1) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 875 - 877.
(2)الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (د.ت). رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ص: 82.
(3)الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (د.ت). رسالة منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ص: 54.
(4) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 302.
(5) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 447.

فحين اختلّت هذه الشروط في كلمة "خير" لم يصلح عدّها صفة مشبهة، وذلك وفقاً للأصل التقعيديّ القائم على الأصل الوضعيّ.

رابعاً: اسم المفعول

وهذه الصيغة الاشتقاقية أيضاً لها ارتباط باسم الفاعل، لأنها تُشتق من الفعل لتدلّ على من وقع عليه الحدث، غير أنه في واقع التركيب نائب فاعل، لأن صيغة اسم المفعول لا تُشتق إلا من الفعل المبني للمجهول، ويدل اسم المفعول على من وقع عليه الحدث، وهو لا يشتق إلا من المتعدي، يُشتق من اللازم ولكن بإتباعه بشبه جملة ظرفية أو جار ومجرور تدلّ على أنّ الفعل لازم(1).

وهناك بعض المواضع في كتاب الأصول في النحو وجّه فيها ابن السراج ظاهرة متعلقة باسم المفعول توجيهاً معتمداً على الأصل الوضعي لهذه الصيغة، ومن ذلك قوله في مجيء المصدر بمعنى المفعول: " ما لفظه لَفظ المصدر فجاء على معنى: مَفْعُول وفَاعل وذلك قولكَ: لَبَن حَلَبٌ إنّما تريد: مَحلوب وكقولهم: الخَلْق إنَّما يريد به: المَخلوقَ والدرهم ضَرْب الأمير: أي: مَضروب"(2).

يتضمن كلام ابن السراج السابق حديثاً عن تناوب الصيغ الصرفية كما أشرنا إليه سابقاً في حديثنا عن اسم الفاعل، وذلك أن المصدر الصريح يأتي بمعنى اسم المفعول، فالدلالة مرتبطة باسم المفعول، واللفظ لفظ المصدر الصريح.

وكلام ابن السراج السابق شبيه بكلام سيبويه عن هذه المسألة تماماً، إذ يقول سيبويه في ذلك: " وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبنٌ حلبٌ، إنما تريد محلوبٌ وكقولهم: الخلق إنما يريدون المخلوق. ويقولون للدرهم: ضرب الأمير، إنما يريدون مضروب الأمير"(3).

وهذه الظاهرة الصرفية ليست غريبة على الدرس الصرفي، إذ يشير الرضي الاستراباذي إلى أنه يكثر في كلام العرب مجيء هذا التناوب بين الصيغ الصرفية، فيأتي اسم المفعول بلفظ المصدر الصريح، وهو في دلالته يدلّ على اسم المفعول، فما ذاك إلا نتيجة للمعنى السياقي للكلام، إذ لو كان الأمر محتكماً إلى الصيغة لكان ذلك مصدراً(4).

إن مثل هذه الصيغ التي تفرعّت عن صيغة اسم المفعول وإن كانت في شكلها تشير إلى المصدر الصريح، فإنها في مضمونها الداخلي تشير إلى اسم المفعول، فمن هنا لا يمكن النظر إليها وفق دلالة المصدر الصريح، بل يتوجب علينا أن ننظر إليها وفق طبيعة اسم المفعول الدالة على من وقع عليه الحدث(5).

---

(1) الحملاوي. شذا العرف، ص: 63.
(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 111.
(3) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 43.
(4) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 3، ص: 90.
(5) الأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 138.

وانطلاقاً من ذلك كله، فإنه يتبيّن لنا كيف نظر ابن السَّراج إلى هذه الصيغة وفق النظام التأصيلي للصيغ الصرفية، فالأصل في صيغة اسم المفعول الدلالة على من وقع عليه الحدث، فقولنا:

لبن حلب: أي أن حدث الحلب قد وقع على اللبن.

وهذا خلق: أي أن حدث الخلق وقع عليه.

ودرهم ضرب الأمير: أي أن حدث الضرب وقع عليه.

فانطلاقاً من الأصل الوضعي لاسم المفعول الذي يقول بأن اسم المفعول جاء للدلالة على من وقع عليه الفعل رأى ابن السراج أن يجعل هذه الصيغة دالة على اسم المفعول، ويلحق هذه الألفاظ باسم المفعول على أنها ظاهرة صرفية متميزة ناتجة عن طبيعة العلاقة التبادلية بين الصيغ الصرفية المختلفة.

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن السراج عن اسم المفعول فيقول: "واعلَم: أنَّ كُلَّ فِعْلٍ متعدٍّ فقد يبنى منهُ على مفعولٍ نحو قولِكَ في ضُرِبَ: مَضروبٌ وفي قُتِلَ: مَقتولٌ وما لا يتعدى فلا يجوزُ أن يبنى منهُ "مفعولٌ" إلا أن تريدَ المصدرَ أو تتسعَ في الظروفِ فتقيمَها مقامَ المفعول الصحيح وقدْ جاءَ في اللغةِ "فُعِلَ" ولَم يستعملْ منهُ فَعَلتُ وذلكَ نحو: جُنَّ وسُلَّ. وَوُرِدَ مِنَ الحُمّى وهو مجنونٌ ومَسلولٌ ومحمومٌ وموروودٌ ولم يستعمل فيهِ فَعَلتُ: ومثلُه: قَطِعَ: كأنَّهم قالوا: جُعِلَ فيهِ جنونٌ فجاءَ مجنونٌ عَلَى "فُعِلَ" كما جاءَ محبوبٌ مِنْ "أَحْبَبتُ" وكانَ حَقٌّ مجنونٍ: مُجَنٌّ علَى: أَجَنَّ وقالَ بعضُهم: "حَبَبْتُ" فجاءَ بهِ على القياس"(1).

ما يهمنا من كلام ابن السراج السابق أنه أشار إلى لفظي "مجنون، ومحبوب" والأصل أن يقال فيهما: مجن، ومُحب، على القياس، غير أنهما لم يأتيا وفق أصل القاعدة الصرفية التي بُنيت لهما، وهو ما جعلهما يعدان في حكم الشواذ.

وسمع عن العرب قولهم أنهم قالوا في مجنون "مُجن"، للدلالة على اسم المفعول، وقالوا "مُجِنّ" للدلالة على اسم الفاعل(2)، وهذا ما يختلف مع الفكرة التي قدمها ابن السراج سابقاً.

ولفظ "مجنون" صيغة لاسم المفعول مشتقة من فعل مزيد هو "أجنّ"، فالأولى بها أن تصاغ وفق الصياغة الخاصّة بالأفعال المزيدة، غير أن الواقع كان مختلفاً، فقد جاءت هذه الصيغة وفق اشتقاق اسم المفعول من الثلاثي المجرد عن الزيادة(3).

تمثل صيغة "مجنون، ومحبوب" صيغتين غير متوائمتين مع الطبيعة الاشتقاقية لاسم المفعول في العربية، وذلك أن هاتين الصيغتين جاءتا وفق أصل اشتقاق اسم المفعول من الثلاثي، وفي واقع الأمر فإن فعليهما فعلان مزيدان بالهمزة، وهما: أجنّ، وأحبّ، غير أنهما اختلفا في طبيعة هذا الاشتقاق.

وحينما أراد ابن السراج توجيه هذه الظاهرة المتعلقة باسم المفعول كان لا بد له من العودة إلى أصل هذه القاعدة، فأشار بدءاً إلى اختلاف هاتين الصيغتين مع الأصل

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 112.

(2) الهروي. إسفار الفصيح، ج: 1، ص: 482.

(3) ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 166.

الاشتقاقي لاسم المفعول، ثم بيّن أن هذه الصيغ قد سُمعت عن العرب وفق أصلها الاشتقاقي السليم، مما يعضد ذلك الأصل الاشتقاقي، ويبتعد عن الظاهرة قيد الدرس.

غير أنّ هذه الإشارة إلى إحدى لغات العرب لا تمنع من القول بأن هذه الظاهرة ماثلة أمامنا في الاستعمال اليومي للغة العربية، وانطلاقاً من ذلك فإن ابن السراج اعتمد على الأصل الوضعي التقعيدي في حديثه عن هذه الظاهرة الصرفية المتعلقة باسم المفعول.

تناول ابن السراج مجموعة من الظواهر الصرفية من وجهة نظر تأصيلية حتى وصل إلى تفسير أصولي لهذه الظواهر، كما بيّن مجموعة من الأمور التي تتعلق بمجيء الكلام على غير أصله، وهو ما كان ينعته في بعض الأحيان بالشذوذ، ومما يميز توجيهات ابن السراج للظواهر الصرفية عموماً ما يلي:

1. كان كثير الاعتماد على الأصل الوضعي لا على الأصل الافتراضي.
2. اتسمت توجيهاته الصرفيه بالاختصار والابتعاد عن الاطناب في بسط القضايا المطروحة.

الفصل الثالث
الأصل وتوجيه الظاهرة اللغوية في المستوى التركيبي

إنّ مفهوم المستوى التركيبيّ هذا الذي يُطرَح ضمن هذا الفصل يعني تماماً ما يُقصد بالمستوى النحويّ عند العلماء واللغويين، وذلك أنّ المستوى النحويّ يعتمد تلك الحالات التركيبية التي تربط عناصر الكلام بعضها ببعض، كما أنّ تلك الحالات لها دورها في تكوين التراكيب المختلفة والمتعدّدة، ومن هنا يُطلق على هذا المستوى النحويّ اسم المستوى التركيبيّ ضمن هذه الدراسة، فالتراكيب النحويّة المختلفة هي مدار البحث ضمن هذا الفصل(1).

ولا يمكننا النظر إلى المستوى النحويّ أو التركيبيّ بحال من الأحوال دون النظر إلى ما يجاوره من مستويات اللغة الأخرى، فلا يمكن إعطاء مستوى من هذه المستويات أهمية تكبر المستوى الآخر، بل إنّ العملية التكاملية التي تلعبها تلك المستويات من شأنها أن تحقق نظاماً لغوياً متميّزاً، فالمستوى الصوتيّ مثلاً يمثّل الجوانب التطريزية للكلام التركيبي المعتمد على المستوى النحوي، والمستوى الصرفي يعالج تلك البنى العامة للكلمات داخل ذلك التركيب(2)، فمن هنا يظهر الجانب التكامليّ للمستويات اللغوية بعضها مع بعض التي تنقل صورة الكلام من الحالة الفردية - الأحادية - إلى حالة التركيب ضمن المستويات اللغوية ذات الصلة بذلك المستوى.

ويعالج المستوى النحويّ أو التركيبيّ كما نسميه في هذه الدراسة كافّة الجوانب التركيبية التي تختص بالدرجة الأولى بنواحي الإعراب, فإن الإعراب يمثّل لنا أهمّ جوانب المستوى التركيبيّ، خاصّة في اللغة العربية، فإن كافّة أشكال الإعراب الظاهر والمقدِّر، بالحركات أم بالحروف تدخل ضمن إطار المستوى التركيبيٍّ النحويّ في اللغة، ومن هنا فإن هذه العلاقات التركيبية ذات صلة بعضها مع بعض إذا ما نُظِر إليها من خلال ترابطها مع بعضها بعضاً ضمن المستوى النحويّ التركيبيٍّ(3).

غير أنّ هذا التشارك بين مستويات اللغة المختلفة في إطارها اللغويّ لا يعني تشاركاً كاملاً ضمن كافة الأطر والدلالات، بل لا بد من الفصل بين مستويات اللغة المختلفة في جوانب معيّنة، فمثلاً إنَّ المعنى ضمن المستوى النحويّ يختلف عن المعنى ضمن المستوى الدلاليّ، وهكذا، فإنّ معنى أيّ عنصر على أيّ مستوى من المستويات، ينبغي أن يفسر من حيث كيفية استعماله، ومن حيث علاقته بغيره من العناصر في اللغة موضوع الدرس، كما ينبغي أن يفسَّر على المستوى الدلالي، من حيث علاقته بالعالم الخارجي، أيّ من حيث العناصر غير اللغوية التي لها صلة بالمعنى كشخصية المتكلم، وشخصية المخاطب، وسائر ظروف الكلام(4).

---

(1) حسان.تمام . اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 89.
(2) ليونز. اللغة وعلم اللغة، ص: 138.
(3) انظر: بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 189.
(4) السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 187.

ومن هنا, فإن الأشكال التركيبية ضمن إطار اللغة تنتظم في سلك المستوى التركيبيّ أو النحويّ في العربية، ويمكن معالجتها ضمن إطار هذا المستوى، خاصّة إذا علمنا أن الدراسات اللغوية التي يزخر بها تراثنا اللغويّ ترتكز في أغلبها على بحث المستوى النحويّ أو التركيبيّ، ممّا يزيد في متانة هذا المستوى إذا ما قورن بسائر المستويات اللغوية ويتحدث هذا الفصل عن أثر الأصل النحوي في تفسير الظاهرة النحويه وتوجيهها عند ابن السرّاج، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ تلك الظواهر النحوية لا تشمل أنماط التركيب النحويّ في العربية كافة، بل تتخذ من بعض الأنماط بيئة خصبة لها، ومن ناحية ثانية فإنها لا تظهر في بعض الأنماط التركيبية الأخرى.

أولاً: في باب الممهدات النحوية

درج النحاة منذ سيبويه على افتتاح كتبهم النحوية بالحديث عن بعض الأمور التي تتعلّق بأساسيّات العملية النحوية إنّ جاز لنا التعبير، وهي ما سمّاها سيبويه بمجاري أواخر الكلم من العربية[1]، وهي ما اصطلح النحاة على تسميتها في ما بعد بالإعراب والبناء[2].

ولمّا درج النحاة على تسمية هذه الجوانب التركيبية بالبناء والإعراب، ثمّ درجوا على إيرادها ضمن فواتح كتبهم النحوية لتكون مرتكزاً هامّاً يعتمد عليه القارئ في كتبهم تلك، ولتكون نمطاً من القواعد العامّة التي تحكم اللغة برمّتها كانت تسميتي لها بالممهّدات النحوية من ناحية أنها تمهّد الطريق أمام القارئ لفهم ما سيأتي من القواعد المختلفة والمتعدّدة.

وهذا الحديث عن نواحي البناء والإعراب يختص بالحديث عن النكرة والمعرفة، والحديث عن المبنيّات من الأسماء والأفعال، وعلامات البناء وعلامات الإعراب الأصليّة منها والفرعيّة، كما يتناول هذا العنوان في كتب النحو المختلفة الحديث عن المثنّى والجموع وعلامات الاسم والفعل وغيرها من النواحي الفرعيّة الأخرى، وهو ما سيتطرّق الباحث للحديث عن بعضها في هذا الفصل بما يتّفق مع أساس الدراسة العامّ.

أ . الأسماء الستة:

تمثّل الأسماء الستة حالة إعرابية متميّزة في اللغة العربية، وذلك أنّها أسماء مفردة، اختصَّت بجانب إعرابيّ يميّزها دون سواها من الأسماء المفردة الأخرى غيرها، والأسماء الستة هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال، فإنّ هذه الأسماء الستة تُرفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء[3]، وهي حالة إعرابية متميّزة لهذه الأسماء الستة، ولكن لها شروطها التي لسنا في مدار الحديث عنها من

---

(1) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 13.

(2) ضيف، أحمد شوقي عبد السلام (د.ت). المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، 62.

(3)ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص: 18.

ناحية وصفية، وما يهمّنا فقط من ذلك ما تمتاز به هذه الأسماء من طبيعة نحوية منفردة.

يتحدّث ابن السراج عن "ذو" وهي من الأسماء الستة فيقول: "فإنْ سمّيت بـ "ذو" قلت "ذوّاً""؛ لأنك تقول: هاتان ذواتا مال، فلما علمت الأصل رددته إلى أصله، كما تكلموا به، ولو لم يقولوا ذوا ثُمَّ سمينا بـ "ذو" لما قلت إلا ذو"[1].

اشتمل كلام ابن السراج على بيان لأثر الأصل في مسألة تسمية أحد الأعيان بـ "ذو" وهي من الأسماء الستة، فبيّن أنّ تلك التسمية تجري على كيفية خاصّة مرتبطة بالأصل الذي عليه "ذو" من الكلام، وهو "ذوا" وذلك اعتماداً على بعض الأسس اللغوية التي يُحكم من خلالها على ذلك الأصل بالوضعية أو بالافتراضية.

تتميّز "ذو" عن سائر الأسماء الستة بأنّها لا تفارق الإعراب بالحروف، أيّ أنّها لا تخرج عن الكيفية التي وُضعت لها في النحو العربي، وهي أن تُرفع بالواو، وتنصب بالألف وتجر بالياء، ومن هنا تظهر خصوصية هذه الكلمة دون سائر الكلمات الأخرى من الأسماء الستة، فإنها تأتي دائماً معربة بالحروف، ولا تفارق الإضافة، وقد تأتي هذه الكلمة بمعنى "الذي" وذلك في لغة طيء، إذ يتعاملون مع هذه الكلمة على أنّها اسم مبنيّ على السكون، فيقولون مثلاً: جاء ذو أعرفه، ورأيت ذو أعرفه، ومررت بذو أعرفه، ففي كافة هذه الأحوال لا تخرج "ذو" عن طبيعتها البنائية على السكون، وتبقى بمعنى "الذي"[2].

وأصول الأسماء في العربية تكون على حرفين وثلاثة وأربعة وخمسة، ومن هنا فلا يصلح أن يأتي اسم في العربية بأقلّ من حرفين، وفي أكثر الأحيان يكون الاسم الذي هو على حرفين إنّما هو على ثلاثة حروف ولكن ذهب أحد تلك الحروف ويمكننا أن نلحظه إذا قمنا بتصغير الاسم، مثل: دم، دُميّ، فهذا هو الحرف قد عاد، وإذا كان الاسم مكوّناً من حرفين فلا يصلح أن يكون أحدها حرف علة (ألف أو واو أو ياء) لأن التنوين إذا دخل ذلك الاسم أذهب حرف اللين، فبقي الاسم على حرفين، ومن هنا إذا كانت التسمية بـ "ذو" كانت على "ذوّا" كي لا يذهب التنوين بصوت الواو[3].

ولا يكون اسم في العربية على حرفين أحدهما صوت لين، ألف أو واو أو ياء؛ لأنّ هذه الحروف تسقط في حال تنوين الاسم، هكذا بيّن النحاة، وبيّنوا أيضاً أنّه لا يمكن بقاء اسم على حرف واحد، وهو ما أوجب التسمية بذو على "ذوّا" كما تبيّن عند ابن السراج، فلا يمكن بقاء الاسم على حرف واحد، وهي العلّة الموجبة لإيجاد الحرف الثالث في هذه الكلمة في حال التسمية بها، أما ما يقال من أن "ذو مال" جاء فيه الاسم على حرفين فإن لزومه للإضافة سبيل لمجيئه على هذه الصورة، لأنّ الإضافة عنصر

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 108.
(2) انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 1، ص: 315.
(3) المبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 234.

مكوّن للاسم، والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، ومن هنا جاز التسمية به على هذا الوجه[1].

وحين بيّن ابن السراج هذه الحالة التأصيلية لهذا الاسم في العربية عضد كلامه باستعمال قياسيّ له في العربية حين يقال: هاتان ذواتا مال، فعادت الألف إلى "ذو" وهي أصل فيه، وممّا يزيد في تأكيد هذه الفكرة من وجهة نظر الباحث أنّه نُقل عن بني طيء أنّهم يصرفون هذا الاسم تصريفاً كاملاً مفرداً ومثنّى وجمعاً، ومذكّراً ومؤنّثاً، فيقولون مثلاً: هذا ذو نعرف، وهذان ذوا نعرف، وهؤلاء ذوو نعرف، وهذه ذات نعرف، وهاتان ذواتا نعرف، وهؤلاء ذوات نعرف[2]، فهذه اللغة التي نُقلت عن بني طيء تشير لنا إشارة واضحة إلى الأصل اللغوي الذي كان عليه "ذو" موصولاً، فالألف فيه أصلاً وفق ما بيّنه ابن السراج سابقاً، ووفق ما نُقل عن بني طيء في هذه اللغة[3].

ومن الشواهد المسموعة عن العرب التي جاءت فيها "ذو" مجموعة قول الشاعر[4]:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِق ذَوَاتَ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِق

فالشاهد يظهر في قوله: ذوات،

جاء حديث ابن السراج عن هذا الاسم من الأسماء الستة في حال حديثه عن الأسماء في العربية، وكيفية التسمية بها؛ فإذا أردنا أن نسمي رجلاً بـ "ذو" فإن علينا أن نقول: ذوّاً، ولا يصلح بقاء هذا الاسم على حاله مكوناً من حرفين الثاني منهما صوت الواو وهو صوت لين، وصوت اللين لا يجوز التسمية به لأنّه يذهب مع التنوين، فيبقى الاسم على حرف واحد، وهو محال في العربية.

واعتمد ابن السراج في توجيه هذه الظاهرة اللغوية على أصل لغوي وضعيّ موجود في العربية يمكن الاعتماد عليه، وهذا الأصل يتمثّل بظهور هذه الألف في الأسماء مثل قولنا: هاتان ذواتا مال، فهذه الألف التي ظهرت في الاسم تبيّن أنها من أصل ذلك الاسم، ويمكن الاعتماد عليها باعتبارها أصلاً وضعيّاً للوصول إلى توجيه سليم لهذه الظاهرة التي بيّنها ابن السراج في كلامه السابق.

إذن, فإن الأصل الذي اعتمده ابن السراج في توجيهه لهذه الظاهرة اللغوية أصل لغويّ وضعيّ يدلّ عليه بعض الاستعمال اللغوي ضمن اللغة العربية، والذي تظهر فيه الألف في كلمات أخرى ووفق تراكيب أخرى مثّل لها ابن السراج بقولنا: هاتان ذواتا مال، فإنّ الألف تظهر كما يتبيّن لنا في المثال السابق مع هذا النمط من التراكيب النحوية.

---

(1)النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (2004م). عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ودار الجفان والجابي، الطبعة الأولى، ص: 85 - 86.
(2) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 138.
(3) انظر: عبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة، ص: 257.
(4) انظر البيت في: ابن الشجري. أمالي ابن الشجري، ج: 2، ص: 305، وابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 1، ص: 218.

وتبيّنت هذه الظاهرة اللغوية التركيبية في واحد من الأسماء الستة وهو "ذو" وذلك لتميّز هذه الأسماء دون غيرها في العربية بأنها معربة بالحروف دون الأسماء الأخرى المعربة بالحركات، فمن هنا ظهر تميّزها، وكانت تمثّل ظاهرة ضمن النظام التركيبيّ العربيّ.

وازداد هذا التميّز في كلمة "ذو" التي جاءت وفق نظام آخر يجعل من أمر التسمية بها معتمداً على إعادة صوت ثالث لها بدليل لغويّ تركيبيّ استعماليّ آخر يعضد تلك القاعدة التي وجّهها ابن السراج، وهو ظهور تلك الألف في أنظمة تركيبية أخرى في اللغة.

ب . في الضمائر:

تمثّل الضمائر واحدة من أبرز المكوّنات التركيبية في أيّ لغة من اللغات، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ هذه الضمائر تشير إلى أشياء تحتها، فالإضمار:(ترك الشيء مع بقاء أثره) في الكلام[1]، وهو ما يحصل فعلاً مع الضمائر في العربية، إذ يشير الضمير إلى شيء تحته يكون مذكوراً قبله ضمن النص نفسه، أو خارجاً عن النص فيشير مثلاً إلى المتكلم أو المخاطب وهكذا.

فالضمير إذن ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره، لفظًا، نحو: زيد ضربت غلامه، أو معنى، بأن ذكر مشتقه، كقوله تعالى: "اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى"[2]، أيّ: العدل أقرب لدلالة اعدلوا عليه، أو حكمًا، أي ثابتًا في الذهن، كما في ضمير الشأن، نحو: هو زيد قائم[3].

ولا يمكن النظر إلى الضمير إلا من خلال القرينة التي يدلّ عليها، فلا بدّ للضمير من قرينة لفظية أو معنوية دالّة عليه، إذ من خلال تلك القرينة يمكن فهم المراد من ذلك الضمير أيّاً كان نوعه، فإن ضمائر المخاطب والمتكلم قرينتها الحضور، أما ضمائر الغائب فإن قرينتها الذكر المسبق لصاحب الضمير، فقرينة ضمير الغائب من النص نفسه، أمّا قرينة ضمير المخاطب والمتكلّم فمن خارج النص اللغويّ، وله قرينة الحضور في المقام[4].

واللغة العربية واحدة من مجموعة اللغات السامية التي تستعمل ضمائر لاحقة للأفعال تدلّ على جنس الفاعل وعدّده، وهذه اللّواحق التي تسمّى ضمائر من شأنها أن تكون للرفع أو للنصب، غير أنّ أكثر حالاتها أن تكون للرفع[5].

ويصحب التصاق هذه الضمائر بالأفعال بعض التغييرات البنائية على الكلمة، سواء أكانت تلك التغييرات صوتيّة متمثلة بالتحريك أو الإسكان لبعض مكوّنات الفعل،

---

(1) الجرجاني. التعريفات، ص: 29.
(2) سورة المائدة، آية: 8.
(3) الجرجاني. التعريفات، ص: 217.
(4) حسان.تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 110.
(5) عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 267.

أو تغييرات صرفيّة متمثلة بالحذف أو النقل، فإنّ هذه التغييرات التي تطرأ على الكلمة تكون بأثر ذلك الضمير الملحق بها، خاصّة إذا كان ذلك الضمير ضميراً متصلاً[1].

إنّ هذه الضمائر تحمل قيمة دلالية وظيفيّة وليست قيمة معجميّة، إذ إنّ قيمتها الوظيفيّة تتمثل في طبيعتها المورفيميّة التي تظهر باعتبارها علامة، وهذه العلامة تشير بدورها إلى باب من أبواب النحو، ويظهر ذلك من خلال المثال الآتي: كلمة "يحترمونهم"، فإنّ الواو مورفيم الفاعلية، وهو ضمير يدلّ على معنى الفاعليّة في الكلمة، و"هم" يمثل مورفيم المفعوليّة الذي يعبر بدوره عن المفعول به ضمن هذا التركيب[2].

الضمائر العربية ضمن تراثنا النحوي القديم تنقسم إلى ثلاثة أقسام باعتبار المكنّى عنه: الأول: ضمير الغائب، وهو ما كان فيه الضمير دالاً على شخص غائب ذُكر سابقاً في النص اللغويّ، والثاني: ضمير المتكلّم، وهو ما دلّ على الناطق بالكلام نفسه، والثالث: ضمائر المخاطب، وهي ما دلّت على المخاطب أو المخاطبين بالكلام، أما في الدرس اللغوي الحديث فإن أمر الضمائر يختلف، إذ يتسع ليشمل بعض العناصر التركيبية التي كانت تُدرس في نحونا القديم على أنها عناصر تركيبية أخرى غير الضمائر، فالضمائر في عرف النحاة المحدثين تنقسم إلى أربعة أقسام: الأول: الضمائر الشخصية، وهي ما دلّت على مجموعة الضمائر القديمة كلّها، والثاني: ضمائر الإشارة، وهي ما كان يُطلق عليها في الدرس القديم بأسماء الإشارة، والثالث: الضمائر الموصولة، وهي الأسماء الموصولة في عرف النحاة القدماء، والرابع: ضمائر الاستفهام، وهي ما تُسمّى في النحو القديم بأسماء الاستفهام، فالضمير في الدرس اللغوي الحديث قد اتسع في دلالته ليأخذ معه عدداً من العناصر الكلامية الأخرى عند النحاة القدماء[3].

لكن الباحث في هذه الدراسة لن يعتمد هذا التقسيم الحديث للضمائر، وسيعتمد تقسيم النحاة القدماء حتى يتمكن من تقديم هذا البحث على أتمّ صورة وأكمل وجه.

مجيء خبر "كان" ضميراً:

يقول ابن السراج متحدّثاً عن خبر "كان" في حال كونه ضميراً: "واعلم أن خبر كان إذا كنّيت عنه جاز أن يكون منفصلاً ومتصلاً، والأصل أن يكون منفصلاً، إذ كان أصله أنه خبر مبتدأ، تقول: كنت إياه، وكان إياي، هذا الوجه، لأنّ خبره خبر ابتداء وحقّه الانفصال، ويجوز: كانَني، وكنتُه، كقولك: ضربني وضربته، لأنّها متصرّفة تصرّف الفعل، فالأول استُحسن للمعنى، والثاني لتقديم اللفظ، قال أبو الأسود[4]:

---

(1) حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 87.

(2)انظر: حسان، تمام (د.ت). مناهج البحث في اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 186 - 187.

(3) حجازي. علم اللغة العربية، ص: 203.

(4) انظر البيت في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 327، والبرقوقي، عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد (د.ت). الذخائر والعبقريات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 162.

فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ أخُوها غَذَتهُ أُمهُ بِلِبَانِهَا"[1].

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن السراج عن المسألة نفسها يقول: "ومن ذلك قولهم: كان إيّاه، لأن كانه قليلة، ولا تقول: كانني وليسني، ولا كانك، لأنّ موضعه موضع ابتداء وخبر فالمنفصل أحق به"[2].

اشتمل كلام ابن السراج السابق على حديث عن جواز مجيء خبر "كان" ضميراً متصلاً، مع كون الأصل فيه أن يأتي ضميراً منفصلاً لا متصلاً، وبيّن سبب مجيئه متصلاً، كما بيّن سبب مجيئه منفصلاً، فأحدهما حملاً على اللفظ، والثاني حملاً على المعنى.

وذكر سيبويه هذا البيت الشعري لأبي الأسود الدؤلي وبيّن أنّه يجوز في العربية مجيء خبر "كان" على هذا النحو من الاتصال، ولا يعني أنه شائع في الانفصال أن مجيئه في الاتصال ممتنع، بل هو جائز[3].

إنّ خبر "كان" في أصله خبر لمبتدأ، وخبر المبتدأ أبداً لا يتصل بالمبتدأ نفسه، ومن هنا فمن حقه أن يكون منفصلاً حتى بوجود ناسخ للابتداء، مثل "كان" أو إحدى أخواتها، فإنّ هذا الناسخ لا يبعد الخبر عن أصله، لذا فمن الواجب النظر إلى هذا الخبر وفق منظور الابتداء السابق، فالأجود أن يكون منفصلاً وليس متصلاً[4].

وابن السرّاج حين تحدّث عن هذا الوجه في العربية بيّن أنّه وجه مسموع عن العرب، غير أنّ الأجود أن يكون الخبر ـ خبر كان ـ منفصلاً وليس متصلاً، ولكنّ السماع جاء عن العرب بالأصل التركيبي لهذه الجملة، وهو باتصال الخبر في "كان" أو إحدى أخواتها، فقد نُقل عن العرب قولهم: عليه رجلاً ليسني، فقد اتّصل خبر "ليس" بها[5].

وتأتي بعض الاستعمالات العربية لهذه الأفعال الناقصة بغير نون الوقاية بين الفعل الناقص وخبره، ممّا يؤيّد القول بجواز اتّصال هذه الأفعال بأخبارها حين يكون الخبر ضميراً متّصلاً، فقد نُقل عن العرب قولهم مثلاً: ليسي، بغير نون الوقاية[6].

ولكلّ وجه من الوجهين السابقين في الأفعال الناقصة ما يؤيّد استعماله في العربية، فإن وجه الاتصال يؤيّده أن هذه الأفعال الناقصة قد دخلت على المبتدأ والخبر، وهما بمثابة الفعل والفاعل، فلمّا جاز أن يكون الفعل والفاعل ضميرين متّصلين، جاز أن يكون المبتدأ والخبر ضميرين متّصلين أيضاً، أمّا القول بعدم الجواز مع هذه الأفعال فإنّ قولنا: كانه، وكنته، كانني، تشير إلى أن المبتدأ والخبر شيء واحد، فكما أنه لا

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 91.
(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 118.
(3) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 46.
(4) المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 98.
(5) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 171.
(6) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1986م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 321.

يجوز قولنا: ضربتُني، فإنّه لا يجوز قولنا: كانني، ومن هنا فلا يجوز مجيء الخبر ضميراً متّصلاً بالفعل الناقص، والأولى به أن يكون ضميراً منفصلاً[1].

ويشير ابن عقيل إلى أن هذا الوجه ـ وجه الانفصال ـ هو الوجه المختار عند سيبويه وعليه أكثر النحاة، مع جواز الوجه الثاني ـ وجه الاتصال ـ ورجاحة الأول عليه[2].

إنّ وجه الاتصال في الحالة التركيبية السابقة محمولة على المعنى، أي كون خبر "كان" خبر مبتدأ في الأصل فإنّ حقّه الانفصال، غير أنّ هذا الوجه لا ينفي القول بالوجه الثاني، وهو مجيء الخبر متصلاً، فإنّ "كان" وأخواتها فعل كسائر الأفعال، وكما أنّ المفعول به يأتي ضميراً متصلاً، فإن حق خبر "كان" أن يأتي متصلاً حملاً على المفعول به، إذ إنّ خبر "كان" بمثابة المفعول به في سائر الأفعال المتعدية الأخرى، وهذا القول رجّحه بعض النحاة كالأشمونيّ مثلاً[3]، وقال الصبّان بذلك أيضاً[4].

وابن السرّاج اعتمد في توجيه الظاهرة النحوية التركيبية التي تتمثّل بمجيء الضمير متّصلاً مع "كان" وأخواتها على الأصل اللغويّ، وهو أصل تركيبيّ معنويّ يعتمد على معنى الكلام، فإن اسم كان وخبرها في الأصل مبتدأ وخبر، فما دام هذا هو الأصل اللغوي الوضعي لهذا التركيب اللغوي فلا بد من المحافظة عليه من التغيير والتبديل، خاصة ما كان من ناحية الانفصال والاتصال، فإنّ هذا الجانب المعنويّ هو السبب في ترجيح القول بالانفصال لا بالاتصال.

غير أنّ وجه الاتصال لم يكن بعيداً عن اللغة، فما دام الأصل في الفعل المتعدي أن يأخذ مفعوله متصلاً، فكذلك الحال مع "كان" وخبرها، فإن خبرها بمثابة المفعول به، ومن هنا فيجوز مجيء هذا الخبر متّصلاً بها، غير أنّ الأول أرجح الوجهين.

اعتمد ابن السراج في كلامه السابق على الأصول في توجيه الظاهرة اللغوية سواء منها ما كان متعلّقاً بحالة الاتصال، أو ما كان متعلّقاً بحالة الانفصال، فالأصل في حالة الاتصال الفعل "كان" الذي يعتمد على الأفعال المتعدية، والأصل في حالة الانفصال المبتدأ والخبر اللذان دخلت عليهما "كان" فالأصل المحافظة عليه، لكن الظاهرة اللغوية تعدّت هذا الأصل بوجود شاهد لغويّ سماعيّ متمثّل ببيت أبي الأسود يدلّ على جواز مجيء الخبر متّصلاً.

إذن فإنّ الأصل في الحالة السابقة أصل وضعيّ وليس افتراضيّاً سواء في حالة الاتصال، أم في حالة الانفصال:

- في حالة الانفصال يكون الأصل المبتدأ والخبر، وهو أصل وضعيّ ظاهر.

(1) انظر: ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (2001م). شرح المفصل، تحقيق وتقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 326.
(2) ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 104.
(3) الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 95 - 96.
(4) الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 1، ص: 176.

- وفي حالة الاتصال يكون الأصل الفعل المتعدي، وهو أصل وضعيّ موجود في الكلام.

ففي كلتا الحالتين يظهر الأصل الوضعيّ للتركيب، ومن هنا انطلق ابن السراج والنحاة في تأويل الظاهرة اللغوية التي ارتبطت بالضمير في هذه الحالة.

اتّصال الضمير بالفعل المتعدّي إلى فعلين:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن السراج عن اتصال الضمير بالمتعدّي إلى فعلين، يقول: "وكان حق المضمر المتصل ألا يصلح أن يقع موقع المنفصل، والأصل في هذا: عجبت من ضربي إياك، كما تقول: من ضربي زيداً، ومن ضربك إياه، كما تقول من ضربك عمراً، والكسائي يصل جميع المؤنث فيقول: أعطيتُهنه، والضارباناه، لأنه لم يتفق حرفان ولا أعلم بين الواحد والجمع فرقاً"[1].

إنّ هذا الموضع لا يختلف كثيراً عن الموضع السابق، فإنّ ابن السراج بيّن لنا كيفية اتصال الضمير بالفعل المتعدّي، وأن الأصل في المفعول به الثاني إذا كان ضميراً أن يكون ضميراً منفصلاً، ثم أشار إلى مذهب الكسائيّ في هذه الحالة، وهو أنّه يصل جميع المؤنّث.

وبيّن سيبويه أنّ مثل هذه الأنماط التركيبية قبيحة في اللسان العربي، فلا يجوز قولنا: عجبت من ضربهيك، ولا ضربكني، لأن فيه إتياناً للبعيد قبل القريب، أو إتياناً للغائب قبل الحاضر، ومن هنا لم يجز في كلام العرب مجيء هذه الكلمات وفق هذا النحو، وإنما الأصل فيها مجيئها بالضمير المنفصل لا بالمتصل[2].

وهذه الحالة تكثر مع الأفعال المتعدّية إلى اثنين من باب ظننت وأعلمت وأخواتها، لأنّ أصلهما مبتدأ وخبر، فما ينطبق على "كان" وأخواتها ينطبق عليها، فإنّ معنى قولنا: كان زيد قائماً، أي كان زيد كذا وكذا، فتحصل الإخبار بالخبر، ومعنى: ظننت زيداً قائماً، أي: ظننت زيداً كذا وكذا، ومن هنا لا يصلح أن يحلّ المضمر محلّ الخبر[3].

وأجاز الزمخشري في حالة التقاء الضميرين أن يؤتى بهما متصلين، أو أن ينفصل أحدهما، وذلك إذ يقول: "فإذا التقى ضميران في نحو قولهم الدرهمَ أعطيتُكه، والدرهمَ أعطيتُكُموه، والدرهمَ زيدٌ معطيكَهُ، وعجبتُ من ضربِكَهُ، جاز أن يتصلا كما نرى، وأن يفصل الثاني كقولك أعطيتُك إياه، وكذلك البواقي. وينبغي إذا أتصلا أن يقدم منهما ما للمتكلم على غيره، وما للمخاطب على الغائب، فتقول أعطنيك واعطانيه زيد والدرهم أعطاكه زيد"[4].

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 118.
(2) سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 358.
(3) المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 98.
(4) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 169.

أمّا إذا كان الضميران غائبين فيجوز وصلهما بالفعل معاً، فيقال مثلاً: أعطاهوها، وأعطاهاهُ، والمتكلّم على الخيار بأيّهما يبدأ، وليس لأحدهما الأولوية في التقديم على الآخر، وهذا الكلام جيّد في العربيّة، وإنْ كان قليلاً في كلام العرب[1].

والأصل ألا يتصل الضميران، بل يتوجب اتصال أحد هذين الضميرين دون الآخر، إذ إنّ اتصالهما لم ينقل عن العرب إلا من قبيل الشذوذ[2].

وبيّن ابن عقيل أنّ مذهب ابن مالك في هذه الحالة اتصال الضميرين وليس انفصالهما، مثل: خلتنيه، وهو مذهب مخالف لما جاء به سيبويه، فمذهب سيبويه كما ظهر لنا سابقاً يرجّح الانفصال على الاتصال[3].

غير أنّ مذهب ابن مالك في جواز اتّصال الضميرين لم يكن على إطلاقه هكذا، بل إنّه قيّد جواز اتّصال الضميرين إذا اختلفا في لفظهما، أمّا إذا اتفقا في اللفظ، أو في التذكير والتأنيث، أو في الإفراد والتثنية والجمع، ولم يكن الأوّل مرفوعاً، فإنّه يجب أن يكون الثاني بلفظ الانفصال، نحو: فأعطاه إيّاه، ولو قيل: أعطاهوه، لم يجز ذلك، وعدم جواز هذه الحالة التركيبية عند ابن مالك لسببين هما: الأوّل: استثقال توالي الأمثال في الهاءات، والثاني: إيهام أن يكون الثاني توكيداً للأوّل، وكذا لو اتفقا في الإفراد والتأنيث، نحو: "أعطاها إياها" أو في التثنية أو الجمع، نحو: "أعطاهما إياهما"، أو "أعطاهم إياهم". أو "أعطاهن إياهن" فالاتصال في هذا وأمثاله ممتنع[4].

ولكي تكون المسألة أكثر وضوحاً, فإنّ قضية الاتصال والانفصال مرتبطة بالأفعال المتعدّية إلى مفعولين، أمّا ما كان متعدّياً إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر فإنّ الوجهين جائزان فيها، سواء ظنّ وأخواتها، وخال وأخواتها، وغيرها، والفصل وجه راجح عند سيبويه، والوصل وجه راجح عند ابن مالك، أمّا ما كان من الأفعال التي ليس أصل المفعولين مبتدأ وخبر فإنّ الفصل فيها دون خلاف، ولا يصلح معها الوصل[5].

والظاهر لنا من كلام ابن السراج أنّه يرجح قول سيبويه بانفصال الضمير، وذلك أنّه أشار إشارة إلى كلام الكسائيّ ولم يعتمده أصلاً في كلامه.

والأصل في المفعول به أنه منفصل عن الفعل، ولا تتحصّل الفائدة إلا بانفصاله في مثل هذه الحالة، خاصّة إذا كان المفعولان مبتدأ وخبراً، فإنّ فصلهما أولى في مثل هذه الحالة، لأنّ الأصل الانفصال لتحصل الإخبار.

واعتمد ابن السراج على هذا الأصل في بيان صحة ما ذهب إليه من أنّ الانفصال بين الضميرين في حال كونهما مفعولين أولى من الاتصال، وعدّ ما سُمع من كلام

---

(1) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 324.
(2) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 456.
(3) ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 104.
(4) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 100، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 1، ص: 179.
(5) السيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 254.

العرب متصلاً من باب الشذوذ وليس من باب القياس، فقد أشار الأنباري أنّ قياس اللغة في مثل هذه الحالة أن يأتي أحد المفعولين منفصلاً، ولا يصحّ مجيئهما متصلين(1).

وابن السراج اتكأ على هذا الأصل الوضعي المسموع عن العرب، فإنّ المبتدا والخبر أصل وضعي مستعمل في كلام العرب، ولا يمكن التغاضي عنه في مثل هذه الحالات التركيبية، وبناء على ذلك بيّن ابن السراج أن هذا الأصل هو الذي جعل القول بانفصال الضمير أولى من اتصاله، فالظاهرة اللغوية تتمثل باتصال ضمير المفعول به الأول والثاني بالفعل، وهي ظاهرة طارئة على القاعدة التي تقول بانفصال أحدهما، ولكن الأصل اللغويّ للمفعولين هو ما حوّل وجه الاتصال ضعيفاً، ووجه الانفصال قويّاً، وفق ما بيّنه ابن السراج سابقاً.

الضمير المتصل:

وفي موضع آخر يقول ابن السراج متحدّثاً عن الضمير المتصل: قال الشاعر(2):

فبيناهُ يَشْرِي رَحلَهُ قالَ قَائلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رَخو الملاطِ نَجيبُ

فإنّ هذا حذف الواو من هو والمنفصل كالظاهر تقف على الواو ولا يجوز حذفها فيبقى الاسم على حرف وهو اسم يجوز الابتداء به ولا كلام قبله، ومثله(3):

دَارٌ لِسُعْدَى اذهِ مِنْ هَوَاكا ... "(4).

تحدّث ابن السراج في نصّه السابق عن مجيء المضمر المنفصل محذوف صوت اللين الذي يلي الهاء، في "هو، وهي" فقد سُمع عن العرب حذف صوت الواو والياء منهما، واستشهد ابن السراج ببيتي الشعر السابقين.

إنّ قول الشاعر "فبيناهُ" ضرورة شعرية من ناحية، ومن ناحية أخرى تشبيه لهذا الضمير المنفصل بالمتصل في مثل قولنا: قناه، وعصاه، فشبّه الشاعر هذا الضمير في هذه الحالة به في الحالة المقابلة له في حال كونه ضميراً متصلاً، ومن هنا حذف الواو من "هو"(5).

---

(1)الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 678.

(2) البيت للعجير السلولي، في: ابن الشجري. أمالي ابن الشجري، ج: 2، ص: 506، وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1980م). ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ص: 126.

(3) انظر: ابن الشجري. أمالي ابن الشجري، ج: 2، ص: 506، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 2، ص: 5، وج: 5، ص: 264، 265، وج: 8، ص: 138، وج: 9، ص: 473.

(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 460 - 461.

(5) ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 70.

يعني هذا أنّ ما دخل "هو" من حذف في البيت السابق يتخرّج على أنه ضرورة شعرية وقع بها الشاعر، وأنّها لا تجوز في اختيار الكلام[1]، وهو ما أكّده العكبريّ في حديثه عن حذف الواو بعد الضمّة، والياء بعد الكسرة في الشعر خاصّة[2].

وكما أشار العكبري من قبل فإن هذه الحالة البنائية التي تختص بالضمير المتّصل خاصّة بالشعر، ممّا دفع بعض النحاة إلى القول بأنّ هذا النمط التركيبيّ داخل ضمن الضرورة الشعريّة، وليس نمطاً تركيبيًّا شائعاً في العربية، فإنّ الشاعر حين أراد أن يقول: فبينا هُوَ، لم يستقم معه الوزن الشعريّ، فاضطرّ إلى تسكين الواو للضرورة، ثمّ إنّه اضطرّ لحذف الواو الساكنة للضرورة أيضاً، فأدخل ضرورة على ضرورة[3].

إنّ تعامل الشاعر في البيتين السابقين نبع من الطبيعة الاستعمالية لهذا الضمير، فإنّه لمّا كانت حركة الواو من "هو" والياء من "هيَ" تُحذف في حال الوقف، فإنّه أجرى الوصل مجرى الوقف، فحذف هذه الحركة، ثمّ بقيت الواو أو الياء ساكنة، فحذفها لضرورة الشعر[4].

إنّ هذا الحذف الذي طال الواو والياء من الضمير كان سبيلاً عند بعض النحاة إلى عدّ الضمير أصلاً مكون من الهاء فحسب دون الواو أو الياء، ودليلهم على هذا الكلام حذفها من البيت الشعري سواء في بيناه، أم في إذهِ، ففي الحالتين حُذف صوت العلة المرتبط بالضمير، وبقيت الهاء فقط.

اعتمد ابن السراج في توجيهه لهذه الظاهرة اللغوية المتمثّلة بحذف صوت العلّة من الضمير على أصل لغوي متين يتمثل بأن الاسم لا يصلح أن يكون على حرف واحد، إذ لا يأتي من بنى الأسماء في العربية اسم على حرف واحد، بل إنّ أقلّها أن يكون على حرفين[5]، ومن هنا انطلق في رفضه لهذه الظاهرة اللغوية.

فالوجه عنده يعتمد على طبيعة البنية العربية المخصصة للأسماء، فالاسم لا يكون على حرف واحد، فإذا حُذفت الواو من "هو" والياء من "هي" بقي الاسم على حرف واحد، وهو أمر غير جائز عنده.

إنّ اعتماد ابن السراج على الأصل اللغوي في تأويل هذه الظاهرة وتوجيهها أمر أدّى به إلى الوصول إلى حكم سليم في مثل هذه الحالة، فقد وُصفت هذه الحالة التركيبية عند النحاة عموماً بأنّها شاذة، وخارجة على قياس العربية، ولا يصلح مجيئها في اختيار الكلام، وهو ما يعبّر عنه ابن السراج بطريقة علمية تأصيلية متمثّلة بوجود ذلك الأصل اللغوي الذي يجعل من الاسم منحصراً في حرفين فأكثر، ولا يصلح مجيئه على حرف واحد فقط.

ج . في إعراب المثنى:

---

(1) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 417.
(2) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 100 - 101.
(3)القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (1987م). إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 396.
(4) القزاز. ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص: 244.
(5) المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 33.

يُعرّف أهل اللغة المثنّى بأنّه اسم تلحقه علامة التثنية، وهي الألف والنون، وهذه العلامة الشكلية تدلنا على أنّ هذا الاسم المثنّى يحمل اسماً آخر من جنسه، فالرجلان، كلمة تدلّ على أنّ هناك رجلين اثنين، وما دلّ على ذلك هي علامة التثنية في آخر الاسم(1).

يمثّل المثنّى واحداً من الأنماط التركيبية التي يكون فيها الإعراب بالحروف، أيّ أنّ الحركات الخفيفة لا دور لها في هذا الإعراب، والإعراب بالحروف يتميز عن الإعراب بالحركات الخفيفة بأنّه يمكن اكتشافه من خلال الخطّ واللفظ، أمّا الإعراب بالحركات فلا يمكن اكتشافه بالخطّ إلا في بعض الحالات القليلة النادرة، كجزم المضارع معتلّ الآخر، وهكذا، وأمّا الإعراب بالحروف فيمكن ظهوره من خلال الخطّ كظهوره من خلال الكلام أو النطق، والمثنّى واحد من هذه الحالات التي يُعرب فيها بالحروف(2).

والمثنّى وجمع المذكر السالم أعربت بالحروف، وهما فرعان على الأصل، فإنّ الأصل الإفراد، فكان المثنى والجمع فرعاً عليه، والإعراب بالحركات أصل، فكان الإعراب بالحروف فرعاً عليه، ومن هنا أُعطي الفرع للفرع، والأصل للأصل، واختيرت الألف والواو والياء علامات للإعراب بالحروف لأنها أشبه حروف اللغة بالحركات التي يُعرب بها، فكان اختيارها أولى من اختيار سواها من الحروف(3).

تثنية علباء وحرباء:

ومن المواضع التي تحدث فيها ابن السراج عن المثنّى ما جاء في تثنية علباء وحرباء، إذ يقول: "وناس كثيرون يقولون علباوان وحرباوان شبّهوه بحمراء إذا كان زائداً مثله، وإنما تثنيته علباءان وحرباءان؛ لأن علباء ملحق بسرداح والملحق كالأصل"(4).

فكلام ابن السراج اشتمل على حديث عن تثنية علباء وحرباء، وبيّن أنّ هناك ظاهرة في كلام العرب يثنّون هاتين الكلمتين على تثنية "حمراء" ثم بيّن أنّ الأصل فيهما أن تثنّيان وفق نظام سرداح، لأنّهما ملحقان بها.

إنّ هذه الهمزة التي تظهر في نهاية اسم "علباء" تسمى همزة الإلحاق، لذا فإنّه يجوز فيها التثنية بالهمزة، فيقال: علباءان، والتثنية بالواو، فيقال: علباوان، وكلا الوجهين جائز في العربية(5).

أمّا عند البصريين, فإنّ هذا الوزن لا تكون فيه الهمزة أصلاً ولا للتأنيث، وإنما هي لإلحاق هذا الوزن بوزن حِملاق وسِرداح، وبناء عليه فإن الهمزة لا يصلح قلبها واواً عند التثنية، لأنّ همزة الإلحاق لا تأخذ حكم همزة التأنيث أو الأصل(6).

---

(1) انظر: السيوطي. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص: 86.
(2) بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 268.
(3) الأنباري. أسرار العربية، ص: 62.
(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 418.
(5) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 67.
(6)القيسي. إيضاح شواهد الإيضاح، ج: 1، ص: 324.

غير أنّ أكثر النحاة يقولون بجواز التثنية بالواو أو الهمزة، وهو قياس على النسب إليها على: علباءي وعلباوي، وحرباءي وحرباوي، فإنّ الهمزة التي تكون للإلحاق يجوز فيها بقاؤها على هيئتها همزة، ويجوز قلبها واواً[1]، ومن النحاة القائلين بهذا القول ابن يعيش[2]، وابن عصفور[3]، وابن مالك[4]، وغيرهم من النحاة.

ولم يكن أمر جواز مجيء "علباء وحرباء" مثناة بالواو أو بالهمزة منحصراً عند النحاة فحسب، بل نجد أصحاب المعاجم قد أشاروا إلى جواز ذلك أيضاً، إذ بيّن الخليل بن أحمد الفراهيديّ أنّ علباء تُثنّى على علباوان، فالقول عند العرب هما علباوان[5]، وبذلك قال ابن قتيبة[6]، والزمخشري[7]، والحميري[8]، وابن منظور[9].

وابن السراج في نصه السابق لم يرفض الوجه القائل بتثنية "علباء وحرباء" بالواو دون الهمزة، وإنّما أجاز الوجهين، وكلّ ما فعله ابن السراج أنه قام بتأويل هذا الوجه وفق ما استقرّ عنده من أصول نحوية.

اعتمد ابن السراج في توجيه هذه الظاهرة اللغوية التي تمثّلت بـ "علباوان، وحرباوان"، على أصل لغوي يتمثّل بتشبيه هاتين الكلمتين بحمراء التي كانت فيها الهمزة زائدة على أصل الكلمة، ومن هنا جاز تثنيتها بالواو، وهو ما كان ضعيفاً عند ابن السراج وعند البصريين عموماً، لأنّ "علباء وحرباء" ملحقتان بـ "سرداح، وحِملاق" فلما أُلحقتا بهاتين الكلمتين وجب أن يأخذا حكمهما، فكان الحكم على الهمزة بالبقاء دون قلب في نظر ابن السراج.

إنّ الاعتماد على الأصل السابق عند ابن السراج يمثّل أصلاً لغويّاً وضعيّاً، إذ إنّ "حمراء" اسم مستعمل وضعيّاً في اللغة، ويحمل الدلالات التي حمّلها إيّاه ابن السراج حقيقة في كلامه، ومن هنا فإن تأويل الاستعمال: "علباوان، وحرباوان، بأنّهما مشبّهان بـ "حمراء" تأويل معتمد على الأصل اللغويّ، وهو سليم في نظر الباحث، إذ يظهر لنا وفق هذا التأويل الأثر التأصيليّ عند ابن السراج في نظرته لهذه المسألة.

---

(1)الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (1998م). درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، دار الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 100.

(2) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 180.

(3) ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص: 240.

(4) ابن مالك. شرح الكافية، ج: 4، ص: 1801.

(5)الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (د.ت). العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، ج: 2، ص: 147.

(6)ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (د.ت). الجراثيم، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، قدم له: مسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 199.

(7)الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1998م). أساس البلاغة، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 673.

(8)الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف بن عبد الله بن محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، ودار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 1145.

(9) ابن منظور. لسان العرب، ج: 1، ص: 627.

د . جمع المؤنث السالم:

يشير هذا العنوان عند النحاة القدماء إلى ذلك الجمع المنتهي بالألف والتاء، سواء أكان جمعاً لمؤنّث مثل: مسلم: مسلمات، أو مذكّر، مثل: درهم: درهمات، فإنّ هذا الجمع المنتهي بالألف والتاء يسمّى جمع مؤنّث سالماً(1).

فهذا الجمع تميّز عن سواه من أنماط الجموع الأخرى بأنّه يخالف بين الحركات في نظامه الإعرابي، فقد جاء الرفع بالضمّ، والجرّ بالكسر على ما هو عليه سائر الأسماء في العربية، غير أنّ النصب جاء بالكسرة بدلاً من الفتحة، وهو نمط من أنماط التغير في الحركات الإعرابية يعتمد على مبدأ المخالفة بين هذه الحركات، وهذا النمط تميز به هذا الجمع دون سواه من جموع التكسير وجمع المذكّر السالم(2).

تسمية المذكر بالمؤنث السالم:

ويتحدّث ابن السراج عن بعض متعلّقات جمع المؤنث السالم في ثنايا كتابه الأصول، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن جمع المذكّر جمع مؤنّث سالماً، وذلك إذ يقول: "إذا سمّيت رجلاً طلحة أو امرأة، فجمعه بالتاء لا تغيره عما كان عليه، فأمّا حبلى وحمراء وخنفساء إن سميت بها رجلاً قلت: حبلون، وحمراوون، تجمع جميع هذا بالواو والنون؛ لأنّها ليست تزول إذا قلت حمراوان، فمن حيث قلت: حمراوان، قلت: حمراوون، ولما لم يجز تمرتان لم يجز تمرتون"(3).

اشتمل نص ابن السراج السابق على حديث عن تسمية المذكّر بصيغ المؤنّث، وكيفية جمع هذا المّسمى وفق نظام المؤنّث السالم أو وفق نظام المذكّر السالم.

يقول سيبويه في هذه المسألة: " فأمّا حبلى فلو سمّيت بها رجلا أو حمراء أو خنفساء لم تجمعه بالتاء، وذلك لأنّ تاء التأنيث تدخل على هذه الألفات فلا تحذفها. وذلك قولك حبليات، وحباريات، وخنفساوات. فلمَّا صارت تدخل فلا تحذف شيئاً أشبهت هذه عندهم أرضات ودريهمات. فأنت لو سمّيت رجلاً بأرض لقلت: أرضون ولم تقل: أرضات؛ لأنّه ليس ههنا حرف تأنيث يحذف، فغلب على حبلى التذكير حيث صارت الألف لا تحذف، وصارت بمنزلة ألف حبنطي التي لا تجيء للتأنيث. ألا تراهم قالوا: زكرياوون في من مدّ، وقالوا زكريّون فيمن قصر. واعلم أنَّك لا تقول في حبلى وعيسى وموسى إلاّ حبلون وعيسون وموسون"(4).

كان كلام سيبويه السابق أصل لكلام ابن السراج، فقد بيّن فيه سيبويه أنّ هذه الحالة البنائية لهذا الاسم المذكّر تأخذ حالة التذكير المرتبطة بالمعنى لا باللفظ، فإنّ اللفظ مؤنّث، غير أن المعنى مُذكّر، فغلب التذكير على التأنيث في هذه الحالة، بالرغم من أنّ "طلحة وامرأة" غلبت عليها حالة التأنيث دون التذكير.

يبيّن النحاة أنّ صيغ المؤنّث إذا سُمّي بها المذكّر فهي على قسمين: الأول: ما كان منتهياً بألف التأنيث سواء أكانت مقصورة أم ممدودة فإنها تُجمع على الواو والنون، وما

---

(1) الجرجاني. التعريفات، ص: 77.

(2) عبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة، ص: 73.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 420.

(4) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 394.

كان منتهياً بالتاء فإنّها تُجمع بالألف والتاء، وذلك أنّ ألف التأنيث لازمة لهذا الاسم فلم يُحتج إلى جمعه بالألف والتاء، وإنّما جُمع بالواو والنون(1).

فالمسألة تتعلّق بجانب بقاء هذه الألف في الاسم دون الحاجة لزيادتها للتأنيث كما هو الحال في تاء التأنيث، إذ يصلح مجيء هذا الجمع بالواو والنون لأنّ علامة التأنيث تذهب منه، فلا يجتمع في الاسم علامتان أحدهما للتأنيث، والثانية للتذكير، فإن علامة التأنيث تُقلب واواً أو ياءً في مثل هذه الحالة(2).

يقول العكبريّ مبيّناً كيفية جمع الاسم المؤنّث الذي سُمّي به مذكّراً: " فأمَّا المؤنَّث بِالْألف والهمزة فَيجمع بِالْوَاو وَالنُّون إِذا سُمَّي بِهِ فَيُقَال (سكراوون) و (حمراوون) لأنَّ الْألف صيغت مَعَ الكَلِمَة من أوَّل أمرهَا وَثبتت فِي التكسير نَحْو (سكارى) وقلبت فِي الْجمع نَحْو (سعديات) فَصَارَت كالحرف الأصلي، وأمَّا التَّاء فَفِي حكم الْمُنْفَصِل وَلِهَذَا قَالُوا تحذف فِي هَذَا الْجمع فإنْ قيل المسمَّى مذكَّر وعلامة التَّأْنِيث تحذف هَهُنَا فَلم يبْق مَانع من هَذَا الْجمع قيل الْعبْرَة فِي هَذَا الْجمع بِاللَّفْظِ وَهُوَ مؤنث وَالتَّاء وَإِن حذفت فَهِيَ مقدَّرة"(3).

إنّ علامة التأنيث في صيغة جمع المذكر السالم تذهب من الكلمة، فلا يعود لها مكان في هذه الصيغة، لذا جاز جمعها جمع مذكر سالم حين كانت دالّة على العلم المذكّر، فلا ضير من ذلك لأنّ علامة التأنيث لم تجتمع مع علامة التذكير في كلمة واحدة، وهو ما بيّنه النحاة من خلال حديثهم عن انقلاب الألف أو الهمزة واواً أو ياء في صيغة الجمع(4).

إنّ ابن السراج في نصّه السابق بيّن أنّ صيغ المؤنّث إذا سُمّي بها المذكّر كانت على وجهين:

الأول: إذا كانت علامة التأنيث التاء، فإنّ الاسم يجمع بالألف والتاء لا يتحوّل عن أصل الجمع.

الثاني: إذا كانت علامة التأنيث الألف مقصورة كانت أم ممدودة فإنّه يُجمع بالواو والنون، وذلك لسببين: أحدهما: أن الألف تنقلب إلى الياء أو إلى الواو فلا تعود دالّة على التأنيث، والثاني: أن هذه الألف كما تثبت في صيغة التثنية تثبت في صيغة الجمع.

إنّ ابن السراج في توجيهه لهذه الظاهرة اللغوية الماثلة بين أيدينا معتمد على الأصل اللغويّ في صيغ التأنيث، فإنّ الأصل في الاسم المؤنّث أن يكون مشتملاً على علامة تأنيث، فإذا ذهبت تلك العلامة لم يبقَ أثر لها في الاسم، ومن هنا أجاز ابن السراج جمع العلم المسمّى بالمؤنّث جمع مذكّر سالم إذا كانت علامته الألف أو الهمزة.

---

(1) المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 7.

(2)الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1990م). التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 237.

(3) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 122.

(4) الحملاوي. شذا العرف، ص: 83.

والأصل اللغويّ الذي اعتمده ابن السراج في توجيهه لهذه الظاهرة اللغوية أصل لغويّ وضعّي متمثّل بطبيعة الاسم المؤنّث، وعلاقته بعلامة التأنيث، فلمّا انقلبت علامة التأنيث إلى علامة أخرى ذهبت قيمة التأنيث التي تحملها، فلم يعد لها قيمة في النمط اللغويّ المحدّد، مما دفع اللغة إلى اعتبار هذه الكلمة من قبيل جمع المذكّر السالم لا من قبيل جمع المؤنّث السالم بعد ذهاب علامة التأنيث تلك.

هـ . في الاسم الموصول:

أمّا الاسم الموصول فهو ما لا يتم معناه إلا بوجود عنصرين هما: الصلة: وهي الجملة التي تلي الموصول، والعائد، وأكثر ما يكون هذا العائد ضميراً يعود على الاسم الموصول نفسه في الكلام، فإذا وُجد هذان العنصران تمّت الصلة على ذلك، وإذا لم يوجد أحدهما على الأقل لم تتمّ الصلة(1).

فمن خلال مفهوم الموصول السابق يمكننا أن نتبيّن ذلك التركيب النحويّ الذي يظهر من خلال عناصر الصلة المختلفة، فهناك: الموصول، ثم الصلة، ثم العائد، فهذا التركيب كما يظهر لنا مكوّن من ثلاثة عناصر نحوية، يؤدي كل منهما وظيفته النحوية المنوطة به، وإذا اختلّ واحد من هذه العناصر أدّى ذلك إلى اختلال عامّ في طبيعة التركيب النحوي الخاصّ بالموصول، ممّا يؤدي إلى انهيار هذا التركيب تماماً.

والأسماء الموصولة في عرف الدارسين المحدثين لا تُدرس على حدة، وإنما تُدرس من خلال منظور عام يجمعها بغيرها من المكوّنات التركيبية الأخرى، فالموصول يعدّ في الدرس اللغوي الحديث واحداً من الضمائر، إذ تتسع دائرة الضمير ليشمل الموصول، واسم الإشارة، واسم الاستفهام، فجميع هذه العناصر والمكوّنات التركيبية في الدرس اللغوي الحديث تدخل في دائرة الضمير(2).

"أل" الموصولة التي تدخل على الفعل:

تناول ابن السراج الحديث عن الموصولات في عدد من المواضع في كتابه، ومن بين هذه المواضع التي يمكننا أن ننظر إليها من خلال علاقة الموصول بالأصل اللغويّ ما جاء في حديثه عن "أل" الموصولة التي تدخل على الفعل، إذ يقول مبيّناً بعض أنماط الكلام في العربية: "ومنه ما شذّ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يُطرح ولا يعرج عليه، نحو ما حُكي من إدخال الألف واللام على "اليجدعُ""(3).

اشتمل كلام ابن السراج السابق على حديث عن واحد من العناصر الكلامية في اللغة، وهو ما كان قد دخله الألف واللام وهو في هيئته العامة فعل، مثل: يجدع، فإنّه فعل، ولكن دخلته الألف واللام، فعدّه ابن السراج من الشاذ قياساً وسماعاً، ولا يُنظر إليه في كلام العرب وشاهد هذه الظاهرة من كلام العرب قول الشاعر(4):

يَقُوْلُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا   إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

---

(1) انظر: الجرجاني. التعريفات، ص: 237، والسيوطي. معجم مقاليد العلوم، ص: 85.
(2) حجازي. علم اللغة العربية، ص: 203.
(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 57.
(4) البيت لذي الخرق الطهوي في: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 122، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 378.

أمّا من جاء بعد ابن السراج من النحاة, فإنهم نظروا إلى هذا التركيب على نحو آخر مختلف عن المنظور الذي نظر به ابن السراج، فإنّهم عدّوا هذه الألف واللام بمعنى الموصول، فإنّ قولنا: اليجدع، أيّ الذي يجدع، وهذا ما كان من تأويلهم به(1).

إنّ النحاة حين أرادوا تأويل هذا الدخول للألف واللام على الفعل لم يجدوا أمامهم سوى الموصول حلاً لهذا الشذوذ اللغوي، والواقع اللغوي يقول بأن الأولى في مثل هذه الحالات أن توصف بالشذوذ وأنّها خطأ وقع ولا يُعبأ به، حتى لا يقاس عليه، وهو ما كان من الزجاجيّ حين تحدّث عن مثل هذه الحالات اللغوية، فوصفها بالشذوذ والخطأ، وبيّن أنه إنّما يتعرض لذكر هذه الحالات كي لا تقع من المتكلّم، وكي يتنبه المتلقّي من أنّها شاذّة وليست أصلاً ينقاس عليها(2).

إنّ أصل القاعدة اللغوية عند العرب يتمثّل بأن الألف واللام لا يدخلان على الفعل أيّاً كانت الحالة، إلا في بعض الأحوال ومن بينها: اليجدع، واليتقصع، واليسع، واليتتبع، واليحمد، فإنّ هذه الأفعال لم تأتِ على قياس العربية في ذلك، وإنّما التأويل على أن الألف واللام نابت مناب الموصول، فالتقدير: الذي يجدع، والذي يتقصّع، والذي يسع، والذي يتتبع، والذي يحمد، ففي هذه الأحوال كلّها كانت الألف واللام بمثابة الموصول(3).

إنّ عدّ النحاة هذه الألف واللام بمثابة الاسم الموصول يمثّل تخريجاً نحوياً قواعدياً لدخولها على الفعل، إذ إنّ علامة الاسم قبوله للألف واللام، فلمّا سُمع عن العرب بعض الاستعمالات اللغوية التي دخلت فيها الألف واللام على الفعل احتيج إلى تأويل، فكان التأويل على هذا النحو من اعتبار هذه الألف واللام بمثابة الموصول، وإلا فإنّ جميع الألفاظ التي سُمعت عن العرب ودخلت فيها الألف واللام على الفعل ما هي إلا من قبيل الشذوذ اللغويّ، ولا يمكن القياس عليها، إذ لو أمكن دخول الألف واللام على الفعل وفق هذا النمط وتكون بمعنى الذي لدخلت على أفعال أخرى سوى "اليتقصّع، واليجدع" وبعض الأفعال الأخرى، فإنّ عدم اطّراد هذه الألف واللام في سائر الأفعال دلّ على شذوذ دخول الألف واللام عليها(4).

يوصف هذا النمط الاستعماليّ في العربية بأنّه نمط شاذّ، ولا يُقاس عليه، كما أن ابن يعيش يشير إلى أنّ الشاعر اضطرّ إلى مثل هذا الاستعمال دون أن ينقل الفعل إلى صيغة اسم الفاعل، وذلك لضرورة الشعر، فالأولى في مثل هذه الحالة أن يقول: المتَقصِّع، والمُجدِّع، فأدخل الألف واللام على لفظ الفعل دون أن ينقله إلى لفظ اسم الفاعل(5).

---

(1) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ج: 2، ص: 47.

(2)الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985م). اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثانية، ص: 54.

(3)ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1979م). ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة السعودية، الطبعة الثانية، ص: 70.

(4) انظر: العكبري. التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 435.

(5) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 378.

غير أنّ ابن السراج لم ينظر إلى هذا التركيب على أنه مكوّن من "الذي يجدع" بل نظر إليه على أساس أنّه خارج على أنظمة العربية في قياسها للفعل والاسم، وبيّن أنّ مثل هذه الكلمة مغرقة في الشذوذ، فهي شاذّة في القياس، شاذّة في الاستعمال، ومن هنا فإنها تُطرح ولا يقاس عليها.

وهذا الكلام من ابن السراج ليس بعيداً عن التأصيل النحويّ، بل هو في صلب الأصل النحويّ، فكما مرّ بنا سابقاً فإنّ أصل اللغة لا يجيز دخول الألف واللام على الفعل، لأنّ هذه الألف واللام من خواصّ الأسماء، فكيف يمكن دخولها على الأفعال، فهي إذا دخلت الفعل والاسم معاً لم تعد علامة فارقة للاسم دون الفعل، غير أنّ هذا الأصل اللغويّ الذي وضعه النحاة وجد شيئاً من التعارض مع بعض الحالات التركيبية السماعية عن العرب، من بينها قوله: اليجدع، إذ كيف يمكن تأويل هذه الكلمة المسموعة عن العرب وقد دخلتها الألف واللام.

وانطلاقاً من هذه الفكرة السماعية أخذ النحاة بتأويل هذه الكلمة وفق ما استقرّ لديهم من القواعد، فجعلوا الألف واللام بمثابة "الذي" أيّ أنّها نابت منابها، وهذا حمل للكلمة على معناها لا على شكلها، لأنّ المعنى هو الفيصل عندهم، فلما كان المعنى على: الذي يجدع، قالوا بأنّ هذه الألف واللام قد نابت مناب الموصول في هذا التركيب.

حذف الياء من "الذي" ونحوها:

وفي موضع آخر يقول ابن السراج: وقال في تثنية المبهمة: ذا نوتان واللذان، ويجمع اللذو، وإنما حُذفت الياء في الذي والألف في ذا في هذا الباب ليفرق بينهما وبين الأسماء المتمكّنة غير المبهمة، وهذه الأسماء لا تُضاف"[1].

إنّ ما يهمّنا من كلام ابن السراج السابق حديثه عن حذف الياء في "الذي" وأنّها حُذفت للفرق بين الأسماء المبهمة والأسماء المتمكّنة ـ أيّ المعربة ـ في الكلام.

وهذا الموضع تُحذف فيه الياء من الاسم الموصول كما بين ابن جني، فإنّ هذا الموضع من مواضع حذفها، وتحذف في: ذان، وتان، واللذان، واللتان، ففي هذه المواضع الأربعة حُذفت الياء وفقاً لما نُقل عن العرب[2].

حرص أهل العربية على التثنية حرصاً كبيراً، ولكنهم لم يجيزوا تثنية الأسماء المبهمة على حد تثنية زيد وزيدان، وعمرو وعمران، وإنّما استحدثوا بعض الصيغ التركيبية التي تدلّ على التثنية ولكن ليس بحد التثنية الذي وُضع، ففي الأسماء الموصولة قالوا: ذان، وتان، واللذان، واللتان، وفي الضمائر قالوا في تثنية: أنت، أنتما، وفي تثنية: هو، هما: وهكذا، فإنّهم ابتكروا صيغاً جديدة ليست بقياس المثنى الخاضع لقواعدهم، وإنّما هي صيغ دالّة على الاثنين ولكن ليس بلفظ المثنّى[3].

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 424.
(2) ابن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 44.
(3)ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 77.

ويبيّن لنا ابن مالك أن سبب حذف الياء من هذه الصيغ وإن كان حقّها أن تكون: اللذيان، واللتيان، لكنهما لم تأتيا على القياس أن الياء لما سكنت أشبهت المقصور في الندبة، فأخذت حكمه، أيّ أنّها تحذف في مثل هذه الصيغة، ولم يبيّن ابن مالك أنّ هذه الكلمات جاءت على غير نظام المثنّى كما بيّن ابن جني سابقاً(1).

غير أنّ الراجح من أقوال النحاة، وجمهور البصريين خاصّة أن الأسماء غير المعربة لا يصحّ تثنيتها، إذ من شروط التثنية أن يكون الاسم معرباً، أما هذه الصيغ نحو: ذان وتان، وغيرهما فإنّما هي صيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة على حد التثنية القياسية، وهو قول جمهور النحاة(2).

ويشير الباحث إلى مسألة أخرى ربما كانت ذات صلة بهذه القضية، وذلك أنّ المنقول عن النحاة أن تصغير اللذان، اللذيان، واللتان: اللتيان(3)، فلو أنّ تثنية "الذي" كانت على: اللذيان، لاختلطت صيغة التثنية بصيغة التصغير، فمن هنا يرى الباحث أنّ تثنية الذي والتي على: اللذان، واللتان، إنّما حُذفت منه الياء للفرق بين صيغة التثنية وصيغة التصغير.

بيّن ابن السراج في نصّه السابق أنّ هذه الأسماء إنّما حُذفت منها الياء تفريقاً بينها وبين الأسماء المتمكّنة في التثنية، فإنّ الاسم المتمكّن يختلف عن غير المتمكّن في تثنيته، ولكنه لم يصرح تصريحاً واضحاً بهذا المعنى، وإنما اكتفى بوصف تثنية المبهم على هذا النحو، وبيّن أن الياء حُذفت تفريقاً بين المتمكّن وغير المتمكّن في التثنية.

اعتمد ابن السراج في تفسيره السابق لهذه الظاهرة اللغوية التركيبية على أصل لغويّ مهمّ متمثّل في أن الاسم غير المتمكّن لا تدخله التثنية، وإنّما يوضع له صيغة أخرى دالّة على التثنية ليست على حدّ تثنية الأسماء المتمكّنة، وهذه الصيغ الأخرى التي تدل على التثنية من شأنها أن تحل محل المثنّى.

وهذا الأصل اللغوي الذي اعتمد عليه ابن السراج إنما هو أصل لغويّ وضعيّ، فإنّ أكثر الأسماء غير المتمكّنة الدالّة على التثنية يوضع لها صيغ أخرى للتثنية، ولا تبقى على حدّها، وهذه الصيغ الأخرى تفرق بينها وبين الأسماء المتمكّنة، وهو ما عبّر عنه ابن السراج بأنّ حذف الياء كان من أجل التفريق بين هذه الأسماء المبهمة والأسماء المتمكّنة في تثنيتها.

ومن خلال ما سبق يتبيّن لنا أنّ ابن السراج اعتمد على الأصل اللغويّ الوضعيّ في توجيه بعض الظواهر اللغوية التي ترتبط بالموصولات في العربية، منها ما كان متعلّقاً بتثنية هذه الأسماء، ومنها ما كان متعلّقاً بحالات دخولها على الجمل، وكان اعتماده في هذا التوجيه على الأصل اللغويّ، إذ يمكن من خلاله الوصول إلى التوجيه السليم وفق ما تقتضيه أصول القواعد العربية.

و . الممنوع من الصرف:

---

(1) ابن مالك. شرح الكافية، ج: 1، ص: 256.

(2) انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 72.

(3) انظر مثلاً: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 488، والمبرد. المقتضب، ج: 2، ص:290.

وهذه إحدى الحالات التركيبية المتميّزة في اللغة العربية، التي تدخل ضمن إطار البناء والإعراب، وتأخذ بعضاً من علامات الإعراب الفرعية، فإنّ الممنوع من الصرف اسم يأخذ إعراب الأسماء غير أنه يجر بالفتحة، ولا يدخله التنوين، وهذه الحالة المتميّزة لهذا الاسم جاءت من طبيعته الشكلية، إذ لمّا شابه الأفعال لم يأخذ بعضاً من سمات الأسماء، فجُرّ بالفتحة، ولم يدخله التنوين(1).

سبب عدم انصراف الممنوع من الصرف:

وتحدّث ابن السراج عن الممنوع من الصرف في كتابه الأصول وبيّن سبب عدم انصراف تلك الأسماء قائلاً: "اعلم: أنّ معنى قولهم اسم منصرف أنّه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين والذي لا ينصرف لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ، لأنّه مضارعٌ عندهم للفعل، والفعل لا جرَّ فيه ولا تنوين وجرّ ما لا ينصرف كنصبه، كما أن نصب الفعل كجزمه، والجرّ في الأسماء نظير الجزم في الفعل لأن الجر يخص الأسماء والجزم يخصّ الأفعال، وإنّما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم فجميعُ ما لا ينصرف إذا أُدخلت عليه الألف واللام أو أُضيف جُرَّ في موضع الجَرِّ وإنما فُعل به ذلك؛ لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين، ألا ترى أن الألف واللام لا يدخلان على الفعل وكذلك الأفعال لا تضاف إلى شيءٍ وأن التنوين لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة وأصول الأسماء كلّها الصرف وإنما في بعضها ترك الصرف وللشاعر إذا اضطرّ أنّ يصرف جميع ما لا ينصرف"(2).

إنّ الممنوع من الصرف حالة متميّزة في العربية تأخذ بجانب تشبيه بعض العناصر التركيبية في الكلام بعناصر أخرى، فتأخذ هذه من تلك بعض السمات، فإنّ الأسماء الممنوعة من الصرف شابهت الأفعال في بعض النواحي، ولمّا كان هذا الشبه حاصلاً في تلك الأسماء كان لا بد من منح تلك الأسماء شيئاً من العناصر الشكلية التي تتواءم مع الطبيعة التشبيهية للأسماء بالأفعال، إذ لا يمكن أن يكون العنصر التركيبي بمظهر الفعل غير أنه مجرور بالكسرة، ويدخله التنوين، لذا كانت هاتان العلامتان من أهمّ علامات الاسم في حالة منعه من الصرف، فجُرّ الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة عوضاً عن الكسرة، فصارت الفتحة علامة إعرابية على النصب، وعلامة إعرابية على الجرّ، ولم يلحق التنوين هذه الأسماء أيضاً لما للتنوين من دلالة شكلية على الاسم دون الفعل(3).

وما دام شبه الاسم بالفعل هو الدافع إلى أخذه بعض خصائص الأفعال، فإنّ انتفاء هذا الشبه بالفعل يؤدّي إلى فقدان تلك الخصائص الفعلية التي مُنحت له بناء على شبهه بالفعل، فالاسم الممنوع من الصرف يمكن صرفه من خلال دخول "أل" عليه، بصرف النظر أكانت للتعريف، أم كانت العهدية، أم للجنس، أم غير ذلك، فإنّ جميع أقسام "ال"

---

(1) انظر: الكفوي. الكليات، ص: 1043.
(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 79.
(3) انظر مثلاً: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 73.

هذه تخص الاسم دون الفعل، فإذا دخلت الاسم الممنوع من الصرف صُرف، وعاد إلى طبيعته الأصلية التي يتميّز بها عن الفعل[1].

ومن هنا, فإنّ حالة الممنوع من الصرف حالة إعرابية متميزة في النحو العربيّ، وذلك أنّ العلامة الإعرابية الشكلية تختلف عن العلامة الموضوعة لها، فالجرّ في الأسماء خُصّصت له الكسرة، غير أنّ الممنوع من الصرف قد تميز عن تلك الأسماء المصروفة بأن أخذ علامة الفتحة للجرّ، ولم يدخله التنوين، كل هذا لشبهه بالفعل، فإذا زال ذلك الشبه بالفعل، أو انتقل الاسم من العلمية إلى غير ذلك لم يعد ممنوعاً من الصرف، بل يُصرف، فيدخله التنوين، ويجرّ بالكسرة على حاله[2].

اعتمد ابن السراج في حديثه عن الممنوع من الصرف على أصل نحويّ اعتمد عليه النحاة كثيراً في حديثهم عن الممنوع من الصرف عموماً، وذلك أنّ الممنوع من الصرف إنّما مُنع لشبهه بالفعل، وهذا هو المنطلق التأصيليّ الذي انطلق منه ابن السراج، فما دامت الأسماء الممنوعة من الصرف تشبه الأفعال فلا بدّ لها أن تأخذ شيئاً من خصائص الأفعال، وهذه القاعدة التأصيلية هي التي سار عليها ابن السراج، فبيّن أن الأصل في الممنوع من الصرف أن يشبه الفعل، أما إذا اختل هذا الشرط التأصيلي فلا يعود الاسم ممنوعاً من الصرف، بل يصبح مصروفاً، وذلك حين يأخذ علامة شكلية تميز الاسم دون الفعل كي يحصل من خلال هذه العلامة الشكلية على الصرف.

إنّ الأصل اللغوي الذي اعتمد عليه ابن السراج في حديثه عن الممنوع من الصرف أصل وضعيّ، فالأفعال التي تمثّل الأصل الوضعيّ موجودة في اللغة، ومستعملة حقيقة، ومن هنا كان الأصل الوضعيّ ظاهراً في كلام ابن السراج.

صرف "تولب":

ويفصّل ابن السراج في الحديث عن بعض الألفاظ التي يشكل أمرها بين الصرف وعدمه، ومن بينها "التولب" فقال: "فأمّا تولب إذا سميت به فمصروف لأنه مثل جعفر"[3].

يبيّن سيبويه القاعدة الأساسية في مثل هذه الحالة، فإذا سمّيت رجلاً بواحد من الأفعال فإنّك تمنعه من الصرف ما لم يكن في الأسماء صيغة مشابهة لصيغة الفعل، فأمّا إذا كان للاسم الجديد نظير في الأسماء فلا يمنع من الصرف، بل ينصرف، كأن يكون له نظير مثل جعفر، فلا يمنع من الصرف حينئذ[4].

ارتكز ابن السراج في كلامه السابق عن الممنوع من الصرف على مثال لغويّ مسموع عن العرب، ألا وهو كلمة "تولب" فإنّ العرب سمّت بهذا الاسم، فجاء به مثالاً على هذه المسألة المتعلّقة بالممنوع من الصرف، ومن ناحية أخرى فإن زنة: تولب:

---

(1) ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 91.
(2) السيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 94.
(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 80.
(4) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 210.

فَوْعَل، والتاء فيه أصل، والواو زائدة، لأنّ صيغة "فَوعَل" في الكلام أكثر من صيغة "تَفعَل"، فكان حملها على الأكثر أولى من حملها على الأقلّ[1].

إنّ كلمة تولب ونحوها من مثل: نَهشل، لا تمنع من الصرف لأنّها لم تستوفِ بعض شروط الممنوع من الصرف، فقد جاءت وفق صيغة اسمية عربية مصروفة ألا وهي صيغة "جعفر" وهو اسم مصروف في العربية، فلمّا صُرف جعفر صرف تولب ونهشل ونحوهما[2].

أمّا في حالة أن يكون الاسم الجديد ليس له نظير في الأسماء ويشبه الفعل فلا بدّ في هذه الحالة من منعه من الصرف، مثل: نرجس، فإنه يشبه الفعل، وفي الوقت نفسه ليس له نظير في الأسماء، ومن هنا مُنع من الصرف، وما كان من الأسماء نظير نرجس يأخذ الحكم ذاته[3].

اعتمد ابن السراج في تأويله السابق لما جرى في كلمة "تولب" على أصل لغويّ وُضع في قاعدة الممنوع من الصرف، وهي مشابهة الفعل، فلا بدّ من الممنوع من الصرف أن يشابه الفعل، أمّا إذا لم يشابه الفعل فلا يُمنع من الصرف بل يُصرف، وهذا ما كان قد جرى في الاسم "تولب" فهو إن كان في شكله الخارجيّ يشبه الفعل، إلا أنّه في داخله لا يشبه الفعل، لأنّ شكل الحروف مطابق لشكل حروف الأفعال، في حين أن حركات هذا الاسم تناقض حركات الأفعال، فهو مصروف لأنّ في الأسماء ما يشبهه، ألا وهو "جعفر" فإن تولب مثل جعفر، وما دام جعفر غير ممنوع من الصرف، فإنّ تولب لا يُمنع أيضاً.

اعتمد هذا التوجيه عند ابن السراج على نقطتين أساسيتين هما:

الأولى: وتتمثّل بالأصل اللغويّ الذي تظهر عليه هذه الكلمة، وهو أصلٌ قواعديّ يعتمد على علاقة المشابهة بين الاسم الممنوع من الصرف وصيغ الأفعال.

الثانية: وتتمثّل بالقياس المنطقيّ الذي انطلق منه ابن السراج، فقد قاس "تولب" على "جعفر" وبناء على علاقة التشابه بين هذين الاسمين حكم بعدم منع تولب من الصرف، وهو الحكم الذي أخذه الاسم جعفر من قبل.

زوال علّة التعريف عن الممنوع من الصرف:

وفي موضع آخر يقول ابن السراج متحدّثاً عن زوال علة التعريف عن الممنوع من الصرف: " ولكن لو سمّيت رجلًا بتذهبُ لتركت صرفه فقلت: هذا تذهبُ ورأيتُ تذهبَ ومررتُ بتذهبَ وجميع هذه إذا نكرتها صرفتها تقول: مرتُ بتغلبَ وتغلبٍ آخر لأنّه قد زالت إحدى العلّتين. وهي التعريف"[4].

وأساس القاعدة النحوية في هذه الحالة أن الاسم إذا شابه الفعل من حيث وزنه وكان علماً معرفة أو صفة مُنع من الصرف، أمّا إذا اختلّ واحد من هذه الشروط فلا يعود الاسم ممنوعاً من الصرف، شأنه في ذلك شأن الأسماء الأخرى، لأنّ هذه

---

(1) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ج: 1، ص: 181.

(2) الفارسي. التعليقة على كتاب سيبويه، ج: 3، ص: 13.

(3) المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 318.

(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 81.

الأسباب هي التي منعت الاسم من الصرف، فإذا زالت تلك الأسباب زال الحكم عنها[1].

هذا هو الأصل في الممنوع من الصرف، فلا بدّ له من تحقّق هذه الشروط حتى يأخذ حكم الممنوع من الصرف، وما لم يتحقّق فيه هذه الشروط فلا يُمنع من الصرف[2].

وهذه التسمية بالفعل عند النحاة تدخل ضمن باب الحكاية، فقد يُسمّى بالفعل، فقد نُقل عن العرب تسميتهم: شاب قرناها، وتأبّط شرّاً، وغيرهما من الأسماء العلمية التي سمّيت بالأفعال، إذ يأخذ الاسم في هذه الحالة حكم الممنوع من الصرف كما أشار ابن السراج في كلامه السابق[3].

أمّا إذا نظرنا إلى ما ذكره ابن السراج في نصّه السابق فإنه اعتمد اعتماداً كبيراً على الأصل اللغويّ الموضوع لقاعدة الممنوع من الصرف، وهو العلمية، فإنّ قولنا: مررت بتغلب آخر، يعني أن الكلمة خرجت من كونها معرفة إلى النكرة، وبهذا يختلّ أحد الشروط الأصولية في قاعدة الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو شرط العلمية، وبذا لا يمكن مع هذا الاختلال الحكم بمنعه من الصرف، وإنّما يصير الاسم مصروفاً شأنه في هذا شأن سائر الأسماء الأخرى.

واعتمد ابن السراج في هذا الحكم على أصل لغويّ وضعيّ متمثّل بصرف الأسماء التي تظهر وفق شروط مخالفة لشروط الاسم الممنوع من الصرف، وهي الأسماء المصروفة عموماً في اللغة.

زوال المنع بالصرف بالتصغير:

وفي موضع آخر يقول ابن السراج: " وإذا حقّرت ثُناء وأحادَ صرفته لأنك تقول: أُحَيْدٌ، وثُنيٌّ فيصير مثل حُمَيرٍ فيخرج إلى مثال ما ينصرف"[4].

لا يزال ابن السراج يعتمد على اصوله التقعيدية في الحكم على بعض الحالات الاسمية بأنّها مصروفة أو ممنوعة من الصرف، وذلك بناء على استكمالها لشروط الأسماء الممنوعة من الصرف أو انتفائها عنها.

إنّ العنصر التركيبي في "أحاد، وثناء" يعني واحداً واحداً، واثنين اثنين، ولمّا كان معدولاً عن أصله مُنع من الصرف، ولا يُصرف حتى لو كان نكرة، لأنّه في الأصل نكرة يوصف بها نكرة، ومن هنا فلا يُصرف[5].

إنّ مثل هذه الصيغ من الأسماء تُمنع من الصرف لأنها معدولة عن أصلها في اللفظ والمعنى، وما يدلّ على أنها معدولة عن أصلها أنّها لا تستعمل في موضع ما

---

(1) ابن الوراق. علل النحو، ص: 174.
(2) ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 773.
(3) انظر: ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 368 - 369.
(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 83.
(5) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 225.

عُدلت عنه، ولا يستعمل الاسم المعدول في موضع ما عدل عنه، وبذا يتضح أنّه مُنع من الصرف بسبب هذه العلة اللفظية المعنوية(1).

إنّ العرب جعلوا من صيغة "احاد، وثناء" وغيرها صيغاً يُستغنى بها عن لفظها، فلا يُقال مثلاً: جاء الحجيج واحداً واحداً، ولا اثنين اثنين، وإنّما يُقال: جاء الحجيج أُحاد وثناء، وثلاث، ورباع، لأنّ هذه الألفاظ عُدل بها عن اللفظ السابق، وذلك من أجل الاختصار في اللفظ، والاستغناء بهذه الألفاظ عن واحداً واحداً، أو اثنين اثنين(2).

ولفظ "أُحاد وثناء وثلاث ورباع" هي الألفاظ التي سُمعت عن العرب وفق هذه الصيغة، ولم يُسمع عنهم سواها، إلا ما نُقل عن الكميت من انّه قال(3):

وَلَمْ يَسْتَرْيِثُوْكَ إِلَّا رَمَيْ ... تَ فوق الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارا

فقال: عشارا، أي عشرة عشرة، وهذه هي اللفظة الوحيدة التي سُمعت عن العرب سوى الألفاظ السابقة(4).

فلما كان هذا اللفظ معدولاً عن أصله "واحداً واحداً، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة" وهكذا اشتمل على واحدة من الأسباب التي تجعله ممنوعاً من الصرف، لذا مُنِع صرفه في مثل هذه الحالة، ولمّا ذهبت هذه العلّة بالتصغير لم يعد أمر المنع من الصرف مؤوّلاً في كلام العرب، فزوال العلّة يؤدّي إلى زوال الحكم(5).

إنّ هذه الحالة التي ذكرها ابن السراج عن الممنوع من الصرف شبيه بسابقتها، فإنّه قد عاد إلى القاعدة الأصولية في الممنوع من الصرف كي يحكم على هذه الكلمة بأنّها ممنوعة من الصرف أو مصروفة، فإن التصغير إذا دخل هذه الصيغ نقلها من حالة الشبه الفعليّ إلى حالة الشبه الاسميّ، لأن التصغير من خصائص الأسماء لا من خصائص الأفعال، فلما صُغِّرت هذه الأسماء ابتعدت عن شبهها الفعليّ، واقتربت من شبهها الاسميّ، ولهذا السبب أصبحت الأسماء مصروفة وليست ممنوعة من الصرف.

وهذا الأصل الذي اعتمد عليه ابن السراج في حديثه عن كلمة "أحاد، وثناء" إنما هو أصل وضعيّ يتمثّل بأن جميع الأسماء المصغّرة في العربية ليست ممنوعة من الصرف، وكذلك الحال في هذه الأسماء حين تُصغّر، فإنّها تبتعد عن الممنوع من الصرف لتكون في دائرة الأسماء المصروفة.

وفي نهاية هذا المبحث نورد كلاماً لابن السراج نفسه يبين فيه أنّ أصل الأسماء الصرف، فإذا كان هناك اسم لا يظهر فيه شروط الممنوع من الصرف فإنّ الأصل فيه الصرف وليس عدمه، لأنّ أصل الأسماء كلّها الصرف، يقول: " وجمع هذا إذا سمّي به

---

(1) ابن الوراق. علل النحو، ص: 461.

(2) الحريري. درة الغواص في أوهام الخواص، ص: 175.

(3) البيت للكميت في: ابن وكيع، أبو محمد الحسن بن علي الضبي (1994م). المنصف للسارق والمسروق منه، تحقيق وتقديم: عمر خليفة بن إدريس، جامعة قات يونس، بنغازي ـ ليبيا، الطبعة الأولى، ص: 430، والقزاز. ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص: 108، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 170.

(4) انظر: السيوطي. المزهر في علوم اللغة، ج: 2، ص: 113.

(5) انظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (1993م). **العدد في اللغة**، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ص: 57.

المذكر لم ينصرف؛ لأن هذا بناءٌ بني للتأنيث، وحرك بالكسر لذلك، لأن الكسرة من الياء, والياءُ يؤنّثُ بها, وهو متصرّف في النكرة, ومنهم من يصرف رقاش وعَلابِ, إذا سمي به كأنهُ سمي بصباح, وإذا كان اسمًا على فعال لا يدري ما أصله بالقياس صرفه؛ لأنّه لم يعلم له علّة توجبُ إخراجُه عن أصله، وأصل الأسماء الصرف"(1).

فإنّ نصّ ابن السراج السابق يبين الأساس العام الذي يجب السير عليه في الممنوع من الصرف، وهو أساس قائم على قاعدة تأصيلية متمثّلة في أن الاسم الذي لا يُعرف له سبب يمنعه من الصرف يُصرف؛ لأنّ الأصل في الأسماء الصرف وليس عدمه.

ز . التأنيث:

تطرّق النحاة في مؤلفاتهم المختلفة للحديث عن المذكّر والمؤنّث كحالة لغوية متميّزة في العربية، فإن اللغة العربية تفرق بين المذكر والمؤنث في جوانب عدة، وبلغ اهتمام النحاة بهذه المسألة أن صنّفوا فيها المصنذفات، مثل: كتاب البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، لأبي البركات الأنباري، في حين أفرد لها بعض النحويين باباً خاصّاً في كتبهم كما نجد ذلك عند ابن السراج(2).

كان اهتمام العلماء في قديم الأزمان بذكر المؤنثات غير المشهورة لدى العرب، والتي اصطلحوا على تسميتها بالمؤنّث غير الحقيقيّ، وهي ما كانت مما ليس له فرج الأنثى، فسموها بالمؤنث الحقيقيّ كي يكون الأمر على أنّها لا تمتلك صفات الأنثى(3).

إنّ المذكّر أصل على المؤنّث، والمؤنث فرع عليه، فالتذكير أسهل في العربية من التأنيث، لأنّ الأصل في الأشياء التذكير، ومن ثم جاء المؤنث ليدل على نقيض ما يدلّ عليه المذكّر، فالمذكّر في الأصل شيء، والشيء مذكّر(4).

ويذكر ابن النحاس في شرحه على مقرّب ابن عصفور أن الأصل في اللغة أن تورد لكلّ مذكّر مؤنّثاً من غير جنسه، فمثلاً نقول في "جمل" مؤنثه ناقة، وفي "كبش"، مؤنّثه "نعجة"، ولكن العربية خشيت من تكاثر الألفاظ فجعلت هناك علامات للتأنيث فرقت بها بين المذكّر والمؤنّث(5).

ومن هنا, فإنّ اللغة كانت في أول أمرها تأتي بالمؤنّث من غير لفظ المذكّر كما مرّ في الأمثلة السابقة، ثم لمّا خافت طول الأمر وكثرته أتت بعلامات للتأنيث يمكن من خلالها الوصول إلى مؤنّث كلّ كلمة من غير اللجوء إلى الإتيان بكلمة أخرى من غير لفظها، فكانت علامات التأنيث تنقسم إلى قسمين: الأولى: حقيقية: وهي ما كان له فرج الأنثى، والثانية: غير حقيقية: وهي ما اصطلح على أنه مؤنّث، ودخلته علامة التأنيث،

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 90.
(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 407.
(3) الأنباري، أبو البركات كمال الدين (1996م) . البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ص: 65.
(4) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 241.
(5) انظر: ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2005م). شرح التعليقة على المقرب، تحقيق: عويضة جميل عبد الله، وزارة الثقافة الأردنية، عمان ـ الأردن، ص: 596.

وهما: الألف بنوعيها المقصورة والممدودة، والتاء المربوطة، فإذا اشتمل الاسم على واحدة من هذه العلامات كان مؤنّثاً حتى وإن كان لفظه من لفظ مذكره(1).

ولغات العالم عموماً تعتمد صيغاً خاصّة بالمذكّر والمؤنّث، فإنّ اللغة تفرّق بينهما، وإن كانت بعض اللغات كالإنجليزية مثلاً قد تخلّصت من كثير من ملامح التفريق بين المذكّر والمؤنّث في صيغها التركيبية المختلفة والمتعدّدة، غير أنّ الواقع اللغويّ العامّ يقول بأنّ لغات العالم أجمع تفرّق في تراكيبها بين المذكّر والمؤنث(2).

تناول ابن السراج كما أشرنا من قبل الحديث عن المؤنث في كتابه الأصول، حيث قال فيه: " وأسّماء تكون واحدة مؤنّثة بالبنية, على وزن عناقٍ وأتانٍ, وكل ما أُنث وتأنيثه غير حقيقي، والحقيقي: المؤنثُ الذي له ذكر, فإذا ألبس عليك فردّه إلى التذكير فهو الأصل, قال الله تعالى: "فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى"(3)، لأن الوعظ والموعظة واحد, وأمّا حائض وطامثٌ ومُقْصِلٌ فهو مذكّر وصف به مؤنّث"(4).

تحدّث ابن السراج في نصه السابق عن فكرتين: الأولى: تتمثل بأنّ المذكّر أصل للمؤنّث، ومن هنا إذا أشكل بعض الأسماء فإنّ الأصل ردها إلى التذكير، والثانية: أن أمثلة: حائض، وطامث، وغيرها، أسماء مذكّرة، غير أنها وُصف بها المؤنّث.

إنّ هذه القاعدة التي أشار إليها ابن السراج من ردّ الأسماء المشكلة إلى التذكير أمر أشار إليه سيبويه في كتابه، فقد بيّن أن أصل المؤنث جميعاً التذكير، فما كان مؤنّثاً فإنه شيء، والشيء مذكّر، فمن هنا يتضح أن أصل المؤنث التذكير، والأصل يكون أكثر تمكناً من الفرع(5).

وما دام أصل الأشياء كلها التذكير فإن أيّ اسم من الأسماء لا يعرف الناطق باللغة أهو مذكر أم مؤنث يعيده إلى أصله وهو التذكير، فلا يُحكم على الشيء بالتأنيث إلا إذا وُجدت فيه علامة حقيقية أو شكلية تدلّ على أنّه مؤنّث وليس مذكراً، ففي حال الإشكال على المتكلّم فإنّه يرد الكلمة إلى أصلها، فإن الأصل أحق بها(6).

أما ما ضربه ابن السراج من "حائض وطامث" فإنّها صفات مذكّرة، غير أنها وُضعت للمؤنّث، فمن هنا فإنها تُعامل معاملة المؤنث في المعنى، في حين أنها تعامل معاملة المذكّر في الشكل، فلو سُمي رجل بـ "حائض" لما مُنع من الصرف، لأنّ الكلمة مثل: ضارب، ومن هنا لم تُمنع(7).

جاءت هذه الكلمات بلفظ المذكّر لأن المراد منها شيء، فقولنا: حائض، أيّ شيء حائض، وطامث: أيّ شيء طامث، وطالق، أيّ: شيء طالق، وهكذا، فإنّ هذه الأسماء لم تأخذ علامة التأنيث لأن المقصود بها شيء(8).

---

(1) الأنباري. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص: 65 - 66.
(2) انظر: فندريس. اللغة، ص: 130.
(3) سورة البقرة، آية: 275.
(4) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 415.
(5) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 241.
(6) انظر: الأنباري. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص: 65.
(7) السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 2، ص: 232.
(8) الهروي. إسفار الفصيح، ج: 2، ص: 782.

وأوّل بعض النحاة هذه الصفات على أنها جاءت بمعنى النسب، فمعنى حائض: أي امرأة ذات حيض، وطامث: أي امرأة ذات طمث، وهي صفات تخصّ المؤنّث دون المذكّر، فمن هنا لم تأخذ علامة تأنيث، وذلك لاكتفائها باختصاصها للمؤنث دون المذكّر عن علامة التأنيث[1].

وابن السراج حين تحدّث عن هذه المسألة انطلق فيها من منطلق تأصيليّ يتمثّل بأنّ المذكّر أصل للمؤنّث، فما دام هذا الأصل الافتراضي موجوداً فإن أي كلمة تأتي على غير المعتاد رُدت إلى أصلها، كما أنّ أيّ كلمة تأتي بلفظ المذكّر فلا تُعلل لأنّها جاءت وفق الأصل، مثل: حائض وطامث.

وهذا الأصل اللغويّ الذي اعتمده ابن السراج ما هو إلا أصل افتراضيّ، لأنّنا لا نجد اللغة في أي حقبة زمانية استعملت المذكّر ولم تستعمل مؤنّثاً، بل كان استعمال المذكّر جنباً إلى جنب مع استعمال المؤنث، ولكن فرضية النحاة من أن التذكير أصل على التأنيث هو ما دفع ابن السراج إلى هذا التأويل.

ويتبيّن لنا من خلال المواضع السابقة ما يلي:

أولاً: يعتمد ابن السراج كثيراً على الأصل النحويّ عند تأويله للظواهر النحوية اللغوية التي يتحدّث عنها، خاصّة تلك التي تتعلق في بعض الأحيان بالشذوذ اللغويّ، فهو ينظر لها بمنظور مختلف عن مناظير الشذوذ، ويحاول أن يوجّهها وفق ما تقتضيه أصول اللغة.

ثانياً: إنّ المستوى النحويّ من أكثر مستويات اللغة تعرّضاً للتوجيه التأصيلي عند ابن السراج وعند غيره، وذلك لأنّ هذا المستوى هو أكثر المستويات درساً عن النحاة القدماء أولاً، ولأنه متشعّب الأبواب والعناوين ثانياً، فمن هنا كان أكثر تناولاً عند ابن السراج وعند غيره من النحاة.

ثالثاً: وكما أشرنا فإن الأصل اللغويّ ينقسم إلى أصل لغويّ وضعيّ، وآخر افتراضيّ، فقد كان اعتماد ابن السراج على الأصل اللغويّ الوضعيّ أكثر من الافتراضيّ، ربما لأنّ الأصل الافتراضيّ ليس كثيراً في الدرس اللغويّ عموماً والنحويّ خصوصاً.

ثانياً: الرتبة

وهو مصطلح شائع عند النحويين قديماً وحديثاً يختص بجانب تقديم بعض العناصر التركيبية على بعضها الآخر، وتأخير بعضها على بعض، فما كان حقّه التقديم لم يجز تأخيره، وما كان حقّه التأخير لم يجز تقديمه، فإنّ الرتبة تحفظ لكلّ عنصر مكانه، ولو اختلف هذا الترتيب في ظاهره فإنه يبقى محفوظاً ضمن البناء الداخليّ للجملة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك مجموعة من العناصر لا تتقدّم أبداً وأخرى لا تتأخّر، فمثلاً: الفاعل لا يتقدّم على الفعل أبداً، والفعل لا بد أن يسبق الفاعل، والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف أبداً، والمضاف يجب أن يسبق المضاف إليه، فمن هنا تظهر تلك الرتبة بينهما[2].

---

(1) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 249.
(2) حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 187.

يعني ذلك أنّ أمر الرتبة في النحو العربيّ أمر متعلّق بالطبيعة التركيبية للكلام العربيّ، فإنّ الضمير مثلاً يعود على متقدّم سابق عليه، وفي أغلب الأحيان يكون هذا المتقدّم اسماً ظاهراً، وبناء على ذلك فإنّ رتبة هذا الاسم المتقدّم على الضمير قبل رتبة الضمير، فأمر الرتبة إذن مرتبط بحالة تركيبية بنائية تترتّب فيها عناصر الكلام وفق مواضعها المخصوصة لها ضمن الجملة العربية(1).

أقسام الرّتبة:

حين ننظر في كلام ابن السراج نجده بيّن ثلاثة عشر نمطاً تركيبياً لا يجوز تقديم المتأخّر على المتقدّم، وذلك إذ يقول: " فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضافُ إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرفٌ زائدٌ لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدّم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدّم على الفعل والأفعال التي لا تتصرّف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماءِ الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدّم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدّم ما بعدها على ما قبلها"(2).

فكلام ابن السراج السابق يشير إلى تلك العناصر التركيبية التي تحكمها الرتبة كما تبيّن، فإن هذه العناصر التركيبية تحتفظ بمكانها المرتبط بالرتبة حسب ما ترد في الكلام، ولا يجوز تقديم المتأخّر على المتقدّم، كما لا يجوز تأخير المتقدّم إلى ما بعد المتأخّر.

أ . التقديم والتأخير:

يقول الجرجاني في باب التقديم والتأخير: "هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويطوف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد أن سبب أن راقك ولطُف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُول فيه اللفظ عن مكان إلى مكان"(3).

والتقديم والتأخير حالة تركيبية توجد في اللغة العربية، وهي من سننها، إذ قد يتقدّم ما له حق التأخير، وقد يتأخّر ما له حق التقديم، ولكن ذلك يسير جنباً إلى جنب مع المعنى، فلا يصح التقديم والتأخير إذا كان مخلّاً بالمعنى، كما لا يمكن التقديم والتأخير ضمن عناصر الكلام التي لا يصلح فيها التقديم والتأخير، وهي التي استحقّت الرتبة المتقدّمة(4).

---

(1) انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 111.

(2) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 222.

(3)الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1992م). دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ـ مصر، ودار المدني، جدة ـ السعودية، الطبعة الثالثة، ص: 106.

(4) ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص: 189.

ورغم وجود هذه الظاهرة الشائعة في العربية فإنه يتوجب أن تُراعى بعض الضوابط في التقديم والتأخير، فلا يُتى بالتقديم والتأخير إلا لحاجة تقتضيها اللغة، ويسوغها السياق، أما أن يُؤتى بالتقديم والتأخير دائماً فإن ذلك يؤدّي إلى تعقيد الظاهرة اللغوية، والوصول باللغة إلى حدّ الاستغلاق، هذا إضافة إلى ضياع القواعد النحوية الموضوعة لدى النحاة[1].

ويُجمل ابن السراج كلامه في أحقّية الرتبة في نصه السابق، ثم بيّن بعض الحالات التي تحدث عنها النحاة، فوجّه تلك الحالات وفق ما استقرّ لديه من عناصر التقعيد اللغوي وفق نظام الرتبة، ومن ذلك حديثه عن تقديم المعطوف أو ما اتصل به، فقال: " لا يجوز أن يتقدّم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئًا أجازوه في الشعر, ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولًا لزال الكلام عن جهته, فقدّموا حرف النسق مع المنسوق به على ما نُسقَ به عليه وقالوا: إذا لم يكن شيءٌ يرفعُ لم يجزْ تقديم الواو, والبيتُ الذي أنشدوه[2]:

عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

فإنّما جاز عندهم؛ لأنّ الرافع في مذهبهم "عليك""[3].

كان مدار حديث ابن السراج السابق على تقديم المعطوف أو ما اتَّصل به على حرف العطف، وكان مدار حديثه عن البيت الشعري.

إنّ ما جرى في البيت السابق يتمثّل في أن المعطوف تقدَّم على المعطوف عليه، فأصل الكلام: السلام عليك ورحمة الله، فلما وقع ذلك التقديم كان مخلّاً بأسس الرتبة، إذ لا يصح في نظام الرتبة أن يتقدم المعطوف على المعطوف عليه أو حرف العطف، وهو قبيح عند النحاة، ولا يقاس عليه[4].

ويبيّن ابن جنّي أنّ هناك وجهاً في هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف, وهو أن يكون "رحمة الله" معطوفًا على الضمير في "عليك", وذلك أنّ "السلام" مرفوع بالابتداء وخبره مقدَّم عليه وهو "عليك", ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت "رحمة الله" عليه ذهب عنك مكروه التقديم, لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له, وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه[5].

إنَّ ابن جني في كلامه السابق ضعّف قوله، وبين أن في الوجه الذي ذكره عطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهي مسألة خلافية أخرى تعرض لها النحاة بصريون وكوفيون، فقال البصريون إنّه لا يجوز العطف على الضمير

---

(1) بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 245.

(2) انظر البيت بغير نسبة في: المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (2003م). شرح ديوان الحماسة، تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 570، وابن الشجري. أمالي ابن الشجري، ج: 1، ص: 376.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 226.

(4) السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 1، ص: 331.

(5) ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 388.

المخفوض من غير إعادة الخافض، وقال الكوفيون إنّ ذلك جائز [1]، فكلام ابن جني السابق يتناقض مع هذا الوجه الذي عارضه البصريون أصلاً، فكيف يعتمده ابن جني سبيلاً لتأويل البيت الشعريّ.

ويظهر لنا أنّ عدّ هذا البيت من باب الضرورة الشعرية والشذوذ أولى من تمحّل التأويلات التي بيّنها بعض النحاة كابن جني مثلاً.

واعتمد ابن السراج على الأصل اللغويّ الوضعيّ المتمثّل بأن أصل الرتبة يقتضي ألا يتقدّم المعطوف أو ما اتصل به على حرف العطف أو المعطوف عليه، وهذا أصل وضعيّ جاءت وفقه كافة أشكال العطف في العربية، ولا حاجة بنا لضرب مثال على ذلك، فاستطاع ابن السراج اعتماداً على هذا الأصل الوضعيّ أن يحكم على هذا البيت الشعريّ بالشذوذ، وأن من قال بجواز التقديم إنما خرق أصلاً من أصول اللغة المتعلقة بنظام الرتبة، فإنّ الرتبة لا تجيز تقديم المعطوف على ما قبله.

أمّا ما يتعلق بالبيت الشعريّ, فإنّ ابن جني لم يوجهه توجيهاً مرتبطاً بالشذوذ، وإنّما بيّن أن العامل هو "عليك" ومن هنا جاز التقديم والتأخير، وليس هناك خرق لقاعدة الرتبة العامّة في العربية.

وما ينطبق على المعطوف والمعطوف عليه ينطبق على سائر أنماط الرتبة في العربية التي ذكرها ابن السراج، إذ لا يجوز تقديم ما حقّه التأخير ولا العكس وفق ما أوضحه ابن السراج في الأنظمة المتعلّقة بالرتبة، وهي ثلاث عشرة حالة بيّناها فيما سبق.

ب . الحذف:

وظاهرة الحذف في العربية أوسع من أن تُلخص بسطور قليلة، غير أنّ أكثر النحاة أشاروا إلى هذه الظاهرة، كما أنّ أهل البلاغة قد أشاروا إليها، فإنّ بعض المواضع السياقية تقتضي حذف بعض عناصر الكلام، إذ إنّ الذكر في بعض الأحيان يُنقص من بلاغة العبارة، ويحطّ من فصاحتها، لذا فإن بعض المواضع اللغوية التركيبية تأخذ بعض ملامح الحذف في سبيل إعطاء السياق أفضلية على العنصر التركيبيّ، فلو سأل سائل: من حضر؟ لقيل: زيدٌ، كان هذا حذف، فالتقدير: حضر زيد، لكن السياق أغنى عن ذكر هذه العبارة، فحُذف ما لا يوائم العبارة سياقياً[2].

وتحدّث ابن السراج عن بعض مواضع الحذف ضمن ثنايا كتابه الأصول، ومن بينها ما ذكره من حذف المبتدأ إذ يقول: "الأولى: حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله, أيّ: هذا الهلال فيحذف هذا, وكذلك لو كنت منتظرًا رجلًا فقيل: عمرو, جاز على ما وصفت لك, ومن ذلك: مررت برجل زيد؛ لأنّك لمّا قلت: مررت برجل, أردت أن تبين من هو, فكأنك قلت هو زيد"[3].

---

(1) انظر المسألة في: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 379، مسألة: 65.

(2) المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 267.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 68.

يتضمّن كلام ابن السراج السابق حديثاً عن حذف المبتدأ جوازياً من خلال دلالة السياق الكلاميّ، كما بيّن في أمثلته لأناس ينتظرون الهلال، أو ينتظرون رجلاً، فإنّ قولك: الهلالُ، أو زيدٌ، بمعنى: هذا زيد، أو هذا الهلال، فهو وفق ذلك يعتمد على السياق المقاميّ.

بيّن سيبويه أنّ هذه المواضع من مواضع حذف المبتدأ جوازاً فكأن القائل يقول: هذا الهلال والله، إذ لا يستقيم معنى الكلام إلا بتقدير المبتدأ، فالإخبار حاصل بلفظ "الهلال" وهنا كان لا بدّ من الإتيان بتقدير آخر يمكن من خلاله إقامة عناصر الجملة الاسمية بتمامها[1].

ولكن لا بدّ من وجود السياق المقاميّ الذي يحتوي هذا الاعتبار التقديريّ في الجملة، فإنّ مثل هذا التقدير ـ الهلال والله ـ لا يكون في بعض الأحيان سليماً كما أنّه صحيح في أحيان أخرى، فإنّ هذا التركيب يكون في حالة أنّ جماعة ينتظرون رؤية الهلال، ثم إنّك تسمع قائلاً منهم يقول: الهلال والله، فهذا يعني أنّه قد رآه، فلا بدّ من تقدير يوافق نظام الجملة، لذا فإنّ التقدير الأصوب أن يقال: هذا الهلال والله، وبذا يستقيم تركيب الجملة على النحو الصحيح[2].

إذن, فإنّ معنى ذلك كلّه أن السياق المقاميّ هو الحكم الفيصل في تقدير الحذف، فإنّ منتظر الهلال حين يقال له الهلال والله يعلم أنه قد رآه، وأن الخبر قد تحقق لديه بهذه العبارة، فلا بدّ من تقدير عنصر تركيبي آخر يمثل عنصر الابتداء، وهو المضمر، وهذا الموضع من مواضع حذف المبتدأ جوازاً، إذ يجوز حذف المبتدأ، كما يجوز إبقاؤه، فلو قال قائل: هذا الهلال، لجاز ذلك ولم يمتنع[3].

إنّ ابن السراج حين تحدّث عن هذه المسألة لم يتعمّق كثيراً في بيان الأصل، إذ إنّ الأصل في الجملة الاسمية أن تكون مكوّنة من المبتدأ والخبر، فلمّا لم يكتمل العنصران كان لا بد من تقدير أحدهما، وهذا المثال الذي جاء به ابن السراج بيّن فيه أنّ عناصر الجملة الاسمية إذا لم تكتمل من خلال النمط الظاهر في تركيب الكلام فلا بد من تقدير العنصر المحذوف من الكلام كي يتوصّل المتلقي إلى فهم الجملة، وهو ما حصل في قوله: الهلالُ والله.

وهذا الحديث عن الجملة الاسمية يعتمد فيه ابن السراج على الأصل التركيبيّ الوضعيّ للجملة الاسمية المكوّن من المبتدأ والخبر، فإن مثل هذه الظاهرة اللغوية من الحذف تحتاج إلى توجيه تأصيليّ يتمثّل بإيجاد العنصر المحذوف من الكلام، وهو المبتدأ في مثل هذه الحالة، وذلك أن الإخبار قد حصل باللفظ الماثل أمام المتلقي، وهذا الأصل اللغويّ الذي بيّنه ابن السراج أصل لغويّ وضعيّ، وذلك أنّ الجملة الاسمية بوضعها العام ظاهرة التركيب في العربية، فلا تحتاج إلى كثير تأويل كي يصل المتلقي إلى فهم العبارة التي حُذف فيها المبتدأ، ودلّ عليه سياق الكلام.

---

(1) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 138.
(2) المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 129.
(3) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 44.

حذف حرف القسم:

وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن السراج عن حذف حرف الجرّ في القسم قائلاً: "الثاني: ما يعرض في القسم وهو حذف حرف الجرّ بغير تعويض. اعلم: أنّ هذا يجيء على ضربين: فربّما حذفوا حرف الجرّ وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه. وربّما حذفوا حرف الجرّ وأعملوا الحرف في الاسم مضمرًا. فالضربُ الأول قولك: اللِه لأفعلنّ... ولكنه لا يضمر ما يتعدى بحرف جر. وتقول: أي اللّه لأفعلنّ, ومنهم مَن يقول: أي اللّه لأفعلنَ فيحرك أي بالفتح لالتقاء الساكنين, ومنهم من يدعها على سكونها, ولا يحذفونها لأن الساكن الذي بعدها مدغمّ. والضرب الثاني: وهو إضمار حرفِ الجر وهو قول بعضِ العرب: اللهِ لأفعلنّ"[(1)].

اشتمل كلام ابن السراج السابق على حديث عن إعمال حرف الجرّ في القسم محذوفاً، وهو على ضربين: إعمال للفعل فيه فيكون المقسم به منصوباً، أو جرّه على الإضمار.

بيّن سيبويه أنّ حذف حرف الجرّ من القسم جائز في كلام العرب لما كثُر ذلك الحذف في كلام العرب عموماً، يقول سيبويه في ذلك: " وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك, حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخفوا الحرف على اللسان وذلك ينوون قال: وقال بعضهم: لهي أبوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة إذا صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخر "أين" مفتوحًا وإنما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم, فغيّروا إعرابه كما غيّروه"[(2)].

إنّ أكثر المسموع عن العرب في حال حذف حرف الجرّ من اسلوب القسم أنّ المقسم به يصير منصوباً على إضمار الفعل، وهو ما أشار إليه أكثر النحاة، ومن بينهم الخليل بن أحمد نفسه[(3)].

ومذهب البصريين يتلخص بأن حقّ المقسم به في حال حذف حرف القسم النصب، سواء أكان النصب بفعل القسم المذكور، أم المضمر، ولا يصح عندهم الجرّ، خلافاً لما رآه الكوفيون، فإنّهم يرون الجرّ كذلك[(4)].

وممّا يؤيد كلام البصريين ويبعد القول ببقاء عمل حرف الجرّ في المقسم به أن جمهور النحاة لا يقولون ببقاء عمل حرف الجرّ محذوفاً، فإذا حُذف حرف الجر بطل عمله في الاسم الذي يليه[(5)].

ومن خلال كلام ابن السراج السابق يمكننا أنّ نتبيّن اعتماده على الأصل النحوي في توجيهه للظاهرة التي تشير إلى حذف حرف القسم من أسلوب القسم، فقد نظر إلى تلك الظاهرة وفق نظام تركيبيّ يخصّ القسم، فبيّن أنّ حرف الجرّ يُحذف من تركيب

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 432 - 433.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 498.

(3)الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ص: 134.

(4)ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 200.

(5) ابن مالك. شرح الكافية، ج: 3، ص: 1241.

القسم، فيؤدي إلى انتصاب المقسم به، وجاء لذلك بشواهد لغوية، وبيّن أيضاً أنّ من العرب من يبقي عمل حرف الجر حتى بعد حذفه من أسلوب القسم.

فاعتماد ابن السراج في مثل هذه المسألة على الأصل يتمثل في طبيعة دخول العامل على مجرور حرف الجرّ بعد حذفه، فإنّ الأصل التقعيدي يقول بأن حرف الجرّ لا يعمل محذوفاً، ومن هنا فإنّ الأصل في ظنّ الباحث كما ترجّح عند ابن السراج القول بأن المقسم به إذا حُذف حرف الجر من قبله فإن العامل الذي قبله يعمل فيه النصب، وهو ما بيّنه ابن السراج، معتمداً فيه على أصل وضعيّ في الكلام العربيّ.

الاتساع:

وممّا يدخل في الحذف ما يسمّيه ابن السراج بالاتساع، ويبين مفهومه قائلاً: "اعلم: أن الاتساع ضربٌ من الحذف إلا أنّ الفرقَ بين هذا الباب والباب الذي قبلهُ، أنّ هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربهُ بإعرابه, وذلك الباب تحذف العاملَ فيه وتدعُ ما عَمِلَ فيه على1 حالهِ في الإعراب، وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله وإنّما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف, أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم. فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قولِه: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ"[(1)]، تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ, يريدون: أهل الطريقِ وقولهُ: "وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ"[(2)]، إنّما هو برّ مَنْ آمنَ بالله... وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أنّ يحاط به"[(3)].

وقد يُسمّى هذا النمط التركيبي في العربية بالإضمار، إذ إن المتكلم يُضمر في نفسه شيئاً محذوفاً، مثل: أهل القرية، فقد أضمر "أهل" وأبقى على "القرية" وهو المضاف إليه، فأخذ هذا إعراب هذا[(4)].

ولهذا الاتساع في الكلام فائدة تتمثّل بالاختصار، فإنّ قوله: واسأل القرية، اختصار للكلام، حيث أعمل الفعل في القرية، واستغنى عن "أهل" التي كان من المفترض أنّها تتلقى عمل العامل، غير أنّ الاتساع في الكلام والاختصار أوقع العمل على "القرية" فحلّت محلّها[(5)].

وعلى الرَّغم من بقاء المضاف إليه ضمن هذا التركيب فإنّ العربية لم تجز أن يبقى المضاف إليه مستوفياً لحقّه في الجرّ، وإنّما أدخلت عليه عمل العامل الذي كان واقعاً على المضاف وذلك حرصاً من العربية على بقاء النظام التركيبيّ سليماً، إذ لو بقي المضاف إليه آخذاً لحركة الجر لكان مجروراً بغير عامل، فما دام أن المضاف قد حُذف، واستُغني عنه تماماً من التركيب فلا داعي لبقاء عمله في هذا النظام التركيبيّ[(6)].

---

(1) سورة يوسف، آية: 82.

(2) سورة البقرة، آية: 177.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 255.

(4) الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: 129.

(5) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 212.

(6) ابن مالك. شرح التسهيل، ج: 3، ص: 252.

واعتماد ابن السراج على الأصل النحويّ في توجيه هذه الظاهرة اللغوية واضحاً، فإنّ الأصل أن يكون المعنى متفقاً مع التركيب، فلو قلنا أن التركيب مستقيم مع المعنى في كلمة "واسأل القرية" فكيف إذن ستُسأل القرية إلا على سبيل المجاز، لأنّ القرية لا تتكلّم، وإنّما يتكلّم أهلها، ومن هنا حُذف المضاف للعلم به، فإنّ من المعلوم أنّ القرية لا تتكلّم، وحين يقال: اسأل القرية، فهذا يعني أنّه يتوجّب على السائل أن يسأل أهل القرية، وهو أصل عامّ يعتمده النحاة في تقويم النظام التركيبيّ اللغويّ، إذ لا بدّ من موافقة المعنى.

وهذا الأصل أصل وضعيّ في الكلام، إذ لا بد من أخذ المعنى بعين الاعتبار في حالة التراكيب المختلفة والمتعدّدة، وذلك كي يستقيم الكلام على نسق من الصحة التركيبية والدلالية.

وبهذا يظهر لنا كيف وجَه ابن السراج هذه الظواهر اللغوية المرتبطة بالرتبة توجيهاً تأصيلياً معتمداً فيه على أصول النحو التي استقرّت في ذهنه وذهن سائر النحاة، فلا بدّ من الحكم على الظواهر اللغوية من خلال تلك الأصول لا من خلال الأحكام العامّة التي لا تعتمد أصلاً.

ج . الاستغناء:

يقول ابن منظور في معنى هذا المصطلح في اللغة: " اسْتَغْنَى اللهَ: سأَله أَن يُغْنِيه... وأَغْناهُ اللهُ وغَنَّاه، وَقِيلَ: غَنَّاه فِي الدُّعَاءِ وأَغْناه فِي الْخَبَرِ، وَالِاسْمُ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الشَّيْءِ الغُنْيَة والغُنْوة والغِنْية والغُنْيانُ. وتَغانَوْا أَي اسْتَغْنَى بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ... واسْتَغْنَى الرجلُ: أَصابَ غِنًى"[(1)].

أمّا مفهوم الاستغناء في الاصطلاح فهو: " العدول من صيغة إلى صيغة، أو من بنية إلى بنية، أو من استعمال إلى استعمال آخر، وقد يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد، غير أنّه غير مستعمل، فيعرض العربيّ في استعماله إلى ما ألف استعماله"[(2)].

وتأخذ اللغة بمبدأ الاستغناء في نواحٍ كثيرة منها، ومن بينها التخلص من بعض العلامات الإعرابية لدلالة غيرها على معناها، كعلامة التثنية والجمع التي تلحق الفعل للدلالة على أنّ الفاعل مثنّى أو جمعاً، فإنّ اللغة قد تخلّصت من هذه العلامة اللاحقة للفعل استغناء عنها بعلامة التثنية أو الجمع التي يدلّ عليها الفاعل نفسه[(3)].

وظاهرة الاستغناء هذه ليست مجرّد ظاهرة شكليّة تأتي بها اللغة دون بقاء الفائدة الدلاليّة في الكلام، فإنّ اللغة لا تستغني عن شيء إلا بوجود مجموعة من القرائن اللفظية أو الدلاليّة التي من شأنها أن تدلّ على المستغنى عنه، كما قالت العرب: خرق

---

(1) ابن منظور، ابو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي المصري (1414هـ). لسان العرب، دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 15، ص: 137.

(2)الطويل، السيد رزق (1404 ـ 1405هـ). ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثالث، السنة الثانية، مكة المكرمة ـ السعودية، ص: 262.

(3) انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 301.

الثوبُ المسمارَ، فإنّ مجموعة القرائن الدلاليّة هي التي دفعت بالقائل إلى الاستغناء عن علامة الرفع للفاعل وعلامة النصب للمفعول به، ومثلها: جحرُ ضبٍّ خربٍ، فإنّ مجموعة القرائن تلك هي التي تدفع العربية إلى الاستغناء عن بعض العلامات بوجود علامات أخرى تحمل الدلالة ذاتها[1].

إنّ ظاهرة الاستغناء ظاهرة قديمة في العربية قدم الدرس اللغويّ، ولقد حظيت هذه الظاهرة ببعض الأسماء الأخرى التي تدلّ على المعنى ذاته، كالممات، والمتروك، وغيرها من المصطلحات الأخرى، فإنّ ظاهرة موت الألفاظ في الدرس الحديث هي ذاتها ظاهرة الاستغناء في الدرس اللغويّ القديم[2].

ويتناول ابن السراج الحديث عن الاستغناء في كلامه عن النداء، إذ يبين أنّه يمكن الاستغناء عن أدوات النداء، وذلك إذ يقول: " ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريبًا مقبلًا عليك توكيدًا وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء إلا في المبهم والنكرة فلا يحسن أن تقول: هذا وأنت تريد: يا هذا ولا رجل وأنت تريد: يا رجل ويجوز حذف: يا, من النكرة في الشعر"[3].

بيّن ابن السراج في نصّه السابق أنّه يمكن الاستغناء عن أدوات النداء الخمسة التي بيّنها، ولكن لا يمكن الاستغناء عنها في حال كان المنادى اسم إشارة، أو نكرة.

ولا يجوز حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة، والنكرات، إذ لا يستقيم الكلام على ذلك، فإن أداة النداء مع هذه الأسماء لازمة فلا يجوز حذفها أياً كان الأمر، ولا يصح الاستغناء بالمنادى عن أداة النداء وإن كان المنادى قريباً[4].

ويمكن حذف أداة النداء قبل المنادى في حال كونه قريباً، ولكن هذا الحذف يمتنع في حال كون المنادى اسم إشارة أو نكرة، إذ لا يمكن حذف أداة النداء مع هذه الأسماء لأنها لازمة لها، ولا يمكن الإتيان بأسلوب النداء معها إلا بوجود أداة النداء تلك[5].

اعتمد ابن السراج في حديثه عن هذه الحالة من حالات الاستغناء على الأصل اللغوي، فإن الاستغناء يحصل في هذه الحالة بالمنادى عن أداة النداء، ولكن لما كان المقصود بالنداء الدعاء كان لا بد من تحقق الفائدة من هذا الدعاء، ومعرفة المقصود منه، فلو كان المنادى قريباً لصحّ أداة النداء من تركيب المنادى، ولكن ذلك لم يحصل مع اسم الإشارة، والاسم النكرة لعدم تحقق تلك الفائدة.

والأصل في هذا أن أداة النداء مذكورة في الكلام، ولكنها قد تُحذف، فحذفها مع ما عدا النكرة واسم الإشارة يعد أصلاً لغوياً وضعياً لهذه الظاهرة، ومن هنا فإن اعتماد ابن السراج على هذا الأصل في التوجيه دفعه إلى رفض القول بحذف حرف النداء مع هذين الاسمين لعدم تحقق الفائدة المرجوة من النداء إذا وقع الحذف.

---

(1) انظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 219.

(2) الصاعدي. موت الألفاظ في العربية، ص: 358.

(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 329.

(4) سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 230.

(5)الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر (2009م). دليل الطالبين لكلام النحويين، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ص: 68.

ثالثاً: التبعيَّة

ويمثل هذا العنصر التركيبي مظهراً من مظاهر التبعية النحوية الإعرابية في اللغة العربية، وذلك أن هذه التوابع لا يصل إليها الإعراب إلا من خلال تبعيتها لغيرها من الأسماء، فهي لا تأخذ موقعاً إعرابياً خاصاً بها وحدها، وإنما يكون إعرابها تابعاً لما قبلها من الأسماء، وهي: الصفة، والبدل، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق(1).

ولكن لن يكون حديثنا في هذه الدراسة كما هو معتاد من بيان مواضع هذه التوابع من الإعراب وغير ذلك من جوانب التقعيد النحوي المختلفة، بل سيكون الحديث متمثلاً في بيان ما ينطبق مع طبيعة دراستنا.

أ . مطابقة النعت للمنعوت:

تقوم القاعدة النحوية على أساس أن النعت يوافق منعوته في الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فمن هنا سُميت التوابع بهذا الاسم، لتبعيتها ما قبلها في هذه الأشياء كلها(2).

وما دام النعت واحداً من التوابع في العربية فلا بد من مطابقته لمنعوته في الأشياء سابقة الذكر، وهذا ما يمثل الأصل اللغوي المعتمد عليه في النعت وكافة التوابع الأخرى.

ويتحدّث ابن السراج عن شيء من هذه المطابقة خلال حديثه عن نعت الجمل، حيث قال: " وصف النكرة على ضربين: مفردٌ وجملةٌ, فالمفرد نحو قولك: مررتُ برجلٍ عاقلٍ وقائمٍ وما أشبه ذلك, والجملة التي توصفُ بها النكرة تنقسم قسمين: مبتدأٌ وخبرٌ, نحو قولهم: مررتُ برجلٍ "أبوهُ منطلقٌ" وفِعْلٌ وفاعلٌ نحو قولك: مررتُ برجلٍ قامَ أبوهُ، فلما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك، فلم يجز أن توصف المعرفة بما توصفُ به النكرة لأن صفة النكرةِ نكرةٌ مثلها وصفة المعرفةِ معرفةٌ مثلها، فجاز وصف النكرة بالجمل؛ لأن كُلَّ جملةٍ فهي نكرةٌ ولولا أنها نكرة ما كان للمخاطب فيها فائدة؛ لأن ما يعرف لا يستفاد, فلما كان الأمر كذلك وأريد مثلهُ في المعرفة جاءوا باسمٍ مبهمٍ معرفةٍ لا يصح معناه إلا بصلتهِ وهو "الذي" فوصلوهُ بالجمل التي أرادوا أن يضعوا المعرفة بها لتكونَ صفةُ المعرفةِ معرفةً كما أن صفة النكرةِ نكرة"(3).

تحدّث ابن السراج في نصّه السابق عن نعت الجمل، والجمل في العربية كما نعلم نكرات، لذا لم يصح وصف المعرفة بالجملة دون واسطة تؤدي إلى وصفها بالمعرفة، فالجملة نكرة، والمنعوت معرفة، ومن هنا لم يصلح الوصف بالجملة دون واسطة.

---

(1) انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 143.
(2) ابن مالك. شرح الكافية، ج: 3، ص: 1153.
(3) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 261 - 262.

وإذا أُتبعت المعرفة بجملة نحو: مررت بزيد أبوه كريم، فلا يمكننا أن نعد "أبوه كريم" وصفاً لـ "زيد" وإنما نعدها حالاً منها، لأن الوصف بالجملة النكرة لا يكون للمعرفة إلا من خلال إدخال الاسم الموصول كما بيّن ابن السراج سابقاً(1).

وأمّا السبب في عدم جواز اعتبار الجملة بعد المعرفة وصفاً لها راجع إلى علّتين: الأولى: أن النكرة تفتقر إلى الوصف والتبيين، فلما جاءت الجملة بعدها عُلم أنها وصف لها، وتبيين لمعناها، والثانية: لما كانت الجملة نكرة تتنزل منزلة الخبر، ولا يمكن إخبار المخاطب بما يعلمه، وإنما يُخبر بما يجهله، فصلُح أن يخبر بهذه الجملة عن النكرة، ولم يصلح ذلك كله مع المعرفة لاستقلال كل من الوصف والموصوف بفائدته الخاصة به(2).

وحين أراد النحاة أن يجعلوا للمعرفة ما للنكرة من وصف بالجمل كان لا بد من إيجاد رابط بين الوصف والموصوف يؤدي وظيفة نقل هذه الجملة من حالة التنكير إلى حالة التعريف، وهو ما بيّنه ابن السراج بإدخالهم "الذي" قبل الجملة لافتقارها إلى الجملة، وإن كان بعض النحاة قد أشار إلى إدخال "ذو" الطائية التي هي بمعنى الذي في قبيلة طيء، ولا فرق بين هذه وتلك من ناحية المعنى(3).

أمّا ابن السراج حين تحدث عن هذه الظاهرة في العربية, فقد ردها إلى أصلها النحويّ، وبيّن أن الأصل النحوي يوجب موافقة النعت للمنعوت في التعريف والتنكير، وانطلاقاً من هذه الفكرة فلا بد أن توصف النكرة بالنكرة, والمعرفة بالمعرفة، وهذا الأمر لم يوجد إشكالاً في النكرة، لأن وصف النكرة بالجملة النكرة لا يتناقض مع طبيعة الأصل القاعدي في العربية، أما أن توصف المعرفة بالجملة النكرة فهذا ما كان مخالفاً لطبيعة القواعد في العربية، لذا كان الأصل هو الفيصل في الحكم على مثل هذا التركيب الوصفي في العربية.

ثم أشار ابن السراج إلى إمكانية وصف المعرفة بالجملة، على أن يكون صدرها اسماً موصولاً، وذلك لأن الاسم الموصول يفتقر إلى الجملة بعده، فكانت تلك الجملة بمثابة الوصف لتلك المعرفة، غير أن الباحث يشير إلى أن هذه الفكرة التي بيّنها ابن السراج لا تصلح أن تكون سبيلاً لوصف المعرفة بالنكرة؛ لأن الموقع الإعرابي يكون خاصاً بـ "الذي" وليس بالجملة، فالجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وبذا يكون الوصف بالمفرد لا بالجملة.

ب . معنى التشارك بين المتعاطفين:

والعطف من التوابع، ويأخذ المعطوف حكم المعطوف عليه، غير أنه يُشترط في بعض الأحوال التشارك بين المتعاطفين والتشاكل، بينهما أيضاً، خاصة إذا كان العطف بالواو، لأن الأساس في العطف التشارك بين المعطوف والمعطوف عليه في كافة الأمور التي يشترك فيها التابع لمتبوعه، وهذا هو الحال في العطف أيضاً(4).

---

(1) المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 125.
(2) السهيلي. نتائج الفكر، ص: 137.
(3) ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 729.
(4) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 156.

وتطرق ابن السراج للحديث عن بعض نواحي التشارك بين المتعاطفين بقوله: " فإن قلت: "قامَ زيدٌ وعمرٌو" فأخبرتَ عنهما جميعًا قلت: "اللذان قاما زيدٌ وعمرٌو" وإن أخبرت عن "زيدٍ" قلت: الذي قامَ هو وعمرٌو "زيدٌ" فأكدت الضمير في "قامَ" بهو؛ لتعطف عليه الظاهر, ويجوز أن لا تذكر "هو" فتقول: "الذي قامَ وعمرٌو زيدٌ" وفيه قبحٌ، وإن أخبرت عن "عمرٍو" قلت: "الذي قامَ زيدٌ وهو عمرٌو زيدٌ" فإن قلت في هذه المسائل4 بالألف واللام فقياسهُ قياسُ ما تقدم"(1).

إن ما يهمنا من نص ابن السراج السابق ما تحدث فيه عن جملة: الذي قام هو وعمرو زيدٌ، فقد جاء بالضمير المؤكد للضمير المستتر في "قام" كي يتمكن من العطف عليه، إذ لا يجوز العطف على الضمير المستتر دون توكيده.

والعطف على المضمر المستتر في الفعل لا يصح إلا بتأكيد المضمر بمضمر منفصل آخر، وذلك لأن المضمر حين يستتر في الفعل يصير معه كالشيء الواحد، فجيء بهذا التوكيد للإشعار بأن العطف على نفس المضمر المستتر في الفعل(2).

وأجاز بعض النحاة العطف على المضمر المستتر دون التوكيد كما أشار ابن السراج في نصه السابق غير أن هذا العطف مستقبح في كلام العرب فلا ينقاس عليه، وإن الأولى في مثل هذه الحالة أن يؤكد الضمير المستتر في الفعل بضمير منفصل يؤدي معنى العطف الذي يأتي بعده، إذ من خلال هذا الضمير يستقيم التركيب أولاً، ويظهر المعنى جلياً ثانياً(3).

اتكأ ابن السراج في حديثه السابق على الأصل النحوي القائل بأنه يلزم التشارك بين المتعاطفين في أسلوب العطف التركيبي، ولكي يتم هذا التشارك لا بد من استقامة التركيب من ناحية أخرى؛لذا لم يجز العطف على الضمير المستتر في الفعل من غير توكيده بضمير منفصل يكون ركيزة يُتكأ عليها لعطف الظاهر عليها.

وهذا الأصل اللغوي الذي اعتمد عليه ابن السراج أصل لغوي وضعي، إذ سُمع عن العرب عطفهم بالاسم الظاهر على الضمير المنفصل المؤكد للضمير المستتر في الفعل.

وبعد أن أتمَّ الباحث الحديث عن مواضع الأصل والتوجيه الظاهرة في المستوى التركيبي عند ابن السراج فإنه يشير إلى ما يلي:

1 . لا يمكن توجيه الظواهر اللغوية إلا بالاعتماد على الأصول النحوية التي يمكن من خلالها الوصول إلى الحكم السليم للنمط التركيبي.
2 . اعتمد ابن السراج على تلك الأصول في توجيهه للظواهر النحوية المختلفة، على الرغم من أنه لم يكن مكثراً في حديثه عن تلك الظواهر عموماً، بل تطرق لبعضها ولم يتطرق لبعضها الآخر كقصر المثنى مثلاً، ونصب جمع المؤنث السالم بالفتحة.

---

(1) ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 305 - 306.
(2) ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 703.
(3) السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 251.

3 . يظهر للباحث أن ما يرتبط بالأصل عادة يكون إطاراً عاماً للنظام التركيبي في النحو، كالرتبة مثلا وما يرتبط بها من تقديم، وتأخير، وحذف، واستغناء، جميعها و هذه الحالات التركيبية لا تختص بالمرفوعات مثلاً دون المنصوبات أو المجرورات، وإنما هي إطار عام للمستوى التركيبي في العربية.

الخاتمة

وبعد أن انتهى الباحث من الحديث عن الأصل وتوجيه الظاهرة اللغوية عند ابن السراج في كتابه: الأصول في النحو، فإنه يورد النتائج الآتية:

توصل الباحث إلى النتائج الآتية التي تخصّ الإبدال الصوتي، وهي:

1 . تحدث ابن السراج عن الإبدال بين الأصوات الصحيحة ضمن حديثه عن الإبدال في أصوات العلة، وهو ما نسميه بالإعلال، لذا كان حديثه فيه شيء من الاختلاط غير المفهوم.

2 . حين أراد أن يبين بعض الظواهر المتعلقة بالإبدال من خلال إعادتها إلى أصلها وصفها بالشذوذ، ثم أورد الأصل وبيّن ما طرأ عليه من تغير.

3 . يستخدم ابن السراج في توجيهه للظاهرة اللغوية المتعلقة بالإبدال بعض الأدوات الصرفية، كالجمع، والتصغير، كما يورد بعض الكلام المسموع عن العرب تأييداً لتوجيهه الصوتي الذي تبناه في الظاهرة.

4 . لم يورد ابن السراج تعريفاً دقيقاً للإبدال في كتابه الأصول، وإنما اكتفى بإيراد الأمثلة والشواهد ووضع التقعيدات المختلفة، ووصف الإبدال ضمن حديثه عن الصرف، وهو بعبارة بسيطة انصراف الكلمة عن أصلها، وذلك من خلال الزيادة أو الحذف أو الإبدال، أو التحويل في الحركات أو الإدغام.

أما فيما يتعلق بالروم والإشمام فقد توصّل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. لقد كان مفهوم الروم والإشمام ناضجاً عند ابن السراج في حديثه عنهما.
2. يمثل الروم والإشمام حالتين من حالات الوقف التي ذكرها ابن السراج، فقد ذكر أن العرب تقف على الكلمة بواحدة من أربعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والتضعيف.
3. لم تكن توجيهات ابن السراج كثيرة لملامح ظاهرتي الروم والإشمام في العربية، بل إن أكثر ما وجده الباحث يتلخص في جانب بناء الفعل للمجهول.

أما نتائج أثر الأصل في توجيه الظاهرة الصوتية عموماً فقد توصّل الباحث إلى ما يلي:

1. يعتمد ابن السراج يعتمد كثيراً على توجيه الظاهرة اللغوية الصوتية من وجهة نظر أصولية، فالأصل عنده له أثر كبير في توجيه تلك الظاهرة، غير أن هذه الملامح ليست واضحة تماماً لأن القضايا الصوتية لا تكاد تظهر في كتاب ابن السراج، فهو يتطرق للحديث أكثر شيء عن القضايا النحوية والصرفية، في حين أن القضايا الصوتية لم تأخذ حيزاً كبيراً عنده في الدرس اللغوي، بل يمكننا القول بأن ابن السراج لم يفصل حديثه في تلك المواضع .
2. وابن السراج كذلك لم يتعمق في حديثه عن الظاهرة الصوتية، خاصة في مجال السكت، والاختلاس، والروم والإشمام، فإن جميع هذه الظواهر الصوتية لم يعلق عليها ابن السراج كثيراً.

أما نتائج أثر الأصل في توجيه الظاهرة ضمن المستوى الصرفي فتتمثل بما يلي:

1. كان كثير الاعتماد على الأصل الوضعي لا على الأصل الافتراضي.
2. لم يكن توجيهه للظاهرة الصرفية متعمقاً كثيراً، بل كان الأمر سريعاً عاماً.

3. يظهر للباحث أن ابن السراج لم يكن شمولياً في نظرته إلى المسائل الصرفية، بل كان بعضها متناثراً هنا وهناك، وكان بعضها الآخر التي خصص لها باباً خاصاً بها غير مشتمل على كافة ظواهرها، مما يجعل من تحديد منهجه في ذلك التوجيه أمراً صعباً على البحث.

أما نتائج أثر الأصل في توجيه الظاهرة النحوية فتتمثل بما يلي:

1. يعتمد ابن السراج كثيراً على الأصل النحوي عند تأويله للظواهر النحوية اللغوية التي يتحدث عنها، خاصة تلك التي تتعلق في بعض الأحيان بالشذوذ اللغوي، فهو ينظر لها بمنظور مختلف عن مناظير الشذوذ، ويحاول أن يوجهها وفق ما تقتضيه أصول اللغة.
2. إن المستوى النحوي من أكثر مستويات اللغة تعرضاً للتوجيه التأصيلي عند ابن السراج وعند غيره، وذلك لأن هذا المستوى هو أكثر المستويات درساً عن النحاة القدماء أولاً، ولأنه متشعب الأبواب والعناوين ثانياً، فمن هنا كان أكثر تناولاً عند ابن السراج وعند غيره من النحاة.
3. كما أشرنا فإن الأصل اللغوي ينقسم إلى أصل لغوي وضعي، وآخر افتراضي، ولقد كان اعتماد ابن السراج على الأصل اللغوي الوضعي أكثر من الافتراضي، ربما لأن الأصل الافتراضي ليس كثيراً في الدرس اللغوي عموماً والنحوي خصوصاً.
4. اعتمد ابن السراج على تلك الأصول في توجيهه للظواهر النحوية المختلفة، بالرغم من أنه لم يكن مكثراً في حديثه عن تلك الظواهر عموماً، بل تطرق لبعضها ولم يتطرق لبعضها الآخر كقصر المثنى مثلاً، ونصب جمع المؤنث السالم بالفتحة.
5. يظهر للباحث أن ما يرتبط بالأصل عادة يكون إطاراً عاماً للنظام التركيبي في النحو، كالرتبة مثلا وما يرتبط بها من تقديم وتأخير وحذف واستغناء، فإن جميع هذه الحالات التركيبية لا تختص بالمرفوعات مثلاً دون المنصوبات أو المجرورات، وإنما هي إطار عام للمستوى التركيبي في العربية.

وأخيراً فإن الباحث يرجو الله سبحانه وتعالى أن يكتب في هذه الدراسة الخير والنفع لطلبة العلم، إنه وليّ ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين على ما أتمّ لنا من فضله ومَنّه.

قائمة المصادر والمراجع

الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). **دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الإستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن (1975م). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد (د.ت). **من تاريخ النحو العربي**، دار الفلاح، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (1996م). **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (1999م). **أسرار العربية**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

البرقوقي، عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد (د.ت). **الذخائر والعبقريات**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

بشر، كمال (د.ت). **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للطباعة والنشر، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـمصر، الطبعة الرابعة.

التهانوي، محمد بن علي (1996م). **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

تيمور، أحمد بن إسماعيل بن محمد (2001م). **السماع والقياس، رسالة تجمع ما تفرق من أحكام السماع والقياس والشذوذ وما إليها من المباحث اللغوية النادرة من ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة**، دار الآفاق الجديدة، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1987م). **المفتاح في الصرف**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (1992م). **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة - مصر، ودار المدني، جدة - السعودية، الطبعة الثالثة.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). **التعريفات**، تحقيق: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). **المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة -مصر، الطبعة الرابعة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **علل التثنية**، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة -مصر، الطبعة الأولى.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر (1995م). **الشافية في علم التصريف**، تحقيق: أحمد حسن العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة - السعودية، الطبعة الأولى.

حجازي، محمود فهمي (د.ت). **علم اللغة العربية**، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (1998م). **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (1998م). **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي، دار الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

حسان، تمام (2006م). **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار عالم الكتب، بيروت لبنان، الطبعة الخامسة.

حسان، تمام (د.ت). **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى.

الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (1993م). **معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف بن عبد الله بن محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (1408هـ). **ارتشاف الضرب من لسان العرب،** تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة -مصر، الطبعة الأولى.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1979م). **ليس في كلام العرب،** تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة السعودية، الطبعة الثانية.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم (1971م). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الخليل، عبد القادر مرعي (1993م). **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر،** منشورات جامعة مؤتة، الأردن، الطبعة الأولى.

دنقوز، شمس الدين أحمد (1959م). **شرحان على مراح الأرواح في علم التصريف،** مطبعة ومكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (2003م). **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام،** تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الرافعي، مصطفى صادق (د.ت). **تاريخ آداب العرب،** دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (د.ت). **رسالة الحدود،** تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (د.ت). **رسالة منازل الحروف،** تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985م). **اللامات،** تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي (2002م). **الأعلام،** دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة عشرة.

الزعبي، آمنة (2006م). ما نسي أصله من ظاهرتي التنوين والتمييم، دراسة تاريخية مقارنة، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، ملحق، المجلد الثالث والثلاثون،

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). **المفصل في صنعة الإعراب،** تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1998م). **أساس البلاغة،** تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). **الأصول في النحو،** تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

السعران، محمود (1997م). **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي،** دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). **نتائج الفكر في النحو،** دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة.
ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (1993م). **العدد في اللغة**، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى.
السيرافي، أبو محمد الحسن بن عبد الله بن المرزباني (1974م). **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1998م). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (2004م). **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر.
ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (1991م). **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.
الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (1419هـ). **موت الألفاظ في العربية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، السنة التاسعة والعشرون، العدد السابع بعد المائة.
الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (2002م). **تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم**، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى.
الصالح، صبحي إبراهيم (1960م). **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.
ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى.
الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.
الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000م). **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.
ضيف، أحمد شوقي عبد السلام (د.ت). **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

الطويل، السيد رزق (1404 - 1405هـ). **ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية**، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثالث، السنة الثانية، مكة المكرمة - السعودية.

عبد التواب، رمضان (1981م). **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ودار الرفاعي، الرياض - السعودية.

عبد التواب، رمضان (1995م). **بحوث ومقالات في اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.

عبد التواب، رمضان (1997م). **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1980م). **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). **الممتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة - مصر، الطبعة العشرون.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1986م). **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى.

عمر، أحمد مختار (1998م). أسس علم اللغة، **عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الثامنة.**

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1997م). **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، منشورات محمد علي بيضون، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1990م). **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (د.ت). **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان.

الفرزدق، همام بن غالب (1354هـ). **ديوان الفرزدق**، ، تحقيق: عبد الله بن إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

فندريس، جوزيف (1950م). **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

القادوسي، عبد الرزاق بن حمودة (2010م). **أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً**، رسالة دكتوراه، بإشراف: رجب عبد الجواد إبراهيم، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (د.ت). **الجراثيم**، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، قدم له: مسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق -سوريا، الطبعة الأولى.

القرني، عبد الله بن ناصر (1423هـ). **حركة حروف المضارعة**، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد التاسع عشر بعد المائة.

القزاز، أبو عبد الله محمد بن جعفر (د.ت). **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف: دار الفصحى، القاهرة ـ مصر.

قشاش، أحمد بن سعيد (2002م). **الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث**، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد السابع عشر بعد المائة.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (1987م). **إيضاح شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر (2009م). **دليل الطالبين لكلام النحويين**، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

ليونز، جون (د.ت). **اللغة وعلم اللغة**، دار النهضة العربية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، **تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى.**

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1997م). **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (1993م). **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (2003م). **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

المناوي، عبد الرءوف بن تاج العارفين (1990م). **التوقيف على مهمات التعاريف**، دار عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الإفريقي المصري (1414هـ). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (2004م). **عمدة الكتاب**، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ودار الجفان والجابي، الطبعة الأولى.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2005م). **شرح التعليقة على المقرب**، تحقيق: عويضة جميل عبد الله، وزارة الثقافة الأردنية، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.

النيرباني، عبد البديع (2006م). **الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات**، دار الغوثاني للنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت - لبنان.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد (1383هـ). **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة - مصر، الطبعة الحادية عشرة.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى.

وكيع، أبو محمد الحسن بن علي الضبي (1994م). **المنصف للسارق والمسروق منه**، تحقيق وتقديم: عمر خليفة بن إدريس، جامعة قات يونس، بنغازي - ليبيا، الطبعة الأولى.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (2001م). **شرح المفصل**، تحقيق وتقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى.